جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم علوم السياسية

التخصص: العلاقات دولية

عنوان المذكرة

العلاقات الأمريكية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و تأثيرها على دول الخليج العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر (L.M.D)

من إعداد الطالبتين:

- **جيلالي سيرين**
- **بعيط سمية**

تحت الأستاذ المشرف:

حبيطة لخضر

السنة الجامعية 2019 – 2020

شكر و عرفان

الحمد لله السميع العليم ذي العزة و الفضل العظيم و الصلاة ة السلام على المصطفى الهادي الكريم و على آله و صحبه أجمعين، و بعد مصداقا لقوله تعالى: "و لئن شكرتم لأزيدنكم". أشكر الله العلي القدير الذي أنار لي درب العلم و المعرفة و أعارني على إنهاء هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر و الامتنان للدكتور حبيطة لخضر لقبوله الإشراف على هذه الدراسة و الذي لم يبخل في تقديم النصيحة و توجيهنا طيلة إجراء هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية الذين و أتقدم بالشكر إلى عائلتي و كل من مدني بيد العون من قريب أو بعيد و ساعدني على إنجاز هذا العمل بتعاونهم و تشجيعهم لي.

و الشكر أيضا إلى المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة.

إهـــــداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي و كان لي خير عون، إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من كان سبب وجودي على هذه الأرض، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أنحني لها بكل إجلال و تقدير، إلى التي أرجو أنني نلت رضاها أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أدين له حياتي، إلى من ساندني و كان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير و الاحترام أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى أخواتي: ماريا، وصال، منال، رهام، و ابن أختي الكتكوت عصام الدين.

إلى كل أفراد عائلتي و أخص بالذكر: جميلة، وفاء.

إلى كل صديقاتي و أخص بالذكر: سمية، هناء، أحلام.

إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع و أسأل الله عز و جل أن يوفقنا لما له خير لنا و لي وطننا إنه نعم المولى و نعم النصير.

سيـــــــــرين

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى الوالدة الكريمة أطال الله عمرها.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى صديقاتي: هناء، حياة، هاجر.

إلى رفيقتي في هذا المشوار: سيرين.

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد.

سـمـيـة

فهرس المحتويات

- الفهـــــرس -

الفصل الأول: طبيعة العلاقات السعودية – الأمريكية و محدداتها

عنوان المحتوى	رقم الصفحة
تمهـيد	13
المبحث الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية و محدداتها	14
المطلب الأول: نشأة العلاقات السعودية الأمريكية	14
المطلب الثاني: مراحل تطور العلاقات السعودية الأمريكية	19
المبحث الثاني: العوامل المحددة للعلاقات السعودية الأمريكية	28
المطلب الأول: العوامل السياسية	28
المطلب الثاني: العوامل الإقتصادية	34
المطلب الثالث: العوامل العسكرية	40
المبحث الثالث: تأثير أحداث 11سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية الأمريكية	46
المطلب الأول: طبيعة أحداث 11سبتمبر 2001	46
المطلب الثاني: تأثير أحداث 11سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية الأمريكية	53
خلاصة و استنتاجات	

....

الفصل الثاني: منطقة الخليج العربي في ظل تحولات العلاقات الأمريكية السعودية بعد 11سبتمبر 2001 .

عنوان المحتوى	رقم الصفحة
تمهـيد	62
المبحث الأول: الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الخليج العربي في السياسة الأمريكية	63
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية	63
المطلب الثاني: الأهمية الجغرافية و الاقتصادية للخليج العربي	70
المطلب الثالث: الأهمية السياسية و العسكرية للخليج العربي	77
المبحث الثاني: المشهد السياسي و الأمني في منطقة الخليج العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	84
المطلب الأول: مشروع الشرق الأوسط	84
المطلب الثاني: القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة	89
المطلب الثالث: "إسرائيل" و العلاقات مع دول الخليج العربي	97
المبحث الثالث: واقع العلاقات الأمريكية السعودية بعد وصول الرئيس ترامب و تأثيره على مستقبل لخليج العربي.	104
المطلب الأول: قضية مقتل خاشقجي .	104

- الفهـــــرس -

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من التدخل العسكري السعودي الإماراتي في اليمن	108
المطلب الثالث: مستقبل منطقة الخليج العربي في ظل الأوضاع الجديدة	115
خلاصة و استنتاجات	
خاتـمـــــــة	
قائمة المراجع	

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحليل و دراسة العلاقات السعودية الأمريكية، و ذلك من خلال تتبع مسيرة العلاقات الثنائية و التي أكدت وجود مشاكل و عقبات بينهما ارتبطت أساسا بتطور الأوضاع الإقليمية التي أدت إلى حالة من التعارض في ترتيب المصالح و الأولويات الخاصة بكل منهما، و قد عبرت عن ذلك أنماط سلوكية مختلفة قادت طرفي العلاقة إلى اتجاهات مغايرة لأهداف و اهتمامات كل منهما، و كادت أن تؤدي بالطرفين إلى إعادة النظر في العلاقة التي تربط بينهما في مراحل عديدة من مسيرة العلاقات الثنائية.

كما أن هذه الدراسة تحاول التركيز على العلاقات السعودية الأمريكية في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و تداعياتها على منطقة الخليج العربي التي تعد البوابة الشرقية للوطن العربي و منطقة عسكرية استراتيجية هامة، كما أنها تضم مواردا طبيعية كثيرة تشكل أهمية كبيرة لرفاهية الاقتصاد الأمريكي.

و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كشفت عن حقيقة السياسة الخارجية الأمريكية التي لم تكن جديدة في غاياتها و أهدافها بعد الأحداث، و التي ساهم المحافظون الجدد في صياغتها المعتمدة على القوة العسكرية كأساس للسياسة الخارجية لبسط الهيمنة الأمريكية، كما وظفت الولايات المتحدة أحداث سبتمبر لشن مجموعة من الحروب لتحقيق مصالحها السياسية و العسكرية و الاقتصادية، و وظفت الإرهاب لتحقيق أجندتها السياسية تحت شعار إحداث نظام ديمقراطي في الشرق الأوسط و في بعض البلدان خاصة أفغانستان و العراق.

Study summary:

his study attempts to analyze and study the US-Saudi relations, by tracing the history of the bilateral relations, which confirmed the existence of problems and obstacles between them mainly related to the development of regional conditions that led to a state of conflict in the arrangement of interests and priorities for each of them, and it has expressed These are different behavioral patterns that led the two parties to the relationship in directions different from the goals and interests of each of them, and almost led the two parties to reconsider the relationship that binds them in many stages of the process of bilateral relations.

Also, this study tries to focus on US-Saudi relations in the post-September 11, 2001 events and their repercussions on the Arab Gulf region, which is the eastern gateway to the Arab nation and an important strategic military region, as it includes many natural resources that are of great importance to the well-being of the American economy.

This study reached several conclusions, the most important of which is that the events of the reality of American foreign policy, which were not new in its goals and objectives after the events, and which the neoconservatives contributed to formulating the reliance on military force as a basis for foreign policy to extend American hegemony, and the United States employed events to launch a group It used wars to achieve its political, military and economic interests, and it used terrorism to achieve its political agenda under the slogan of creating a democratic system in the Middle East and in some countries, especially Afghanistan and Iraq

مقدمة

المقدمة

ترجع أصول العلاقات بين السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية إلى حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية، و السبب في ذلك يعود لتطبيق الولايات المتحدة سياسة العزلة من جهة و انشغال الملك عبد العزيز بتوحيد بلاده من جهة أخرى، و التي تحققت في عام 1936، فبدأت بوادر العلاقات بين البلدين على أساس اتفاقيات مؤقتة، و بعد اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية و بكميات تجارية عام 1938 جعل الإدارة الأمريكية تفكر في ضرورة جعلها منطقة نفوذ أمريكية خاصة، و في الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة لدى السعودية خير حليف يمكن الاعتماد عليه.

و تطورت هذه العلاقة حتى أصبحت علاقات قوية رغم ما يشوبها من حين إلى آخر بعض التوتر لأسباب سياسية، فهي علاقة قائمة على استقلالية القرار و البحث عن العلاقة التي تحقق مصالح البلاد دون تعرضها لأي تأثيرات سلبية و المبنية على تنويع الصلات الدبلوماسية مع جميع الدول وفقا للمبادئ التي تقوم عليها البلاد، كما أنها علاقة إستراتيجية ذات مصالح متبادلة فهناك الكثير من الانسجام في معالجة الأزمات التي عصفت في منطقة الخليج العربي خاصة و الشرق الاوسط عموما، فقد كان هناك انسجام واضح خلال حرب الخليج الثانية و حرب أفغانستان و حرب العراق في حين نجد اختلافا سياسيا واضحا من قضايا عربية أخرى مثل القضية الفلسطينية.

و لاشك أن أهمية المملكة في المنظور العالمي بشكل عام، و الأمريكي بشكل خاص تعود جملة و تفصيلا إلى مكانتها السامية في المعادلة الإقليمية و الإسلامية فهي مقر الرسالة الإسلامية و موقع أول خلافة ، و هي حاضنة أهم المناطق المقدسة لدى المسلمين كالكعبة المشرفة و المسجد النبوي الشريف و مواقع ذات أهمية إسلامية، بالإضافة إلى موقعها الجيو استراتيجي و إلى ثروتها النفطية حيث تعتبر المملكة من أكبر الدول المصدرة للنفط العالمي و فيها احتياطي عالمي كبير للنفط، هذه المزايا هي التي جعلت السعودية من المحاور الهامة في السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن خلال تتبع الأحداث و المعطيات، اتضح أن العلاقة بين البلدين لم تمر بطريق ممهد، بل مرت بمراحل أثناء نموها بين الانتعاش و التوتر و الفتور أحيانا، و منذ الحرب العالمية الثانية أعلن التحالف بين البلدين ضد الشيوعية و لصالح الحفاظ على استقرار أسعار النفط و تعزيز استقرار الاقتصاديات الغربية التي كان السعوديون يستثمرون فيها أموالا كبيرة، و قد

شهدت تلك العلاقة تعاونا كبيرا في مجالات عدة و أهمها مجال الطاقة، و لم يصبها أي توتر ملحوظ حتى عام 1973 عندما تزعمت السعودية قرار الحظر النفطي على الغرب دعما للموقف العربي في حرب أكتوبر ضد لإسرائيل، و بعد انتهاء الحرب الباردة ازدهر التعاون بين البلدين و تعززت العلاقة بينهما بشكل أكبر، و عقب دخول العراق إلى الكويت و حرب الخليج التي تلته و بعدها حصل تصدع في العلاقة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الذي تسبب في الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 الذي عارضته السعودية و بشدة، و أصبحت العلاقة بين البلدين متوترة و شهدت تراجعا كبيرا خاصة في عهد إدارة أوباما بسبب توقيع الاتفاق النووي الإيراني و من ثم عاودت الاستقرار بعد وصول ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية و إعلانه الانسحاب من هذا الاتفاق.

كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية و حيوية في المنطقة العربية ككل و منطقة الخليج العربي تحديدا، حيث تنبع أهمية الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية من حقيقتين أساسيتين أولهما أن منطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية إستراتيجية ، كما أن أغلب دول المنطقة ولاسيما دول مجلس التعاون الست ترتبط بعلاقات قوية مع الغرب خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها إحدى محددات الحركة في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، أما الحقيقة الثانية فتنبع من أن السياسة الخارجية الأمريكية تؤثر تأثيرا واضحا للعديد من الدول، بما يحفظ أمنها القومي و يحمي مصالحها الحيوية، و هو الأمر الذي ينطبق على السياسة الأمريكية تجاه السعودية خصوصا و كذا علاقاتها مع دول الخليج العربي بشكل عام.

1/–أهمية الدراسة:

إن العلاقات السعودية الأمريكية تكتسب أهمية مضافة لدارسي العلاقات الدولية كونها تحيل لنمط جديد من العمل الدبلوماسي الدولي يتمثل في إقامة علاقات متكافئة بين دولة كبرى ذات مصالح عالمية متنامية (أمريكا) و دولة ذات أهمية إقليمية (السعودية)، بالإضافة إلى استكشاف الجدل الواسع الذي أثارته أحداث 11 سبتمبر 2001 على التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية و هيمنتها على العلاقات الدولية، إذ لا تزال أحداث 11 سبتمبر تشغل اهتمام كل من يعمل في حقل العلاقات الدولية بحكم ما انطوت عليه من تداعيات خاصة على منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي مع تأصيل مهم لما يحدث الآن في المنطقة من تغيرات.

2/–أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب و الدوافع لاختيار هذا الموضوع و المتمثلة في:

أ/ –الأسباب الذاتية:

- ✓ محاولة المساهمة في توضيح بعض الأفكار فيما يخص طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول الخليج العربية.
- ✓ رغبة الباحث في معرفة طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001.

ب/–الأسباب الموضوعية:

- ✓ التعرف على المصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية و السعودية.
- ✓ التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي.
- ✓ قراءة الوضع المستقبلي للخليج العربي من خلال دراسة الوضع الراهن.

3/– إشكالية الدراسة:

تتناول الدراسات الأكاديمية مشكلة محددة تحتاج إلى حل، يتم صياغتها بلغة واضحة تثير اهتمام القارئ و تهيئ بشكل منطقي لفرضية الدراسة، وتتركز مشكلة الدراسة على فهم و توضيح العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** و مدى تأثيرها على الخليج العربي.

وعلى ضوء هذا يمكن صياغة إشكالية الدراسة الأساسية كالتالي:

كيف أثرت طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على دول الخليج العربي؟

وعلى أساس هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. **فيما تتمثل طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية؟**
2. **ما أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الأمريكية السعودية؟**
3. **فيما تكمن أهمية الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية؟**
4. **ما هو مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية و الخليج العربي في ظل الاوضاع الجديدة؟**

4/– حدود الدراسة:

أ– المجال المكاني: منطقة الخليج العربي.

ب– المجال الزماني: ما بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**.

ج– المجال الموضوع: ركزت هذه الدراسة على العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر **2001** و تأثيرها على دول الخليج العربي.

5/– فرضيات الدراسة:

1. مكانة الدولة و تأثيرها الإقليمي مرتبط بطبيعة علاقاتها و تحالفاتها مع القوى الكبرى .

2. طبيعة النظام السياسي للدولة تؤثر على مخرجات سياستها الخارجية.

3- الأهمية الجيوسياسية للمجال الإقليمي للدولة يفرض عليها نمطا من العلاقات و المصالح المتبادلة

4- الإمكانيات الحضارية و الاقتصادية للدولة تمكنها من لعب دور في مجالها الإقليمي.

6/– صعوبات الدراسة:

- ندرة الكتب و ذلك ما دفعنا إلى الاعتماد على المقالات أكثر.

- البعد عن المؤطر و انقطاع الدراسة بسبب جائحة كورونا.

7/ أدبيات الدراسة:

بصفة عامة لا يمكن القول أن هناك دراسات سابقة تناولت الموضوع بكل أبعاده و بشكل مباشر، لكن هناك العديد من الدراسات تناولت تطور العلاقات السعودية الأمريكية في فترات زمنية متباينة، و من أهم الدراسات المقاربة هي:

1-كتاب بعنوان "**صراع الحلفاء: السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1962" لمؤلفه نايف بن حثلين**، و الذي تطرق فيه إلى العلاقة السعودية الأمريكية منذ 1962 إلى 2006، و تعمق في العلاقة المركبة بين البلدين و عرض مفاصلها التاريخية الأساسية من التدخل المصري في اليمن مرورا بحربي 1967 و 1973 بين العرب و إسرائيل وصولا إلى الحرب العراقية – الإيرانية و حربي الخليج، و يقدم الكتاب تقييما موضوعيا و متبصرا لروابط

جيوسياسية مستمرة منذ أكثر من خمسة و أربعين عاما، أما هذه الدراسة فقد ركزت على العلاقات السعودية الأمريكية في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و خاصة بعد وصول الرئيس الأمريكي ترامب للحكم.

2- كتاب بعنوان "**العلاقات السعودية الأمريكية و أمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965-1991)**" **لمؤلفه وليد حمدي الأعظمي**، حيث قام الكاتب بتحليل سلوكية السياسة الخارجية السعودية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، و التي تنطلق من سعي السعودية المستمر لمواجهة التحديات الأمريكية، و محاولة التوفيق بين انتهائها العربي و الإسلامي، و دورها الإقليمي، و بين علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة، و محاولتها المستمرة لإحداث التغيير في السياسة الخارجية و المواقف الأمريكية حيال القضايا العربية و الإسلامية و أمن الخليج العربي، أما هذه الدراسة فتناولت طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية و محدداتها، بعد محطة هامة و فارقة في العلاقات الدولية و هي أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما تلاها، و أهمية منطقة الخليج العربي في السياسة الأمريكية عموما و في عهد ترامب على وجه التحديد.

3- "**الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية (1990-1991)**" مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الدراسات الأمريكية بجامعة القدس سنة **2012** من إعداد رزق عطا موسى يعقوب، حيث ركز على الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد غزو العراق لدولة الكويت (**1990- 1991**)، حيث ارتفعت خلال هذه الأزمة وتيرة العلاقة لتشمل عدة مجالات و ذلك بهدف التصدي للكثير من التحديات التي برزت في منطقة الخليج العربي، أما هذه الدراسة فقد قامت بتحليل المشهد السياسي و الأمني في منطقة الخليج العربي بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، بالإضافة إلى محاولة فهم طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية في ظل التوجهات الأمريكية الجديدة في ظل الأوضاع الراهنة و تأثيرها على دول الخليج العربي أمنيا و سياسيا و عسكريا و اقتصاديا.

8/ مناهج الدراسة:

أ. المنهج التاريخي: هو وسيلة يستعين بها الباحث من أجل فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة الأحداث التاريخية الماضية و التطورات التي مرت عليها، و تم الاستعانة بهذا المنهج لدراسة التطور التاريخي للعلاقات السعودية الأمريكية من أجل تفسير الوضع الراهن و محاولة استشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحولات الراهنة.

ب . المنهج الوصفي: يساهم في التعرف على الظاهرة محل الدراسة و إعطاء مؤشرات كمية و كيفية عنها، و وضعها في إطارها الصحيح و تفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث و بلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات و المقترحات، تم الاستعانة بهذا المنهج في وصف العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، و كذا التحديات التي تواجه الخليج العربي.

9/ الإطار النظري:

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية وفقاً لمقاربة واحدة و غير ممكن، وإلاّ سوف يكون ذلك تقييداً للدراسة، و هذا نتيجة للطبيعة الغير مستقرة لموضوع العلوم السياسية، و التعقيد المتزايد للسياسة الدولية لذا كان من الضروري الاعتماد على مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق إلى هذه النظريات، أهمها:

أ/– النظرية الواقعية:

تنطبق النظرية الواقعية من دراسة التاريخ للوصول إلى تعليمات حول السلوك الدولي، و تركز على أن الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية لفهم و استيعاب الظواهر الدولية، و يرى الواقعيون أنه لا يوجد تناسب في المصالح بين مختلف الدول، و إنما تتضارب الدول في مصالحها إلى درجة تقود بعضها إلى الحرب.

و المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي هي القوة، ميزان القوى، المصلحة القومية، لذلك يعتبر الواقعيون أن الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام و الاستقرار هي لعبة ميزان القوى[1]، و يظهر استخدام هذه النظرية في سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي و إظهار عامل المصلحة، بحيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لحفظ مصالحها في الخليج العربي.

ب– اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية:

يقوم هذا الاقتراب على دراسة القرار السياسي و المتغيرات المؤثرة فيه، و يركز على تفسير السياسة الخارجية، إذ يساعد على تحديد كيف تعمل الدولة أو صناع القرار و لماذا تعمل، كما هي حيال موقف دولي معين و تركز أيضا على بحث الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها و تنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل

[1]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص68.

في إطاره[1]، و تم الاستعانة بهذا الاقتراب في معرفة تأثير العامل السيكولوجي لصانع القرار الأمريكي على قراراته و بالتالي تأثيره على النظام السياسي و السياسة الخارجية الأمريكية و كيفية تأثيرها على الخليج العربي.

ج- الاقتراب الجيوبوليتيكي:

يركز الاقتراب الجيوبوليتيكي على حقيقة مفادها أن ثمة علاقة بين قوة الدولة و جغرافيتها، فالعامل الجغرافي يساهم إسهاما قويا في بناء الدولة و زيادة أسباب و مصادر قوتها، مما ينعكس على طريقة تفكيرها و تخطيطها الاستراتيجي فضلا عن أدائها و سلوكها الحركي، كما يعتبر المجال الحيوي كقوة أساسية دافعة للصراع الدولي بدل سعي القوى الكبرى إلى توسيع مناطق نفوذها و دائرة مصالحها في العالم[2]، و تم الاعتماد على هذا الاقتراب لفهم أهمية منطقة الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية و السلوك الأمريكي تجاهها.

10/ الإطار المفاهيمي:

1- النظام السياسي: عرف النظام السياسي عدة تعريفات:

عرفه **روبرت دال** بأنه : نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم و النفوذ و القوة، أو السلطة بدرجة عالية.

عرف أيضا بأنه مجموعة من الأنماط المتداخلة و المتشابكة و المتعلقة لعمليات صنع القرارات و التي تترجم أهداف و خلافات و منازعات المجتمع.

عرفه صادق الأسود بأنه: الأطر القانونية للنشاط السياسي، و تلك الأطر هي مجموعة المؤسسات التي تحتوي النشاطات التي لها علاقة بالسلطة[3].

2- الشرق الأوسط: يشكل المنطقة العربية الإسلامية و المجال الجيوسياسي بين قارة آسيا و أوروبا و إفريقيا و هي معروفة بالشرق الأوسط، و يمثل المحيط العربي التركي الإيراني موقعا مركزيا في هذا المجال و كانت هذه المنطقة الوسيطة

---

[1]- سعد حقي توفيق، "نظرية صنع القرار السياسي الخارجي"، على الرابط:
(2020 /09/23)
https://www.balagh.com/mosoa/article/

[2]- حفيظة العلمي، **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماستر ، (جامعة جيلالي بونعامة، كلية العلوم السياسية، 2015)، ص7.

[3]- **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية**، الإطار المفاهيمي للنظام السياسي و السياسة العامة، على الرابط:
https ://www.politics-dz.com.

عبر التاريخ القديم و المعاصر، عقدة لطرق التجارة العالمية و موقع استراتيجي عسكري سياسي فيما يتعلق بالصراع على النفوذ العالمي.

و قد ظهر تعبير الشرق الأوسط أول مرة عام **1902** حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي ألفريد ماهان ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند و شبه الجزيرة العربية و مركزه الخليج العربي[1].

3- الإرهاب:

عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، و يهدف غلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم للخطر.

يعرفه فؤاد علام بأنه: أي فعل يصدر من فرد أو مجموعة أفراد ضد أي فرد أو ضد مجتمع لأغراض سياسية.

و يرى علي أحمد الطراح أن الإرهاب هو استراتيجية للعنف يتم تخطيطها لتحقيق أهداف معينة من خلال بث الرعب في الجمهور[2].

4- الدول المارقة: مصطلح سياسي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الخارجة عن فلكها، أو سيطرتها و الدول هي (العرق قبل الاحتلال، إيران، سوريا، بالاضافة الى كوريا الشمالية)[3].

5- السياسة الخارجية: عرفها "بطرس غالي" بأنها: "السياسة التي تدير نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها، أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام الدول الخارجي و بين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام"[4].

و يعرفها "حامد ربيع" بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي حتى و لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية"[5].

---

[1]- عيسى السيد دسوقي، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر و التوزيع، 2009)، ص16.

[2]- حمد بن محمد آل رشيد، **السياسة الخارجية و الأمن في منطقة الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012/2011)، ص ص41،42 .

[3]- نعوم تشومسكي، **الدول المارقة ... حكم القوة في الشؤون الدولية**، ت: محمد علي متي، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2003)، ص21.

[4]- بطرس بطرس غالي، عيسى محمود حبري، **المدخل إلى علم السياسة**، (القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1956)، ص307.

[5]- محمد سليم سيد، **تحليل السياسة الخارجية**، (بيروت: دار الجيل، ط2، 2001)، ص35.

عرفها "كورت" بأنها: " السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب.

أما "ليون نويل" عرفها بأنها: "فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى.

في حين يرى "مودلسكي" بأنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، و لأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات و المخرجات[1].

11/ تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين و ثلاثة مباحث في كل فصل، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية و محدداتها، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول التطور التاريخي للعلاقات السعودية الأمريكية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى العوامل المحددة للعلاقات السعودية الأمريكية، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى تأثير أحداث **11** سبتمبر **2001** على العلاقات السعودية الأمريكية.

وفيما يخص الفصل الثاني الذي تناول منطقة الخليج العربي في ظل تحولات العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول للأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى المشهد السياسي و الأمني في منطقة الخليج العربي بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، أما المبحث الثالث كان بعنوان واقع العلاقات السعودية الأمريكية بعد وصول ترامب و تأثيره على مستقبل الخليج العربي.

[1]- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن، دار زهران للنشر و الطباعة، 2010)، ص19.

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية ومحدداتها

تمهـــيـد

تمثل الكثير من الأحداث التي شهدتها العلاقات السعودية الأمريكية في الماضي انعكاسا لطبيعة العلاقات القائمة على المصالح أكثر منها على القيم المشتركة، و تعد المحددات الاقتصادية من العوامل المؤثرة في العلاقة بين البلدين، كما تؤثر البيئات الإقليمية و الدولية في مجرى العلاقات السعودية الأمريكية نظرا لما يوجد فيها من محددات خارجية أفرزتها التطورات السياسية، و تنوعت هذه المحددات في أهميتها و درجة تأثيرها.

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات السعودية الأمريكية.

إن المملكة العربية السعودية باتساع رقعتها الجغرافية و إمكاناتها النفطية الضخمة، فضلا عن وجود الأماكن الإسلامية المقدسة فيها وطبيعة نظامها السياسي القائم على الحكم الأسري، قد جذبت اهتمامات القوى الدولية المختلفة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن ظهور إيديولوجية الاتحاد السوفيتي (سابقا) المناهضة للرأسمالية، وتعاظم دوره السياسي و العسكري و الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، حفز الولايات المتحدة على تكثيف اهتماماتها بالشرق الأوسط عامة و بالسعودية بشكل خاص، وأصبحت الأخيرة ضمن الاستراتيجية الأمريكية و جزءا حيويا من مصالحها في المنطقة[1].

المطلب الأول: نشأة العلاقات السعودية الأمريكية.

1- بداية العلاقات السعودية الأمريكية: طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أي اهتمام أمريكي بمنطقة الشرق الأوسط أو الخليج العربي، لذا انحصرت هذه العلاقة غير الرسمية في البعثات التبشيرية و الهيئات التعليمية ثم تلا ذلك بعض المستثمرين ورجال الأعمال[2]، لكن نشاط المبشرين بقي محصورا بشكل رئيس بالخدمة الطبية ولم ينجحوا في الحصول على موافقة البقاء بشكل دائم أم إقامة منشآت صحية كالمستشفيات و المستوصفات، إلا أن هذه الخدمات هيأت الظروف للدخول الأمريكي فيما بعد وقدمت معلومات مهمة عن المنطقة عن طريق التقارير التي كان يرفعها المبشرون إلى مؤسساتهم التبشيرية[3].

2- التبادل الدبلوماسي: لم يكن للولايات المتحدة وجود دبلوماسي في البلاد العربية السعودية حتى بعد الحرب العالمية الأولى، وفي تلك الفترة ظهرت بوادر علاقات محدودة بين المملكة و الولايات المتحدة، وكانت تدار عن طريق السفارة البريطانية في جدة، لأن الولايات المتحدة لم يكن

---

[1]- سميرة اسماعيل الحسون،" ملامح من العلاقات السعودية الأمريكية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود"، **مجلة الخليج العربي**، م37، ع1،(2009)، ص36.

[2]- محمد النيرب، **أصول العلاقات السعودية الأمريكية**،(القاهرة: مكتبة مدبولي،1994)،ص 19.

[3]- عبد المالك خلف التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي- دراسة في التاريخ الإجنماعي**، (الكويت: شركة الكاظمة للنشر،1982)،ص147.

لها مصالح قومية في تلك البقعة من العالم، حيث كانت بريطانيا هي صاحبة النفوذ و التأثير في المنطقة بأسرها.

ولا يمكن التحدث عن العلاقات الخارجية السعودية بالمعنى الصحيح، أو الدبلوماسية السعودية، إلا بعد استكمال توحيد الحجاز في عام **1925** [1]، فمنذ ذلك الوقت نمى التأثير السعودي في عدة مجالات، بعد أن كانت العلاقات الخارجية السعودية محصورة بين بريطانيا و شيوخ سواحل الخليج العربي حتى عام **1926**[2].

ومع مطلع عام **1927**، كانت كثير من الحكومات قد اعترفت بمملكة الحجاز وسلطنة نجد و ملحقاتها كما كانت تسمى، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن قد قررت ذلك بعد، لكنها لم تهمل الأمر بل بدأت في عام **1928** بإجراء مباحثات بين البلدين ، وأكدت بأنها سوف تنظر للموضوع بعين الإعتبار في المستقبل[3] ومع أواخر عام **1931** وافق هومر (Homer) رئيس الولايات المتحدة على مسألة الاعتراف تلك، و جاء قرار وزارة الخارجية ببدء المباحثات بين الدولتين في لندن عن طريق سفيري الدولتين في بريطانيا تشارلز دوز(Charles Daues) سفير الولايات المتحدة الأمريكية و حافظ وهبة سفير المملكة، حول إمكان عقد معاهدة صداقة و تجارة و امتياز مرور، كما استفسر دوز من بريطانيا حول القانون المدني الجنائي في السعودية، وعن معاملة الدولة للرعايا الأجانب[4]، وكانت النتائج اعتراف الولايات المتحدة اعترافا دبلوماسيا كاملا بحكومة الحجاز و نجد و ملحقاتها في عام **1931**.

أما إلحاح و إصرار الملك عبد العزيز على الاعتراف الأمريكي و إنشاء علاقات دبلوماسية مع أمريكا فيعود لأسباب عدة منها:

1- استكمال الاعترافات الدولية بدولته، و خاصة إذا كان هذا الاعتراف من دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- سميرة أحمد، **العلاقات السعودية الأمريكية: نشأتها و تطورها 1931-1975**، (السعودية: جامعة ام القرى، 1998)، ص 139.
[2]- صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1983)، ص506.
[3]- احمد، **مرجع سابق**، ص ص 140-141.
[4]- محمد النيرب، **مرجع سابق**، ص 45.

2- خشية الملك عبد العزيز من توسيع النفوذ البريطاني في بلاده، خاصة بعد دخول الولايات الأمريكية الى المنطقة.

3- إبعاد الشركات البريطانية التي تحاول بسط الهيمنة الاقتصادية و السياسية على منطقة الخليج العربي.

4- رغبة الملك عبد العزيز في البحث عن المياه في بلاده، و رغبته في تطويرها زراعيا، وقد توافق مع دخول الشركات الأمريكية المستقلة تماما عن سيطرة حكومتها الى المنطقة إذ عرضت خدماتها بدون شروط سياسية أو تدخل من حكوماتها.

وفي عام 1932 تم توحيد الدولة السعودية تحت اسم المملكة العربية السعودية بعد القضاء على ثورة الإخوان، كما أن تباشير ظهور النفط قد لاحت في الافق، مما يسهل عملية زيادة حجم التبادل الدبلوماسي و الاقتصادي، مما شجع الشركات النفطية على دخول مضمار المفاوضات مع المملكة العربية السعودية من أجل التنقيب عن النفط، وعلى إثر ذلك وقعت في **1933/11/07** الاتفاقية الدبلوماسية التجارية المؤقتة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي المجال السياسي، كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعتقد أن التمثيل الدبلوماسي قد يعيق عمل الشركات النفطية الأمريكية، لذا كانت ترفض على الدوام تعين مندوب أو مفوض لها في الرياض، بل و ذهبت الى ابعد من ذلك في اعتقادها ان العلاقات مع السعودية ثانوية و غير مهمة، وفي تلك الاثناء زادت الضغوط التي مارستها جماعات المصالح النفطية على وزارة الخارجية الأمريكية، بغرض إيجاد تمثيل دبلوماسي أمريكي رسمي في المملكة بغية حماية مصالحها هناك، وفي عام **1940** تم تعيين بيرت فيش (Bert Fish) وزير مفوض لدى المملكة، وكان هذا اول تمثيل دبلوماسي في المملكة، وبسبب تزايد اهمية المملكة خلال الحرب العالمية الثانية بسبب الاحتياجات الأمريكية للطاقة تم تعيين جيمس موس (James moose) مفوضا أمريكيا في

[1]- سميرة أحمد، **مرجع سابق**، ص ص 150- 151.

منطقة جدة في عام **1943**، ومع استمرار تطور العلاقات الاقتصادية النفطية و السياسية أصبحت المملكة ضمن الاعتبارات الاستراتيجية للولايات المتحدة[1].

وفي عام **1944** تم تعيين الكولونييل ويليام ايدي (William Ady) كوزير مفوض في السعودية، وبعد اتساع نطاق المصالح وتطور علاقة البلدين، قامت المملكة العربية السعودية بافتتاح مفوضية لها في واشنطن عام **1946**، وقدم جيمس تشايلدز (J.Chalds) أوراق اعتماده لحكومة السعودية بصفته وزير مفوضا فوق العادة لحكومة الولايات المتحدة، وفي عام **1948** أرسل تشايلدز الوزير الأمريكي المفوض في جدة الى وزارة الخارجية الأمريكية يحثها على رفع التمثيل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية الى درجة سفارة، وتمت الموافقة على ذلك في مارس **1949** وتعيين تشاريلدز كأول سفير للولايات المتحدة في السعودية[2].

3– تغلغل المصالح النفطية الأمريكية: جاء حصول شركة النفط الأمريكية ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) على عقد امتياز التنقيب عن النفط في السعودية عام **1933** على الرغم من منافسة جدية من شركات بريطانية و عالمية أخرى و كان من أهم شروط العقد ما يلي:

- مدة امتياز الشركة **60** عاما.
- تقوم الشركة بإقراض المملكة فورا مبلغ **30** ألف جنيه ذهبي على أن تقرضها الثانية مبلغ **18** ألف جنيه ذهبي.
- تدفع الشركة إيجارا سنويا قدره **5** آلاف جنيه ذهبي.
- تدفع الشركة بعد اكتشاف النفط أربع شلنات عن كل طن.

[1]- محمد النيرب، **مرجع سابق**، ص ص85-91.
[2]- سميرة أحمد، **مرجع سابق**، ص ص157،158.

و كان أول اكتشاف للنفط في المملكة بكميات تجارية من قبل (سوكال) في عام **1938** قرب مدينة الدمام، و استطاعت (سوكال) الحصول على إذن في عام **1939** يضاعف عن مساحة الإمتياز إلى **1.1400.000** كلم^2. [1]

أصبحت شركة (سوكال) التي غيرت اسمها فيما بعد إلى (أرامكو)، لاعبا دوليا نافذا، و قناة حاسمة في أهميتها في تطوير العلاقات السعودية الأمريكية، و لكن يجب الإشارة إلى أن (أرامكو) لم تكن أداة للسياسة الخارجية الأمريكية و إنما كانت تمثل البديل لغياب سياسة أمريكية واضحة و متبلورة تجاه المملكة في فترة تاريخية معينة.

أدى تزامن ظهور دراسات حكومية أمريكية تشير إلى انخفاض قدرة الإنتاج الأمريكي للنفط نسبة إلى الحاجة المتزايدة للاقتصاد القومي الأمريكي، مع تقارير مؤكدة عن اكتشافات هائلة للنفط في المملكة، إلى تحول مسألة تطوير المصادر النفطية السعودية من مسألة تجارية تهم القطاع الخاص الأمريكي بالدرجة الأولى إلى مسألة تمس الصميم الأمن القومي و احتمالات الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة، فقد أصبح تطوير الإمكانات النفطية للمملكة يمثل مصلحة إستراتيجية ملحة. و المملكة من جانبها لم يكن عندها اعتراض على التوجه الأمريكي لأنها بدورها كانت بحاجة إلى عوائد نفطية متزايدة و تكنولوجيا أمريكية تتناسب مع طموحاتها التنموية التي بدأت بالتبلور بعد توحيد البلاد و استباب الاستقرار فيها، ناهيك عن إقامة علاقة صداقة متوازنة مع دولة كبرى مؤثرة. [2]

إن السياسة السعودية تجاه الولايات المتحدة كانت تسير في نفس الإتجاه أي أنها تبلورت على شكل إتباع سياسة نبعها خدمة المصلحة الوطنية السعودية، و في نفس الوقت تكون مقنعة للولايات المتحدة بأنها تلتقي أيضا مع المصلحة الوطنية الأمريكية، و هكذا شعرت الولايات

[1]- عبد الله سعود القباع، **السياسة الخارجية السعودية**،(الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، 1986) ،ص 369.
[2]- أسعد صالح الشملان و آخرون، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام**، (الرياض: مؤسسة الإصطفاء للطباعة،1419هـ)، ص ص340-342.

المتحدة بضرورة تطوير علاقاتها مع المملكة العربية السعودية لضمان مصالحها على رأسها المصالح النفطية[1].

و يتضح أن النفط كان عاملا رئيسيا لبدء علاقات جيدة بين المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية لأن المصالح التجارية لشركات النفط الأمريكية كانت المحفز المهم في تعزيز تلك العلاقات، لاسيما بعد تزايد أهمية النفط في السياسة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية[2].

المطلب الثاني: مراحل تطور العلاقات السعودية الأمريكية:

مرت العلاقات السعودية الأمريكية خلال تطورها بعدة مراحل أهمها:

1- أثناء مرحلة الحرب العالمية الثانية:

كانت الحرب العالمية الثانية التي اندلعت في سبتمبر **1939** نقطة تحول حقيقية في السياسة النفطية للولايات المتحدة الأمريكية، لذا تحولت القيمة الحقيقية للنفط من قيمة اقتصادية إلى قيمة استراتيجية عالمية ذات أهمية من الدرجة الأولى، كما كان لها تأثيرا كبيرا في العلاقات السعودية الأمريكية[3].

ففي الوقت الذي لفتت فيه ضراوة الحرب العالمية الثانية الانتباه إلى تعقيدات المتطلبات التي تفرضها الحرب الحديثة، خاصة الأهمية الحيوية للطاقة النفطية في تدوير عجلة الحرب، فإن المخططين الاستراتيجيين في وزارات الخارجية و الداخلية و البحرية الأمريكية فاجأهم تطوران مهمان، الأول: انخفاض ملحوظ أثناء سنوات الحرب في معدل الاكتشافات النفطية داخل الولايات المتحدة إلى درجة تقل عن زيادة معدل الإنتاج السنوي مما ألقى بظلال شك وآثار خشية جدية على قدرة الولايات المتحدة في الاعتماد الذاتي في سد حاجاتها من الطاقة النفطية في السنوات القليلة المقبلة، وقد تزامن هذا الإدراك المفاجئ بحتمية دخول الولايات المتحدة إلى

[1]- وليد حمدي الأعظمي، **العلاقات السعودية الأمريكية و أمن الخليج في وثائق غير منشورة**، (بيروت: دار الحكمة، 1992)، ص92.
[2]- سميرة إسماعيل الحسون، **مرجع سابق**، ص43.
[3]- **المرجع نفسه**، ص44.

مجموعة الدول المستوردة للنفط، أما التطور الثاني: تمثل بانتشار تقارير جادة لدى الشرق الأوسط المعنية بشؤون الطاقة في الولايات المتحدة عن وجود احتياطات نفطية ضخمة في المملكة العربية السعودية صاحبة الامتياز في استخراجه شركة أمريكية[1].

أعلن الملك عبد العزيز مع بداية الحرب العالمية الثانية موقف بلاده الحيادي لحمايتها من ويلات الحرب، وحتى يتجنب أي ضغوط دولية خاصة من دول المحور، ولكن لم يستمر هذا الحياد طويلا فسرعان ما أعلنت السعودية وقوفها إلى جانب الحلفاء خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة انضمامها لهم، وهو ما شجع الملك السعودي على قطع علاقاته مع إيطاليا عام **1940**، و إلغاء معاهدة الصداقة مع ألمانيا بعد طرد مبعوثها لدى دولته **1941**، حينئذ قررت الخارجية الأمريكية توثيق علاقتها مع السعودية أكثر، كما قررت بأن يمتد قانون الإعارة و التأجيل مباشرة من الخزانة الأمريكية دون وساطة بريطانيا لتكون المملكة السعودية على رأس لائحة الدول المستفيدة من هذا القانون حيث قدمت لها القروض و المعدات، فكان هذا القرار بمثابة تثبيت الأقدام الأمريكية أكثر في الأراضي السعودية، ومنذ ذلك الحين تبنت الحكومة الأمريكية مهمة الدفاع عن السعودية باعتبارها منطقة حيوية لاستراتيجيتها العالمية، خاصة بعد اختيارها كمركز للقاعدة الجوية الأمريكية في ظهران لتتمكن من حماية حقول النفط في المنطقة الشرقية[2].

بعد إتمام اتفاقية الإعارة و التأجير بين السعودية و أمريكا ازدادت بصورة ملحوظة أوجه التعامل بين البلدين مشتملة على إرسال الوفود الرسمية و شبه الرسمية و مشاركة أمريكية في إقامة محطات للاتصال البرقي داخل المملكة، و المشاركة في تنمية القدرات الزراعية و تطوير مصادر المياه فيها [3] .

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي مسعى لتوثيق العلاقة مع السعودية قرر الرئيس روزفلت الالتقاء بالملك عبد العزيز في **1945/02/14** في قناة السويس، وقد تناولت المحادثات بينهما

[1]- أسعد صالح الشملان و آخرون، **مرجع سابق**، ص ص141،142.
[2]- أسماء عيد عطية محمد، "السياسة الأمريكية تجاه السعودية و إيران قبل عام 1955"، **مجلة البحث العلمي في الآداب**، ع19، الجزء07، (2018)، ص ص133،134 .
[3]- محمد النيرب، **مرجع سابق**، ص134.

عددا من الموضوعات من بينهما النفط و القضية الفلسطينية و القاعدة الجوية الأمريكية بالظهران.

وأعد الملك عبد العزيز للرئيس الأمريكي روزفلت فيما يتعلق بالنفط رغبة بلاده في تطوير الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية في السعودية بهدف زيادة عوائد المملكة لتنمية البلاد كما وافق الملك عبد العزيز على مد خط لأنابيب النفط عبر شبه الجزيرة العربية يربط الإحساء بسواحل البحر المتوسط.

وفي الحديث عن مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين أبدى الملك معارضته العلنية للهجرة، مما جعل الرئيس روزفلت يكرر تعهده السابق بعدم اتخاذ أي موقف بشأنها دون بحث للموضوع مع العرب و اليهود.

أما بشأن القاعدة الجوية في الظهران فقد وافق الملك على الاستمرار في بنائها على أن لا تتعرض بلاده إلى احتلال عسكري، وأن تكون مؤجرة لمدة خمس سنوات تعود الملكية بعدها الى الحكومة السعودية مقابل استمرار الولايات المتحدة في تقديم دعمها العسكري و الاقتصادي للسعودية[1].

2 – مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

انتهت الحرب العالمية الثانية بالتوقيع في **02** سبتمبر **1945** على وثيقة استلام اليابان بعد أن استمرت ست سنوات هيأت الظروف خلالها أمام الولايات المتحدة لتغلغل سياسيا و اقتصاديا و عسكريا في منطقة الخليج العربي عامة، والمملكة العربية السعودية خاصة، و أصبحت الولايات المتحدة ندا قويا لبريطانيا، مما عزز من مكانتها و بروزها كأقوى دولة في العالم بعد الحرب.

و احتلت المملكة العربية السعودية مكانا بارزا في الاهتمام الأمريكي بسبب امتلاكها احتياطيا نفطيا هائلا، إذ قدر احتياطها النفطي بعد الحرب مباشرة **30** بليون طن، مما دفع ممثل وزير

[1]- سميرة إسماعيل الحسون، **مرجع سابق**، ص49.

الخارجية الأمريكي إلى الإشارة في بداية عام **1946** إلى أن حماية سيادة و أمن المملكة من الأهداف الأساسية للولايات المتحدة[1].

قررت الإدارة الأمريكية تلبية جميع احتياجات المملكة من أموال و مساعدات ضرورية و تقديمها قروضا طويلة الآجل تمكنها من تحسين من وضعها الاقتصادي، و اتضحت آفاق هذا التعاون و تقديم بنك الاستيراد و التصدير في **1946** قرضا للسعودية بقيمة **10** ملايين دولار، كما حصلت الأخيرة من الحكومة الأمريكية على قرض مقداره مليوني دولار لشراء أسلحة و معدات عسكرية أمريكية.

و كانت القضايا الرئيسية التي تهيمن العلاقات الأمريكية السعودية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى وفاة الملك ابن سعود عام **1953** هي قضية فلسطين و الأمن و النفط، فبينما كان توفير الأمن في السعودية هو الهم الرئيسي بالنسبة للمملكة فإن اهتمام الولايات المتحدة كان يركز على مصالحه النفطية في المملكة، أما قضية فلسطين فعلى الرغم من اهتمام المملكة العميق بها إلا أنها لم تدعها تأخذ مساحة واسعة في التأثير على علاقاتها مع الولايات المتحدة، فعندما صدر تقرير اللجنة الانجلو- أمريكية في **1946/04/20** و الذي أوصت بألا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية، فإنها أوصت أيضا بدخول **100** ألف يهودي إلى فلسطين على أن لا يتجاوز الموعد سنة **1946**، ورحب الرئيس ترومان بالتوصية و أعرب عن سعادته لتحقيق اللجنة طلبه بالإجماع لدخول **100** ألف يهودي فورا إلى فلسطين، لكن الحكومة السعودية قد أبلغت في **1946/05/28** الوزير المفوض الأمريكي في جدة عن احتياجها على مقترح اللجنة بهجرة **100** ألف يهودي إلى فلسطين، و حذرته لارتيابها نوايا حكومته تجاه المملكة العربية السعودية في أنه من المحتمل أن لا يحصل أي تقدم في المشاريع المستقبلية كعروض شركة الخطوط الجوية العالمية (TWA) أو معاهدة التجارة و المصادقة، لكن ذلك

[1]- خليل علي مراد، **تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947**، (بغداد: جامعة بغداد، 1979)، ص289.

التحذير لم يكن له تأثير في السياسة الأمريكية، فقد استمرت واشنطن بدعم إدخال اللاجئين اليهود إلى فلسطين دون انتظار انتهاء فترة الانتداب البريطاني لفلسطين[1].

التقى الملك ابن سعود في **1946/09/28** بالجنرال بنيامين جيليس نائب رئيس شركة الخطوط الجوية العالمية (TWA) و مديرها الإقليمي و كلفه بنقل رسالة سرية و عاجلة إلى الرئيس ترومان، وفي هذه الرسالة عبّر الملك ابن سعود عن عظيم ثقته و أمله في الولايات المتحدة رغم الخلافات حول فلسطين، وأشار أيضا إلى تعهده بإنشاء خط سكة حديد من الرياض إلى الظهران و طلب مساعدة الرئيس ترومان في تمويل ذلك المشروع[2].

وفي عام **1951** عقدت السعودية اتفاقية خاصة حصلت فيها على المساعدة التقنية المرتبطة بالنقطة الرابعة، ثم عقدت اتفاقية بين السعودية و الولايات المتحدة في **1951** جددت استثمار قاعدة الظهران خمس سنوات أخرى مكنت المملكة من شراء الأسلحة من الولايات المتحدة إذ تعهدت الأخيرة تجهيز الجيش السعودي بطائرات و دبابات حديثة، ونص ملحق خاص بالاتفاقية على أن يتولى خبراء امريكيون تدريب الطيارين السعوديين، كما تقرر إرسال الطلبة السعوديين للتدريب في المراكز و المعاهد العسكرية الأمريكية.

و يتضح أن التعاون العسكري و التسليحي كان قائماً بين السعودية و الولايات المتحدة بشكل متواصل، بل أن التعاون شمل قطاعات أخرى شملت الزراعة و شبكة الري و غيرها، وفي عام **1951** تم إنجاز خط للسكك الحديدية يربط الدمام بالرياض، و ازدادت مساحة الأراضي الزراعية، و قامت المملكة بإنشاء شبكة للري و الطرق المعبدة و شركة الطيران، كما تم إصلاح و توسيع ميناء جدة، و انشئ ميناءان بحريان في الدمام و رأس (تنورة) و هذا الأخير هو نهاية خط نفط أرامكو، كما قامت في السعودية مشروعات للتعليم بمساعدة الجامعة الأمريكية في بيروت[3].

[1]- سميرة إسماعيل الحسون، **مرجع سابق**، ص ص50، 51.
[2]- بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط**، ت: سعد هجرس، (بيروت: القاهرة: سينا للنشر، 1991)، ص74.
[3]- سميرة إسماعيل الحسون، **مرجع سابق**، ص ص54،55.

3- مرحلة الحرب الباردة:

مثلت فترة الحرب الباردة عصرا ذهبيا للتعاون الاستراتيجي بين السعودية و أمريكا حيث شكل عدائهما للشيوعية قاسما مشتركا في تعاونهما من أجل مقاومة الاتحاد السوفييتي (سابقا) و القوى الحليفة له من مدّ نفوذها في المنطقة، فقد رفعت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط إلى مرتبة الالتزام الاستراتيجي من خلال "مبدأ ترومان" و الذي بموجبه أكدت أمريكا تصميمها على منع النفوذ الشيوعي من الامتداد للمنطقة، و هو هدف كانت المملكة لأسباب تتعلق بعدائها المبدئي للشيوعية تسعى إليه أيضا.

و هكذا مع استباب واقع الحرب الباردة و هيمنته على طبيعة النظام الدولي، أخذ الاهتمام الأمريكي بالمملكة يترسخ، فالمملكة بات ينظر لها على أنها حجر زاوية و شريك استراتيجي في سياسة الاحتواء الأمريكية للتوسع السوفياتي في المنطقة العربية و العالم الإسلامي، و أصبحت مسألة ترسيخ العلاقة مع المملكة و ضمان صداقتها تدخل ضمن إطار المصالح القومية الأمريكية الحيوية[1].

و بمنظور التطورات الإقليمية في نهاية الستينات و بداية السبعينيات فلا شك أن أحد العوامل الدافعة لزيادة التعاون الاستراتيجي بين المملكة و الولايات المتحدة كان وجود هوة لا يمكن إغفالها بين الاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على نفط الخليج و بين الاستعدادات الفعلية للولايات المتحدة للدفاع عن هذه المنطقة، و أخذت مسألة الدفاع عن منطقة الخليج ضد توسع سوفيتي محتمل اهتماماً متزايداً من قبل صانعي القرار في واشنطن، و كان أن تحولت هذه المسألة إلى هاجس أمني بعد إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب من منطقة الخليج العربي عام **1948** حيث أصبح من إفرازات الشعور الأمريكي بضرورة الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج بمشاركتها الفعالة في سد الحاجات الدفاعية للمملكة[2]، و في تلك الفترة زادت قيمة الصفقات العسكرية الأمريكية إلى السعودية بشكل كبير(من 16 مليون دولار في عام **1970** إلى **312** مليون دولار في عام **1972**).

[1]- أسعد صالح الشملان و آخرون، **مرجع سابق**، ص ص346-347.
[2]- وليد الأعظمي، **مرجع سابق**، ص209.

واصل الملك فيصل التعاون مع الولايات حتى **20** أكتوبر **1973**، عندما شاب العلاقات بين البلدين بعض التوتر عقب قرار السعودية الانضمام إلى الحظر النفطي على الغرب دعما للموقف العربي في حرب اكتوبر ضد "إسرائيل".

وقال الملك فيصل في مقابلة صحفية "أن الانحياز الامريكي الكامل لإسرائيل ضد العرب يجعل من الصعب جدا بالنسبة لنا ان نواصل تزويد الولايات المتحدة بالنفط او حتى ان نبقى على صداقتنا معها".

لكن الحظر رفع في ماي **1974**، وذلك عقب قيام الولايات المتحدة بالضغط على "إسرائيل" لإجبارها على التفاوض مع سوريا حول مرتفعات الجولان.

و بعد ثلاثة أشهر، وقعت واشنطن و الرياض على اتفاقية موسعة للتعاون الاقتصادي و العسكري و في عام **1979**، وقّع الجانبان على اتفاقات عسكرية بلغت قيمتها ملياري دولار تضمنت تزويد السعودية **ب60** طائرة مقاتلة

وفي جانفي 1979، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية طائرات مقاتلة من طراز **F15** إلى السعودية للدفاع عنها ضد الشيوعية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، ازدهر التعاون بين البلدين، إذ حولت السعودية **100** مليار دولار إلى الولايات المتحدة الأمريكية لقاء المشاريع التي تنفذها الشركات الأمريكية في السعودية و الزمالات الدراسية للطلبة السعوديين في الجامعات الأمريكية[1].

[1]- "العلاقات السعودية الأمريكية: تحالف دائم و اختلافات طارئة"، من موقع:

https://www.bbc.com/arabic/middle-ast-40001070.

(2020/05/11)

4- مرحلة حرب الخليج الثانية:

شكل الغزو العراقي لدولة الكويت سابقة عربية خطيرة، و كانت له آثار على المستوى الدولي و الإقليمي، و مثل تحدياً لدول مجلس التعاون الخليجي على المستوى السياسي و الاقتصادي و العسكري، و مثل تهديداً أمنياً غير مسبوق لتلك الدول.

قامت المملكة بدور ناشط في منطقة الخليج العربي كونها العمود الفقري لمجلس التعاون الخليجي حيث سعت إلى تحقيق الأهداف التي أكد عليها مجلس التعاون الخليجي في محادثاتها مع الجانب الأمريكي الأوروبي، فقد وجه الملك **فهد بن عبد العزيز** بتاريخ **1990/08/09** بيان للشعب السعودي بشأن مجريات الأحداث، و قرار المملكة التاريخي باستدعاء القوات الصديقة لمساندة القوات السعودية للدفاع عن أمن المملكة و أراضيها.

و في مجال المباحثات الأمريكية السعودية لعب الأمير **بندر بن سلطان**، سفير المملكة في واشنطن دوراً في توثيق العلاقات الأمريكية السعودية، و مثل الأمير السفير الوسيط ما بين الأنظمة السياسية المتشابكة في منطقة الخليج العربي و ما بين الولايات المتحدة الأمريكية، و كان الأمير ينقل الرسائل من و إلى واشنطن، و قد لعب دوراً حاسماً في تلك الحرب[1] .

أدانت الولايات المتحدة الأمريكية الغزو العراقي للكويت منذ الخطة الأولى لعملية الاحتلال، و طالبت العراق بالانسحاب من الكويت دون شرط أو قيد، إلا أن العراق لم يستجب للمبادرات السياسية و قرارات مجلس الأمن الدولي، و كان رد فعل السعودية مع بدء الحملة العسكرية لتحرير الكويت أن الهدف من الحرب ضد العراق هو تطبيق قرار الشرعية الدولية التي تطالب العراق بالانسحاب من الكويت، و عودة الحكومة الشرعية للكويت، و بغرض حماية المملكة فقد أرسلت الولايات المتحدة ما يقارب **50** ألف جندي أمريكي و تركز معظمهم في منطقة حفر الباطن الغنية

1- رزق عطا موسى يعقوب، **الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990-1991**، رسالة ماجستير، (جامعة القدس: كلية ،2012) ص ص96،97.

بالنفط و القريبة من الحدود العراقية السعودية، إلى جانب وجود كامل لقوات التحالف على أراضي المملكة للقيام بعمليات عسكرية ضد قوات العراق المتواجدة على أراضي دولة الكويت[1].

2- رزق عطا موسى يعقوب، **مرجع سابق**، ص ص99،100.

المبحث الثاني: العوامل المحددة للعلاقات السعودية الأمريكية.

ترتبط العلاقات الدولية لأي دولة بمجموعة من المحددات، ويأتي ارتباطها من انعكاس المصالح السياسية و الاقتصادية و العسكرية التي تهدف إلى تحقيقها من خلال علاقاتها الخارجية. إذ لا ينبغي النظر إلى الدولة على أنها مجرد إطار خارجي دون النظر إلى ما بداخلها من العناصر المتفاعلة لاسيما في ظل وجود الكثير من الجماعات والهيئات و البيروقراطيات ذات المصالح و غيرها من القوى المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي.

المطلب الأول: العوامل السياسية.

يقصد بها المتغيرات السياسية التي شكلت إحدى عناصر البيئة الداخلية الضاغطة على النظام السياسي السعودي[1]، حيث أن السعودية هي صاحبة النفوذ السياسي و المكانة الدينية المميزة بين الدول العربية الخليجية الأخرى فهي ركيزة أساسية مهمة في الدفاع عن المصالح الأمريكية، فاختيار واشنطن لحلفائها يخضع لاعتبارات عديدة منها: أن يكون حليفها متمتع بموقع استراتيجي مهم في منطقة الاهتمام الأمريكي، فضلا عن تمتع الحليف بأوضاع داخلية مستقرة تؤهله للاستمرار في السلطة ويتمتع بثقل سياسي وله القابلية على التأثير في الوضع السياسي و العسكري[2].

فالعلاقات السعودية الأمريكية منذ بدايتها كانت انعكاسا للمتغيرات الداخلية في بعض الجوانب، و المتغيرات الخارجية (الإقليمية و الدولية) هي الأخرى قد عكست تأثيرا هاما على السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار في السعودية، وقد أدى هذا التفاعل إلى أن تكون السياسة الخارجية السعودية انعكاسا واضحا لتأثيرات البيئتين الداخلية و الدولية في آن واحد[3].

حيث تتمتع السعودية بمكانة دينية بالغة الأهمية في العالم العربي و الإسلامي على حد سواء، لقد كانت أرض الحجاز مهد الرسالة الإسلامية، وشهدت مكة المكرمة ميلاد الرسول محمد عليه

---

[1]- لبنى عبد الله محمد، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية"، على الرابط: (2020/05/12)
https://democraticas.de/p=17140.

[2]- سوسن جبار، **الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية**،(الأردن: دار المعتز،2016)، ص 164.

[3]- محمد الأمين سعدون، **السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي (السعودية نموذجا)**،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

الصلاة و السلام، و من هذه البقعة الجغرافية انتشر الإسلام ليصل شتى بقاع الأرض، و تحوي المملكة على أراضيها قبلة المسلمين "الكعبة المشرفة" و إليها يحج سنويا ملايين البشر من المسلمين، و بعد وفاة الرسول عليه الصلاة و السلام و دفنه في مكة المكرمة قامت فيها أول خلافة إسلامية عملت على تثبيت الإسلام و نشره[1].

ومن المسلم به أن بلاد بهذه الأهمية الدينية لابد أن يكون لمن يحكمها تأثير و دور في مختلف الدول العربية و الإسلامية، و أطلق ملوك البلاد على أنفسهم لاحقا لقب خادم الحرمين الشريفين، و كأنه بذلك خادما و حاكما للمسلمين كافة بالمعنى المجازي.

وقد استفادت الولايات المتحدة من هذا الدور الديني للمملكة، و عملت على استغلال هذا البعد في التأثير على مجمل قضايا العرب و المسلمين، من خلال دفع السعودية للتدخل في حل العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، ومن هذه القضايا النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تمثل في مبادرات السعودية لحل النزاع بالطرق السلمية[2].

ولعل الاعتدال الديني الذي يتبناه نظام الحكم السعودي من الأمور التي تسهل على الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في علاقتها الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية في ظل تزايد الحركات الأصولية الراديكالية التي تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية و الغربية، ليس فقط في المملكة و إنما كذلك في منطقة الشرق الأوسط[3].

و على الرغم من عدم وجود أحزاب سياسية في المملكة العربية السعودية إلا أنه منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم بدا أن هناك بدايات لتشكل نوع من المعارضة السياسية تعبر عن خليط من التوجهات الفكرية و الدينية و الإيديولوجية ما بين الإسلاميين و الليبيراليين، و بنهاية عقد التسعينيات تبلورت ملامح المعارضة السياسية في السعودية بحيث يمكن القول أن هناك تيارين

---

[1]- محمد نبيل ملين، **علماء الإسلام: تاريخ و بنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر و الحادي و العشرون**، ت: محمد سالم و عادل عبد الله، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2011)، ص ص113-115.

[2]- ألكسي فاسيليف، **تاريخ العربية السعودية**، ت:جلال ماشطه، (السعودية: دار التقدم، 1986)، ص ص253-255.

[3]- حسن عقيل ابو غزالة، **الحركات الأصولية- الإرهاب و الشرق الأوسط إشكالية العلاقة**، (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص ص151-153.

كبيرين، الأول ديني يطالب بضرورة تطوير أداة المؤسسة الدينية الرسمية و التشجيع على ضرورة تفسير الدين الإسلامي بطريقة يمكنها استيعاب الأفكار الحديثة مثل محاسبة الحكومة و تدعيم الحريات السياسية و احترام حقوق الإنسان. أما التيار الثاني فهو تيار ليبيرالي إصلاحي نشأ بين أساتذة الجامعات و المثقفين و المحامين و الصحفيين و الناشطين السياسيين.

ومنذ مطلع القرن الحالي طرح هؤلاء الإصلاحيون أجندة تستهدف المزيد من الحريات السياسية و الحقوق المدنية للرجال و النساء، كما يضغطون من أجل تعزيز المساواة بين الأغلبية السنية و الأقلية الشيعية و تعزيز مشاركتهم في الأمور العامة، فضلا عن المطالبة بتقوية مجلس الشورى كي يصبح له اختصاصات تشريعية، و يطالبون بإجراء انتخابات في مختلف المؤسسات السياسية، كما مثلت أحداث **11** سبتمبر **2001** نقطة تحول في حركة المعارضة السياسية في السعودية، حيث بدأت تيارات المعارضة في ضغط من أجل إعادة ملفات الإصلاح السياسي و ألاقتصادي و الاجتماعي التي أصابها الجمود منذ منتصف التسعينيات، لذا فقد شكل كلا التيارين معا حركة معارضة قوية سعت للاستفادة من التحولات الداخلية و الخارجية من أجل زيادة الضغط على النظام السعودي للقيام بإصلاحات سياسية و دستورية، وقد وضح أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المعارضة السياسية عندما بدأت موجة العنف و الإرهاب في المملكة في ماي **2003**، حينئذ سعت الحركة الإصلاحية بتيارها الإسلامي و الليبيرالي إلى التأكيد على مواجهة التيار الجهادي المعالى في التشدد و التفكير و الذي يتبنى العنف و العمل السياسي المسلح كمنهج رئيسي للتغيير، و النظر للإصلاح السياسي بوصفه السبيل الوحيد لوقف انتشار هذا المد الجهادي العنيف.

كما تزايدت المطالب الإصلاحية ومن هذه المطالب وضع دستور للبلاد و الفصل بين السلطات و إصلاحات جذرية في القضاء و البحث في أوضاع الطائفية الشيعية و زيادة تمثيلهم في الأجهزة التنفيذية للدولة و مجلس الشورى و المؤسسات الدينية، و ضمان حرية التعبير و التعليم و المطالبة بتشكيل مجلس الشورى بالانتخابات المباشرة من جميع المواطنين ليجسد سلطة أهل الحل و العقد، و لضمان رقابة المواطنين على الأجهزة التنفيذية و تأكيد مبدأ استقلال القضاء.

كما برزت قضية المشاركة السياسية بشكل واضح عقب حرب الخليج الثانية، و زيادة المطالب الداخلية بتحقيق إصلاحات سياسية على كافة المستويات، وقد جاءت الدعوة لهذه الإصلاحات من كافة التيارات السياسية[1].

وتمثل قضية حقوق الإنسان إحدى القضايا الملحة في ملف الإصلاح السياسي في السعودية و كثيرا ما وجهت انتقادات داخلية و خارجية للسعودية بسبب أوضاع حقوق الإنسان هناك، ومن المعروف أن السعودية لم توقع المواثيق و الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية و السياسية، خاصة العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.

لذلك تنطلق الرؤية الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في السعودية من اعتبار المملكة نقطة ارتكاز مهمة في نشر مسألة الديموقراطية في الشرق الأوسط، وقد ارتبطت رؤية الإدارة الأمريكية بالنسبة للإصلاح في السعودية بمسألة الحرب على الإرهاب، لذا فقد تنوعت الموضوعات التي تم التعرض لها في سياق الضغط على المملكة من أجل القيام بإصلاحات سياسية، وقد صبت هذه الضغوط جميعا في الدعوة إلى إعادة هيكلة الأوضاع السياسية و الإجتماعية في السعودية، بحيث لا توفر بيئة جيدة لنمو الأفكار المتشددة التي قد تشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي.

و قد مارست الولايات المتحدة الأمريكية أقصى درجات الضغط على النظام السعودي من أجل الإصلاح، بالإضافة إلى رؤية أمريكا أن المملكة يمكن أن تكون بيئة خصبة لنمو الإرهاب و تربية المتطرفين، لذلك فمحاربة الإرهاب يجب أن تكون على كل المستويات داخل المملكة سواء من خلال الإصلاح السياسي و الاقتصادي و التعليمي[2].

فالحرب على الإرهاب شكلت الإطار العام الحاكم للسياسة الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية و الدولية ذات الصلة بالمملكة العربية السعودية، وكان ذلك نتيجة تداعيات أحداث سبتمبر **2001**، و أمام هذه المحورية للحرب على الإرهاب فقد ارتبطت بالعديد من القضايا الأخرى التي كانت محل اهتمام السياسة الأمريكية مثل: العمل الخيري، تمويل الإرهاب، القضية العراقية بجانب

[1]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**,
[2]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**.

القضايا التقليدية التي تمحورت حولها السياسة الأمريكية في المنطقة كالصراع العربي الإسرائيلي، الأمن الخليجي، التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط[1].

وكانت الحرب على الإرهاب هي الرابطة الوثيقة التي حافظت على العلاقات أثناء إدارة **باراك أوباما**، رغم ما شاب العلاقات من توترات حول الربيع العربي و سوريا و إيران[2].

بالإضافة إلى حرب الأفكار التي شكلت الإطار العام و المحرك الرئيسي للتوجهات الأمريكية نحو القضايا الداخلية في المملكة العربية السعودية، و انطلقت هذه الحرب من أن المملكة لابد أن تشهد تغييرا جذريا في مختلف المجالات الذي من شأنه إحداث تحولات عميقة في البيئة الفكرية و الثقافية و كذلك في الخصوصية الحضارية التي تتسم بها المملكة، و كان التعليم و الحرية الدينية و الإصلاح السياسي و المجتمعي أهم القنوات التي تمحورت حولها السياسات الأمريكية[3].

وهناك دعوات أمريكية لإعادة تقييم العلاقات بين قوة ديموقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و دولة تحكمها عائلة لا تشترك معها قيم الحريات الدينية و حقوق المرأة و حرية التعبير، مع اتهامات متكررة بدعم الإرهاب.

و مع ذلك يميل بعض الخبراء أنه من الصعب توحيد موقف الكونغرس ضد السعودية حيث لا تزال علاقات الرياض بالبيت الأبيض في ظل رئاسة ترامب علاقة متينة في المرحلة الراهنة[4].

و سعى الرئيس ترامب في زيارته للمملكة العربية السعودية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط و تشمل ما يلي:

1- تأكيد الشراكة الاستراتيجية: شهدت السنوات الأخيرة لإدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما مكتوم في العلاقة بين الولايات المتحدة و حلفائها من دول مجلس التعاون الخليجي بسبب

---

[1]- عصام عبد الشافي، **السياسة الأمريكية تجاه السعودية: ترسيخ التبعية**، على الربط: (2020/05/14)
https://eipss-eg.org/

[2]- بلال ياسين، **هل تسير العلاقات الأمريكية السعودية إلى الإنهيار؟**، على الرابط: (2020/05/14)
https://m.arabi21.com/story/1263933/fb

[3]- عصام عبد الشافي، **مرجع سابق.**

[4]- القدس العربي، "علاقات أمريكا بالسعودية"، على الرابط: (2020/05/14)
https://www.alquds.co.uk/

تجاهل أوباما لتوجهات إيران و تصرفاتها غير المشروعة في الإقليم على حساب مصالح دول الخليج العربي، و هذا التجاهل كان ضمن عملية إعادة هيكلة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط و التقارب مع إيران بهدف تقوية ما اعتبره أوباما الجناح المعتدل في طهران.

و تضاف إلى ذلك التحركات الكثيفة لداوائر التيار الليبيرالي في واشنطن للتركيز على القضايا الداخلية في دول المنطقة، و نبرة العداء للمملكة العربية السعودية داخل دوائر الكونجرس التي أفضت إلى إقرار قانون "العدالة ضد رعاة الارهاب" المعروف باسم غاستا، و قد أثرت هذه العوامل سلبا على العلاقات بين واشنطن و دول الخليج، لذلك جاءت زيارة ترامب لإعادة ترميم هذه العلاقات و التأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

2- إعادة التوازن للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة: تبنت إدارة أوباما سياسات تجاه الشرق الأوسط أدت الى تراجع دور الولايات المتحدة بشكل واضح في إدارة و تسوية الأزمات الإقليمية، فضلا عن إتاحة الفرصة لعودة قوى دولية مثل روسيا كفاعل رئيسي في قضايا المنطقة.

و كان انتقاد توجهات إدارة أوباما و التي أدت إلى تراجع الدور الأمريكي في المنطقة جزءا رئيسيا من حملة ترامب الانتخابية، و ضمن وعوده بعودة الولايات المتحدة كقوة مؤثرة عالميا و في الشرق الأوسط.

و بالتالي يؤشر اختيار المملكة العربية السعودية كمحطة أولى في جولات ترامب الخارجية إلى تحرك استراتيجي أمريكي يؤكد العودة بقوة للانخراط في قضايا المنطقة و تكثيف جهود الدبلوماسية الأمريكية في التعامل معها[1].

3- دعم التحالفات: يتعلق جزء رئيسي من أجندة زيارة ترامب ببناء و دعم التحالفات مع القوى الرئيسية في المنطقة، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يسعى الرئيس الأمريكي لدفع العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة و دول الخليج و البناء على الجهود الأولية التي تمت خلال السنوات الأخيرة في تجاه تعزيز العلاقات بين الجانبين، و منها إطلاق منتدى التعاون

[1]- حسام إبراهيم، "دلالات زيارة الرئيس الأمريكي "ترامب" إلى السعودية"، على الرابط: (2020/05/20)

https://futureuae.com/ar/mainpage/item/2811/

الاستراتيجي لدول مجلس التعاون و الولايات المتحدة في عام **2012**، و الذي يهدف إلى وضع إطار رسمي للتعاون في القضايا السياسية و العسكرية و الأمنية و الاقتصادية.

و في إطار بناء شبكة التحالفات الاقليمية، يهدف ترامب إلى التأكيد على ضمان أمن حلفاء الولايات المتحدة، و العمل على حماية المصالح الاستراتيجية لواشنطن، خاصة في ظل موقف إدارته من سياسات إيران الإقليمية و التي تعتبر سببا رئيسيا في زعزعة الاستقرار بالمنطقة.

و يضاف إلى ذلك ما سوف ستسفر عنه القمة الثالثة ضمن الزيارة و التي سيجتمع خلالها ترامب مع نحو **50** من قادة و زعماء الدول العربية و الإسلامية في إطار العمل على بناء تحالف إقليمي لمكافحة الإرهاب و التطرف[1].

فهذه الزيارة تعد ذات أهمية استراتيجية للجانبين، لأنها بمنزلة اللحظة الفاصلة التي أخرجت الولايات المتحدة الأمريكية من دور المراقب السلبي للأحداث بالمنطقة (سياسة الرئيس أوباما)، و عززت الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في محاربة الإرهاب و تحجيم التمدد الإيراني، فهذه الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى طالما حملت الكثير من الرمزية و المبادرات السياسية، و أيضا راهن صناع القرار الأمريكيون على الثقل الجيو استراتيجي للمملكة العربية السعودية، لذلك حرصت الإدارة الأمريكية الحالية على إعادة إحياء استراتيجيات التعاون و استرجاع النفوذ دوليا [2]

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية.

ترتبط المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية و تجارية قوية تدعمها مصالح مشتركة، جعلت الولايات المتحدة إحدى الشركاء الرئيسيين للمملكة على مدى ثمانية عقود من بدء العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين[3]، وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكثر الدول التي تلعب دوراً كبيراً في صناعة و إنتاج النفط على مستوى العالم، وهي تحتل المركز الثاني كأكبر احتياطي نفطي في العالم بعد فنزويلا و التي يبلغ حجم احتياطها نحو **303,3**

---

[1]- حسام إبراهيم، **مرجع سابق**.

[2]- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية: قراءة في مضامين خطابات الرئيس دونالد ترامب"، على الرابط:
(2020/06/10)
https://fikercentre.com/political-analysis/

[3]- وكالة الأنباء السعودية ، "العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية"، على الرابط
(2020/06/10)
https://www.spa.gov.sa/1630283

مليارات برميل، و حافظت على مكانتها كأكبر مصدر للنفط في العالم حيث تراوحت صادراتها بين **7** و **7,5** مليون برميل يوميا.

ويعد النفط السعودي الداعم الرئيسي لقوة الدولار إلى جانب العوامل التجارية و المصرفية و القوة العسكرية للولايات الأمريكية المتحدة[1].

و أضافت الاكتشافات النفطية الهائلة ميزة أخرى لأهميتها و نفوذها السياسي و الاقتصادي إقليميا و دوليا[2].

تكمن أهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمكانة متميزة اقتصاديا و استراتيجيا، فمنذ اكتشاف أول بئر تجاري للنفط عام **1859** في ولاية بس لغانيا تنامى دوره في الاقتصاد الأمريكي و تزايدت أهميته السياسية في دعم نفوذ و مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة في النظام الدولي، و أقيمت حول هذا المورد أكبر صناعة نفطية في العالم ارتكزت على عدد من الشركات العملاقة التي توسعت بمرور الوقت خارج الأراضي الأمريكية لتسيطر على النصيب الأكبر من النفط في العالم[3].

ويعتبر النفط العامل الأهم للولايات المتحدة الأمريكية في السعودية حيث تستورد **1,7** مليون برميل يوميا من النفط السعودي من أصل **11** مليون برميل يومياً[4].

علما بأن المنظور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية يتطلب خفض الانتاج الأمريكي وزيادة الاستيراد، وذلك لعدة أسباب أهمها الحفاظ على المخزون الأمريكي، و أن أسعار البترول المستوردة رخيصة نسبيا، و تنتج السعودية حوالي **2**% من الإنتاج العالمي من النفط و لديها **25**% من الاحتياطي العالمي و حوالي **37**% من احتياطي دول الأعضاء في أوبك[5].

و تأتي العلاقة في مجال النفط بين المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها اعتماداً متبادلاً مبنياً على المصالح المشتركة التي تحقق الخير و الفائدة للطرفين، حيث تساهم المملكة

---

[1]- فايز نور الدين، "الدور الكبير للسعودية بصناعة النفط عالميا"، على الرابط:
(2020/06/10)
https://www.alaraby.co.uk/5

[2]- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مرجع سابق**.

[3]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**.

[4] -DAVIDIGNATIUS, "REVISING THE FORECASTS FOR SAUDI OLL".

[5] -THE MIDDEL EAST AND NORTH AFRICA 1983-1984 .

كشريك تجاري رئيسي في النمو و الرخاء الأمريكي من خلال إمداداتها الموثوقة في الطاقة، فيما تساهم الولايات المتحدة عبر مؤسساتها التعليمية و الاقتصادية و التقنية في دعم البنية التحتية و تطوير و ازدهار الحركة الصناعية و تهيئة وسائل الحياة المعاصرة التي تشهدها المملكة[1].

و تعتبر السعودية المصدر الأكبر للدول الصناعية الأوروبية، فمثلا تستورد دول السوق الأوروبية المشتركة ما يقارب ب **30**% من احتياطاتها النفطية من المملكة السعودية[2].

حيث تهتم الولايات المتحدة بالسوق السعودي و تعتبر الدولة الأولى المصدرة للسعودية و تشتمل الصادرات بضائع و منتجات تبدأ من الأسلحة الثقيلة و قطع الغيار حتى المواد الغذائية، ففي عام **1980** استوردت السعودية ما قيمته **5** مليارات دولار من المنتجات الأمريكية للعمل في المملكة، إذ أنها حازت على ما قيمته **6** مليارات دولار وهذه العقود مثلت **90**% من العقود التي تحصل عليها الشركات الأمريكية خارج الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط[3].

وفي عام **2002** زادت نسبة التبادل التجاري بين البلدين لتصل إلى **61**%، مما جعل الولايات المتحدة أهم شريك تجاري للمملكة العربية السعودية[4].

و في **2013** بلغت قيمة صادرات المملكة نحو أمريكا **119,1** مليار ريال بما يمثل **14,12**% من اجمالي صادرات المملكة للعالم في العام نفسه، بينما عام **2012** بلغت **208,3** مليار ريال و عام **2011** بلغت **187,5** مليار ريال، في حين انخفض معدل نمو صادرات المملكة للولايات المتحدة عام **2013** نحو **4,4**% عن العام الذي سبقه[5].

---

[1]- ، وكالة الأنباء السعودية، **مرجع سابق**.

[2]- غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية**، (بيروت: معهد الانتماء العربي، 1989)، ص226.

[3]-حسين آغا وآخرون، **قضايا الخليج العربي، سلسلة الدراسات الاستراتيجية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1982) ص 104.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 108.

[5]- وكالة الأنباء السعودية، **مرجع سابق**.

كما حقق الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية فائض لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بحوالي **136414** مليون ريال سنة **2008**[1].

و تركزت السلع السعودية المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية وفق بيانات مصلحة الاحصاءات العامة و المعلومات لعام **2013** في عدد من المواد تقدمها زيوت النفط الخام و منتجاتها بمبلغ (**193421** مليون ريال) ثم أحادية البوتيل من جليوكول الايثيلين بمبلغ (**926** مليون ريال) فسماد اليوريا بمبلغ (**573** مليون ريال) فمواسير و انابيب صلبة مقاومة للصدأ بقيمة (**247** مليون ريال) فمواد عطرية دورية بقيمة (**198** مليون ريال) و غيرها من السلع[2]، وكذلك تعد المنتجات المعدنية و المنتجات الكيماوية العضوية و الأسمدة و الألمنيوم من أهم السلع التي تصدرها المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

بالمقابل تعد السيارات و المركبات الجوية و الأجهزة و المعدات الكهربائية من أهم السلع التي تستوردها المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية[3]، في عام **2003** بلغت قيمة واردات المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية **85,4** مليار ريال بما يمثل **13,54**% من إجمالي قيمة واردات المملكة من العام نفسه للعالم، و ارتفعت قيمة واردات المملكة من الولايات المتحدة في العام نفسه بمقدار **6,6** مليار ريال مقارنة بعام **2012**، و ارتفع معدل نمو واردات المملكة من أمريكا عام **2013** بنحو **8,4**% عن العام الذي سبقه[4].

و بلغ عدد المشروعات المشتركة في المملكة العربية السعودية **474** شركة منها **90** شركة صناعية و **384** شركة خدمية، فيما بلغ إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الشركات نحو **57** مليار ريال كما حرص الجانبان على تنمية معدل التجارة و وقع الطرفان في **2003** تأسيس مجلس سعودي أمريكي للتجارة و الاستثمار يتكون من ممثلين عن الجانبين[5].

---

[1]- مركز الدراسات و البحوث، "واقع و آفاق العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية"، على الرابط: (11/ 2020/06).
https://www.chamber.org.sa/sites/arabic/informationcentre/studies-documents/

[2]- وكالة الأنباء السعودية، **مرجع سابق**.

[3]- يمان دابقي، "مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية بعد اغتيال خاشقجي"، على الرابط: (2020/06/12)
https://www.alquds;co.uk/

[4]- وكالة الأنباء السعودية، **مرجع سابق**.

[5]- يمان دابقي، **المرجع نفسه**.

كذلك نجد حاجة السعودية إلى استثمار فوائضها النفطية في السوق الأمريكي في إطار استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل و جلب الاستثمارات الأمريكية للسعودية للارتقاء بالمستوى التقني و نقل التقنية الأجنبية و حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستثمارات السعودية لديها لتعزيز اقتصادها.

ومن واقع تقرير وزارة الخزانة الأمريكية في مارس **2018** كانت الاستثمارات السعودية في السندات الأمريكية قد بلغت **143,6** مليار دولار في عام واحد، و احتلت السعودية بذلك المرتبة الأولى عربيا و الـ **12** عالميا، و إذا أضفنا الاستثمارات في الأدوات الأخرى يرتفع حجم الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية الى **1,2** تريليون دولار، منها استثمارات في مجال النفط تبلغ **612** مليار دولار، يقابل ذلك أن حجم الاستثمارات الأمريكية في السوق السعودي يبلغ نحو **55** مليار دولار، و أن عدد الشركات الأمريكية في السعودية يبلغ **373** شركة يتنوع نشاطها بين الخدمي و الصناعي و العقاري و العلمي، و استحوذ النشاط الصناعي على النصيب الأكبر بنحو **51,5** مليار دولار.

و في مجال التجارة و على رغم تراجع واردات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية إلا أن حجم تجارتها مع السعودية قد تتخطى **556** مليار دولار أي ما يعادل **2** تريليون ريال سعودي خلال آخر **10** سنوات من **2008–2017**.

و خلال العام الماضي تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول التي تستورد منها المملكة السعودية بجملة واردات بلغت **66,3** مليار ريال سعودي، فيما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية كثالث أكبر مستقبل للصادرات السعودية بجملة صادرت تقدر ب**68,8** مليار ريال سعودي[1].

و تخضع العلاقات الاقتصادية و التجارية بين المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقيات عديدة و في مقدمتها :

[1]- جريدة أخبار الخليج، "عوامل العلاقات الأمريكية السعودية"، ع15447، (08 يوليو 2020) ، على الرابط: www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1141879

- اتفاقية التعاون الفني بين حكومة المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة، و التي بمقتضاها يسعى الطرفان لتوسيع التعاون في مجالات الاقتصاد و التكنولوجيا و الصناعة بينهما،
- ابرمت المملكة العربية السعودية و أمريكا اتفاقية تعاون أخرى بعنوان (اتفاقية الاستثمارات الخاصة المضمونة) بهدف زيادة حجم الشراكات بين الشركات الخاصة الأمريكية في المشروعات المحلية في المملكة التي تسهم في ادخال التكنولوجيا الحديثة في البلاد[1].
- أرامكو السعودية اتفاقيات بـ **50** مليار دولار مع شركات أمريكية.
- جنرال الكتريك وقعت صفقات قيمتها **15** مليار دولار بالصناعة و التعدين.
- ريثيون العربية ستطور أنظمة الدفاع الجوي و الأسلحة الذكية بالسعودية.
- نابورز لتوسيع نطاق مشروع مشترك بالحفارات النفطية بـ **9** مليارات دولار.
- ويذر فورد: مشاريع بملياري دولار لتوطين سلع و خدمات حقول النفط.
- جاكوبز انجنيرينج: مذكرة تفاهم بـ **250** مليون دولار بمشاريع نفطية.
- داو كيميكال: بناء منشآت لإنتاج البوليمرات و دراسة مشاريع أخرى.
- أرامكو و ناشيونال اويل ويل: مشروع مشترك جديد بـ 6 مليارات دولار.
- تصميم منصات حفر بحري بـ **7** مليارات دولار مع شركة روان.
- اتفاق شراء طائرات بين الخطوط السعودية و بوينغ[2].

و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإبقاء على علاقة قوية مع المملكة العربية السعودية للحفاظ على مصالحها البترولية، خاصة في ظل وجود المنافسة الشديدة من الصين التي تعتمد بشكل مكثف على نفط الخليج، كما تخفض السعودية دولارا في سعر كل برميل تصدره للسوق الأمريكية و بالتالي فهي تدعم البترول المصدر إلى الإدارة الأمريكية و المستهلكين الأمريكيين بما يقارب 260 مليون دولار.

[1]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**.

[2]- فيصل الشمري، "أبرز الاتفاقيات بين السعودية و أمريكا"، (دبي: العربية، السبت 2017/05/20)، على الرابط:

https://www.arabiya.net/ar/amp/aswaq/economy

كما أن المملكة لا تقدم خصما أو دعما إلى الولايات المتحدة الأمريكية و إنما تتحمل نفقات التوصيل، و هذه الاستراتيجية تضمن بها المملكة العربية السعودية عملائها عبر البحار و إن لم تفعل ذلك فستفسح المجال للمصدرين المنافسين لها مثل المكسيك و فنزويلا و كندا[1].

المطلب الثالث: العوامل العسكرية:

ما يميز العلاقات العسكرية السعودية الأمريكية هو أن ميلادها و تطورها عبر السنين جاء مستقلا عن أي تطور في خارطة موازين القوى الدولية، أو عن احتياطات المملكة من النفط، و إنما ولدت و تطورت من رحم توافق دبلوماسي سرعان ما انبثق عنه تعاون عسكري.

أكثر من **7** عقود من العلاقات أثمرت تعاوناً عسكريًا شكل الملامح الكبرى للروابط الثنائية و منح المشهد الدولي عموما، و الإقليمي (العربي) بشكل خاص، نوعا من التوازن على مستوى الأمني، في مقاربة عسكرية مثّلت "صمام أمان" للمنطقة العربية و العالم[2].

و تتمثل العوامل العسكرية المحددة للعلاقات السعودية الأمريكية في:

– ضرورة امتلاك السعودية قوة عسكرية و أمنية قادرة على حفظ أمنها الداخلي و تأمين القدرة على ردع أي تدخلات عسكرية من جيرانها.

– تأمين قوة عسكرية متماسكة ضامنة لاستمرار مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تابعة في تجهيزها و عتادها لها، ذلك لأن أي تغيير في النظام سيكون عسكري، و بالتالي سيضمن استمرار العلاقة الثنائية.

– إن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية في تسليح المملكة لا تقوم على أساس تفويض الآخر أو إلغائه عن الخارطة السياسية، فهي بحاجة إلى نظام عسكري و إقليمي قائم على التوازن خاصة في مجلس التعاون الخليجي.

---

[1]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**.

[2]- أماني البكري، "العلاقات العسكرية الأمريكية السعودية"، على الرابط:
(2020/06/13)
https://al-ain.com/amp/article/us-saudi-military-relations

– هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء صفقات السلاح للمملكة العربية السعودية إلى خلق حالة استقرار إقليمي في ظل وجود تهديدات، فمثلاّ شّكل سابقا الاتحاد السوفييتي و لاحقا إيران و العراق تهديدات إقليمية و دولية.

– إن استيراد الأسلحة يتضمن استيراد الخبرة المشغلة لتلك البلاد بحاجة مستمرة الى الوجود الأمني و العسكري الأمريكي[1].

ففي أفريل **1974** جرت مباحثات بين السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية، تعلقت بالشؤون العسكرية، إذ شملت إمكانية شراء السعودية لأنظمة أسلحة متطورة، فضلاً عن الحصول على دبابات (**m15**) لوضعها في خدمة الحرس الوطني السعودي، و أبرمت بين الطرفين اتفاقيات و عقود عسكرية عدة، إذ تم الاتفاق على بيان مشترك أعلن فيه رسمياً إقامة "علاقة خاصة" بينهما لتصل إلى حد الحلف العسكري غير رسمي، فضلاً عن موافقتها على تشكيل لجان مشتركة خاصة بالعلاقات العسكرية، على أن يقوم فريق من وزارة الدفاع الأمريكية بإجراء مسح للاحتياجات العسكرية طويلة الأمد للسعودية بحيث تركز كل البرامج العسكرية الأمريكية المقبلة على النتائج التي يتوصل إليها هذا الفريق العسكري لاحقا، و بعد صدور التقرير الذي توصل إليه الفريق عن احتياجات السعودية العسكرية خلال العشر سنوات القادمة، أوصى بنموذج من القوة التي ستمكن مستقبلا من ردع العدوان و تمكينها من المحافظة على الأمن و النظام في الداخل و تعزيز الدور السعودي في نزاع الشرق الأوسط، و خلص التقرير بالتوصيات التالية:

1- تطوير كتيبة دبابات.

2- تطوير أربعة ألوية آلية تتكون كل منها على ثلاثة أفواج مشاة آلية.

3- لواء مع ثلاثة أفواج مشاة محمولة جوا لدعمها سرايا أسناد.

4- مقرات للجحفل الجوي و كتيبتين من طائرات هليكوبتر اقتحامية.

[1]- سعد فاعور، "التسلح السعودي 80-87"، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، ع43،(أفريل، 1989) ، ص50.

5- كتيبة هليكوبتر هجومية.

6- كتيبتين من نسور الجو و سريتين هليكوبتر أسناد الصولة.

7- شراء **440** طائرة هليكوبتر بدءا من عام **1978**.

8- شراء 36 سفينة جديدة تتضمن زوارق طوربيد و زوارق دورية و طرادات مجهزة بالصواريخ و أخرى مزودة بالمدافع و كاسحات ألغام[1].

و تشكل مبيعات الأسلحة جزء لا يتجزأ من هذه العلاقة، فمهمة الحفاظ على الجيش السعودي الكبير تربط واشنطن بالرياض بشكل دقيق، في حين أن المشتريات الضخمة للمملكة من الأسلحة الأمريكية و الخدمات ذات الصلة تقوي قطاع الدفاع و الاقتصاد العام في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و تقدمت السعودية بطلبات شراء أسلحة أمريكية بقيمة 34 مليار دولار، لبّى الأمريكيون منها ما قيمته 11,3 مليار دولار، وزعت على الشكل التالي:

60% إنشاءات، **20**% تدريب، **20**% عتاد عسكري[3].

كما عقدت المملكة العربية السعودية مع أمريكا العديد من الصفقات منها صفقة تسليح السعودية قيمتها **60** مليار دولار عام **2010** فضلا عن تحديث نظامها الدفاعي و ذلك في أكبر صفقة تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق و هذه الصفقة تشمل شراء **84** طائرة مقاتلة جديدة و تحديث **70** أخرى من النوع نفسه، وشراء **72** مروحية بلاك هوك و **70** من مروحيات أباتشي، و **36** مروحية لتيل بيرد، وتبلغ قيمته الجزء الأول من الصفقة و هو الذي التزمت السعودية بداية بالمضي فيه **30** مليار دولار، تشمل **84** طائرة مقاتلة و **178** مروحية من ثلاثة أنواع، بالإضافة إلى عقد الـ **60** مليار دولار.

---

[1]- أحمد يونس زويد الجشعمي، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، م6، ع3، 2016، ص ص112-113.

[2]- مايكل نايس، "التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و السعودية"، **المرصد السياسي**، ع3036، (نوفمبر، 2018).

[3]- سعد فاعور، **مرجع سابق**، ص50.

كما يجري المسؤولين الأمريكيون مفاوضات مع السعودية لعقد صفقة لتحديث قوتها البحرية بقيمة **30** مليار دولار وصفها مسؤول أمريكي بالسرية و الثنائية[1].

أيضا نجد توقيع اتفاق مع شركة لوكهيد مارتن لدعم برنامج تجميع **150** طائرة هليكوبتر في السعودية قيمته **6** مليارات دولار، توقيع اتفاق مع شركة رايثيون لإنشاء فرع في السعودية سيركز على تنفيذ برامج لخلق قدرات محلية في الدفاع و صناعة الطيران و الأمن في المملكة، كذلك توقيع اتفاق مع مقاول الدفاع جنرال ديناميكس على توطين التصميم و هندسة و تصنيع و دعم المركبات القتالية المدرعة للبرامج الحالية و المستقبلية في المملكة بما يدعم هدف توطين 50 في المائة من الإنفاق الحكومي العسكري في السعودية وفقا لرؤية **2030**[2].

كما شجعت واشنطن الرياض على شراء أنظمة صواري تعرف باسم أو أنظمة الفاع الحرارية المرتفعة و تحديث صواريخ الباتريوت، غير أن تكلفة هذا المشروع لا تزال غير معروفة[3].

و قد مثلت هذه المشتريات مصلحة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية و مصلحة أمنية للسعودية، و كان آخرها صفقة الأسلحة التي تجاوزت **110** مليارات دولار التي عقدها ترامب مع الرياض عام **2017**[4]، و يبدو أن هذا المبلغ يشمل مبيعات الأسلحة الجارية و مذكرات إعلان النوايا للمبيعات المستقبلية، لكن مهما بلغت قيمة المبلغ الفعلية في نهاية الأمر فإن صفقات الشراء التي تخطط لها الرياض تبقى هائلة بلا شك[5].

فضلا عن البرامج التدريبية و التمارين المشتركة و الحضور السعودي القوي في الأكاديميات العسكرية الأمريكية[6]، و من هذه التدريبات: تدريب القوات البحرية للمملكة العربية السعودية و القوات البحرية الأمريكية في التمرين المشترك "الشهاب الحمراء16"، حيث قاموا بعدد من العمليات

---

[1]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**.
[3]- العربية، "ترامب يعلن صفقات بين السعودية و أمريكا"، على الرابط:
https://arabic.cnn.com/amphtml/business/2017/05/21/saudi-us-agreements
(2020/06/14)
[3]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**.
[4]- وكالة الأنباء السعودية، **مرجع سابق**.
[5]- مايكل نايس، **مرجع سابق**.
[6]- راشد مزاحم الغريري، **مرجع سابق**، ص138.

الفرضية، التدريب على القتال بالذخيرة الحية و مدافع الهاون و تدريبات خاصة للقناصة و الحركة باستخدام المسرعات، و التطهير من آثار أسلحة الدمار الشامل و عددا من عمليات الإخلاء الطبي للجرحى في ميدان المعركة بواسطة الطيران، تهدف هذه التمارين التدريب على الأسلحة الحديثة حيث أثبت ذلك من خلال التدريبات المستمرة داخل و خارج المملكة[1].

كما أوضحت السعودية على أنها تنظر إلى برنامج السلاح كوسيلة للحفاظ على السيطرة على المواطنين لتحدي أعدائها في المنطقة و تحديدا إيران، حيث قال ولي العهد محمد بن سلمان في مقابلة مع محطة سي بي إس لا ترغب المملكة السعودية في امتلاك أي قنبلة نووية، لكن بلا شك إذا طورت إيران قنبلة نووية فسوف نتبعها في أسرع وقت ممكن[2].

أما بالنسبة للتواجد الأمني للقوات الأمريكية على أرض المملكة العربية السعودية لم يكن هذا التواجد محل خلاف بين الطرفين الأمريكي و السعودي في مرحلة ما قبل أحداث **11** سبتمبر **2001** و هناك العديد من القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي السعودية منها قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض و بواقع **5000** جندي تابعين للجيش و سلاح الجو الأمريكي و أكثر **80** مقاتلة أمريكية، و قد استخدمت هذه القاعدة في إدارة الطلعات الجوية لمراقبة حظر الطيران الذي كان مفروضا على شمال العراق و جنوبه إبان فترة العقوبات الدولية، كما كانت تعمل مركزاً للتنسيق بين عمليات جمع المعلومات و الاستخبارات الأمريكية في المنطقة .

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لها قواعد عسكرية في السعودية كقاعدة الرياض الجوية بالظهران، قاعدة إسكان، قاعدة الملك عبد العزيز الجوية بالظهران، قاعدة الملك خالد الجوية "أبها" و قاعدة الملك فهد الجوية "الطائف" [3].

---

[1]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**.

[2]- شيرين خليل، "تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية: التحول لصفقات سلاح"، على الرابط:
https://www.noonposte.com/content/28104
(2020/06/14)

[3]- لبنى عبد الله محمد، **مرجع سابق**.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعهدت بناءاً على اتفاقيات أمنية و عسكرية لتحديث مشروع الحركة العسكرية و البحرية و بناء قواعد عسكرية في ينبع و جدة، و تحديث الحرس الوطني و سلاح الجو و تطوير منظومة الدفاع الجوي حول المدن الرئيسية في المملكة[1].

و على الرغم من وجود مراكز نفوذ مهمة تعمل ضد الحفاظ على مستوى متقدم من العلاقات السعودية الأمريكية، إلا أن البيت الأبيض و الوزارة الخارجية الأمريكية يؤكدان دائما على متانة العلاقات الثنائية و أهمية الشراكة الدفاعية بين البلدين[2].

فالسعودية للاعتبارات الأمنية هي ثاني أكبر مستورد للسلاح في العالم، و زاد معدل وارداتها من الأسلحة بنسبة **225**% بالمئة في السنوات الخمس الأخيرة، بحسب تقرير معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر في **12** مارس **2018**، إن نصف صادرات الأسلحة الأمريكية ذهب إلى منطقة الشرق الأوسط في السنوات الخمس الماضية، و جاءت السعودية و الإمارات على رأس قائمة البلدان المستوردة للأسلحة الأمريكية، و بينما تمثل الولايات المتحدة الأمريكية رأس قائمة مصدري الأسلحة في العالم، فإن روسيا تعد الثانية في التصدير، فإذا لم تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها، فإن هذه المكانة ستؤول مباشرة إلى خصمها التقليدي روسيا، و يذكر أن صادرات الأسلحة الأمريكية عالمياً تزيد بنسبة **58** بالمئة على صادرات الأسلحة الروسية، و يقف وراء الترويج لمبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج العربية و على رأسها السعودية ما يسمى بالمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، الذي يشمل شبكة العقود و تدفقات الأموال و الموارد بين الأفراد و الشركات و المؤسسات التابعة لمتعهدي الدفاع و البنتاجون و الكونجرس و الإدارة التنفيذية بما فيها الشركات الصناعية المنتجة لهذه الأسلحة و مقاولي الدفاع[3].

[1]- سعد فاعور، **مرجع سابق**، ص85.
[2]- القدس العربي، **مرجع سابق**.
[3]-وكالة الأنباء السعودية، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الأمريكية السعودية.

تعتبر أحداث **11** سبتمبر **2001** حدثا تاريخيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و العالم و نقطة تحول في مستقبل العلاقات الدولية، فقد تغيرت بسرعة التصور الأمريكي للواقع السياسي الدولي، و وضعت الولايات المتحدة على مسار سياسي عسكري جديد يهدف إلى مخاطبة واقع دولي جديد في مسار العلاقات الدولية.

و قد كان لهذه الأحداث تداعيات واضحة على طبيعة العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، فبسبب تلك الأحداث مرت العلاقات السعودية الأمريكية بأزمة حادة أحدثت شرخا في علاقاتهما الثنائية التي كانت توصف بأنها ممتازة[1].

المطلب الأول: طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001.

صبيحة يوم الثلاثاء **2001/09/11**، هزت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الانفجارات طالت عاصمة الأعمال نيويورك، و العاصمة السياسية واشنطن، بما في ذلك مبنى وزارة الدفاع و الخارجية، فتم اختطاف **4** طائرات مدنية فوق الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية [2]، الأولى من طراز بوينغ **767** تابعة لخطوط أمريكان إير لاينز ذات الرحلة رقم **11**، انطلقت من بوسطن متجهة الى لوس انجلس على الساعة **7:59** صباحا و على متنها **103** راكبا، أما الثانية ذات الرقم **767** بوينغ تابعة لشركة آير لاينز ذات الرحلة رقم **175**، غادرت بوسطن في طريقها الى لوس انجلس على الساعة **8:14** صباحا، كان على متنها **65** شخصا[3]، أما الطائرة الثالثة من طراز بوينغ **757** انطلقت من مطار "دولز" باتجاه واشنطن وهي تابعة لخطوط أمريكان اير لاينز، و كان على متنها **64** شخصا، اخترقت الطائرتان الأولى و الثانية البرجين التوأمين لمركز التجارة

---

[1]- عبد الرحيم العرقان، **"السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001"، صحيفة الرأي**، الثلاثاء 2012/09/11.

[2]- محمد محمود ولد محمد، **الهجمة المضادة الصليبية: جذور هجمات الحادي عشر من سبتمبر و تداعياتها**، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011)، ص3.

[3]- سهيلة لعور، **البعد الأمني في العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماستر،(جامعة 08 ماي 1945: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013-2014)، ص66.

الدولي في جنوب جزيرة "منهاتن" بمدينة نيويورك مما أدى إلى انهيارهما، أما الطائرة الثالثة فصدمت بمبنى البنتاغون الخماسي بواشنطن "د.ي.سي" في أحد أجنحته، حيث يوجد مقر وزارة الدفاع الأمريكية، أما الطائرة الأخيرة من طراز بوينغ **757** تابعة لخطوط يونايتد اير لاينز ذات الرحلة رقم **93**، التي انطلقت من نيويورك في طريقها إلى نيو جرسي، على الساعة **8:42** صباحا، و كان على متنها **44** شخصا، قفد هوت في إحدى المناطق الريفية لمقاطعة شانكسفيل بولاية "بنسلفانيا" و على إثر هذه الهجمات تحطمت معالم أبراج مركز التجارة الدولي المكون من **110** طابقا، و تعرضت وزارة الدفاع الأمريكية لأضرار جسيمة، و تم العثور على حطام الطائرة الرابعة في ولاية "بنسلفانيا"، و وفقا لتقارير معدة عن مركز التجارة العالمي فقد كان عدد القتلى **2750** شخصا، معظمهم مواطنون مدنيون من **90** بلدا و **295** راكبا و طواقم الطائرات الأربعة[1].

و لقد مثلت هذه الأحداث نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه العالم و في هذا اليوم عرفت الولايات المتحدة تضامنا عالميا لم يسبق لها أن شهدت مثيلا له، لجهة الاستعداد لتقبل قيادتها في مواجهة الإرهاب في العالم، و كان يمكن للإدارة الأمريكية أن تستفيد من هذا التأييد في توليد أوسع جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب، لكنها أعلنت نفسها فورا المسؤولية الوحيدة عن مكافحة الإرهاب، و حددت جملة من المبادئ و قواعد جديدة في العلاقات الدولية كان أبرزها إمكانية إعلان حرب وقائية تشنها الولايات المتحدة في أي مكان في العالم ترى فيه تهديدا لأمنها، و استخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري و تغيير الأنظمة السياسية القائمة، و استحداث "قيم أخلاقية" تصنف الدول على أساس الخير و الشر و تكريس قاعدة "من ليس معنا فهو ضدنا"، و قد تكاملت الجهود الدولية مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، حيث عرضت **136** دولة مساعدات عسكرية عليها، و منحت **39** دولة حق التحليق للطائرات العسكرية الأمريكية في أجوائها، و منحت **76** دولة حق الهبوط لهذه الطائرات، و وافقت **23** دولة على استضافة القوات الأمريكية في المجهود الحربي، و انضمت كل من اليمن و الفليبين و جورجيا لتقديم تدريب

[1]- محمد محمود ولد محمد، **مرجع سابق**، ص3.

عسكري لقوات مكافحة الإرهاب، بالإضافة الى الوجود العسكري الأمريكي في خمس دول بوسط آسيا، و هو ما يؤكد عولمة الحرب عسكريا و انتقالها من مكان إلى آخر[1].

لقد وجدت الإدارة الأمريكية في أحداث سبتمبر الفرصة التي طالما حلمت بها و ذلك من أجل تحقيق مصالح أمنها، و تبرير سياستها و استراتيجيتها العسكرية ضد الدول الأخرى، و من هنا أصبح همها الأكبر مكافحة الإرهاب، لتضع العالم في مواجهة مرحلة جديدة عنوانها الإرهاب[2].

و اتسم الخطاب الغربي و خاصة بعد أحداث سبتمبر بالعنصرية على كافة المستويات سواء المستوى الاجتماعي حيث هيمنة الغرب على حياة المهاجرين و المواطنين من أصول عربية و إسلامية أو على المستوى الثقافي حيث محاولة الغرب تشويه صورة الإسلام و المسلمين أو على مستوى السياسي بمحاولة تغيير النظم الحاكمة و إعادة تشكيلها بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية مقتنعة بأن البيئة السياسية و الفكرية العربية هي بيئة حاضنة وراعية للإرهاب و تخلق التطرف و المتطرفين و الكارهين و المعادين للغرب، و تصدرهم إلى المدن و العواصم الغربية للانتقام من السياسات و المواقف الامريكية كما حدث في **11** سبتمبر[3].

و بناءاً على ما تقدم يمكن تخليص السياسة الأمريكية بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، إلى ما يلي:

- رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعار(من ليس معنا فهو ضدنا).
- قسمت العالم إلى دول الخير و الشر، و هو تجسد لاحقا بمفهوم (محور الشر).
- تغيير نظرتها تجاه حلفائها الأوروبيين.
- رفعت شعار(مكافحة الإرهاب)[4].

1- الحرب على أفغانستان:

بعد أن رفضت حركة الطالبان تسليم زعيم القاعدة "أسامة بن لادن" إلى الحكومة الأمريكية على خلفية تفجير سفاراتها في إفريقيا، جاءت أحداث سبتمبر لتكون الحد الفاصل في قيام الولايات

---

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص9.
[2]- أرشد مزاحم الغريري، **مرجع سابق**، ص61.
[3]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص10.
[4]- أرشد مزاحم الغريري، **مرجع سابق**، ص64.

المتحدة بشن هجوم شامل على الأراضي الأفغانية في **2001/10/07**[1]، لكن غزو أفغانستان لم يكن مجرد رد فعل تلقائي على هجمات **11** سبتمبر، لأن التحضيرات و خطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل و تنتظر إشارة الانطلاق ليس غير، فالغزو كان سيحصل تحت أي مسوغ لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافيا السياسية للنفط و الغاز الطبيعي لمحمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، و هو الحوض الضخم المسمى أوراسيا.

و منطقة أوراسيا عبارة عن محيط من الثروة النفطية و حقل كبير للألغام السياسية، و مدار لصراع شديد الشراسة و العنف بين القوى الإقليمية و القوى الدولية، لأن هذه المنطقة تعد أغنى منطقة في العالم، فيها **60**% من الناتج العالمي و **75**% من موارد الطاقة العالمية، و يقع داخلها بحر القزوين المقدر نفطه بنحو **206** مليار برميل أي يوازي **16**% من مخزون النفط العالمي.

لقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من نفسها أهم اللاعبين و اختارت أفغانستان لتكون نقطة الارتكاز و قاعدة أمريكية لعملياتها العسكرية في أوراسيا.

و تتمثل الدوافع الأمريكية في الحرب على أفغانستان فيما يلي:

- ضرورة الاستيعاب العسكري و السياسي للفراغ الناتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي و الكتلة الشرقية.
- مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في أوراسيا و تمدد علاقتها النفطية مع دول الجمهوريات الإسلامية.
- محاصرة النفوذ الروسي و إبعاد السيطرة الروسية على الموارد الطبيعية هناك.
- أن يكون لأمريكا اليد العليا في صادرات النفط و الغاز في أوراسيا و أيضا على طرق و معابر هذه الصادرات إلى الخارج.
- إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط و الغاز و الخدمات البترولية.
- الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النفط و الغاز[2].

---

[1]- نادية فاضل عباس فضلي، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان"، **مجلة دراسات دولية**،ع25، ص41.

[2]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص105،106.

وظفت إدارة الرئيس جورج بوش الابن المتغيرات العالمية لاستصدار العديد من القرار من الأمم المتحدة ضد الإرهاب، كالقرار **1368** الذي صادق عليه مجلس الأمن بتاريخ **12** سبتمبر **2001** و هو المسوغ الذي بموجبه تم ضرب أفغانستان[1]، و أن الحرب على أفغانستان جاءت لتمنح واشنطن قواعد عسكرية فيها و في دول آسيا الوسطى و القوقاز تحت غطاء محاربة الإرهاب بما يعزز الوجود الأمريكي في هذه المنطقة المطلة على بحر القزوين و بما يمكنها من السيطرة على الحصة الأعظم من النفط و الغاز في العالم، و هذا قد ساعد الإدارة الأمريكية على الانتقال السريع إلى المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب، حيث أعلن الرئيس الأمريكي بوش الإبن في سنة **2002** عن محور الشر الذي يضم العراق و إيران و كوريا الشمالية و برزت مؤشرات أن واشنطن تستهدف العراق في المرحلة الثانية من حملتها العسكرية[2].

2- الحرب على العراق 2003:

بعد الانتهاء من الحرب على أفغانستان بدء مسلسل جديد من العدوان على دولة أخرى العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا فقبل شن الحرب العسكرية على العراق كان هناك حرب دبلوماسية من أجل محاولة إضفاء صفة الشرعية الدولية على هذه الحرب العسكرية التي سوف تشن على العراق، تروج فيها الولايات المتحدة الأمريكية لثلاث ذرائع أطلقتها فرادى على أمل أن توفق إحداهم في تبرير شنها الحرب على العراق، أولى هذه الذرائع يتمثل في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، و الذريعة الثانية هي تخليص العراق من النظام الديكتاتوري، أما الذريعة الثالثة التي سرعان ما تلاشت و أصبحت لا أثر لها نظراً لعدم وجودها على الأرض الواقع فتمثل في علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة[3].

كما وضعت الإدارة الأمريكية هدفاً جديداً لها، و هو مواجهة ما تطلق عليه "الدول المارقة" و الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، و العمل على نشر الديمقراطية، و انطلقت من قناعة تحويل

[1]- نادية فاضل عباس الفضلي، **مرجع سابق**، ص44.

[2]- أرشد مزاحم الغريري، **تطور العلاقات العراقية الأمريكية**، (بغداد: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013)، ص ص42،43.

[3]- محمد يونس يحيى الصائغ، **"**أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحرب الإستباقية**"**، **مجلة الرافدين**، م 11 ، ع40 ، (أوت ،2009) ، ص ص 239،240

العراق إلى محمية أمريكية و اعتبارها الخطوة الأولى لفرض السلام الأمريكي في الشرق الأوسط باعتبار أن هذه المنطقة هي الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية و حليفتها "إسرائيل"[1].

بالإضافة لذلك تبنت الولايات المتحدة على يد قيادتها من المحافظين الجدد مبدأ "الحرب الإستباقية" بدلاً من مبدأ "سياسة الردع" و إلى سياسة "تغير الأنظمة" بدلاً من "سياسة الاحتواء" و تفضيل "القرارات الفردية" بدلاً من "القرارات المشتركة" [2].

وقد ورد مبدأ الحرب الإستباقية ضمن نصوص الوثيقة التي حملت عنوان (استراتيجية الأمن القومي الأمريكي) التي أرسلها الرئيس الأمريكي بوش الإبن إلى الكونغرس الأمريكي في **20** سبتمبر **2002**، و الجدير بالذكر أن استراتيجية الحرب الإستباقية لم تكن مجرد نظرية و حسب بل تشكلت بعد ستة أشهر من ظهورها الركيزة الأساسية لغزو العراق، بدعوى أنها كانت تمتلك برنامجاً متطوراً لإنتاج الأسلحة الكيميائية و البيولوجية و النووية، و التي ربما كان صدام حسين يستخدمها يوماً ما ضد الولايات المتحدة الأمريكية، حسب زعمهم.

كما أن مفهوم "الحرب الاستباقية" استخدم و يستخدم كغطاء لتبرير التدخل الأمريكي بهدف الوصول إلى النفط، الذي يأتي تجديداً للسياسة الأمريكية القديمة الهادفة للسيطرة على النفط، و هكذا فإن كل ما تطرحه الإدارة الأمريكية من شعارات تحت اسم " نشر الديمقراطية " و "محاربة الإرهاب "، "وضع انتشار أسلحة الدمار الشامل "، و" حقوق الإنسان "، ما هو إلا قناع تستتر به من أجل تحقيق نواياها الحقيقية القائمة على التدخل في شؤون الدول، و خاصة تلك التي تمتلك في أراضيها مخزون نفطي هائل[3].

و في يوم **17** مارس **2003** عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اجتماعا في جزر الأزور بإسبانيا ضم رئيس الوزراء الاسباني و البريطاني إلى جوار الرئيس الأمريكي، و قد انتهى الاجتماع إلى توجيه إنذار إلى الأمم المتحدة من الدول الثلاث السابق ذكرها طالبوها بإصدار قرار يتيح لهم استخدام القوة ضد العراق و إلاّ فإنهم سيضطرون الذهاب إلى العراق مستخدمين القوة ضده دون تفويض من الأمم المتحدة، وفي مساء ذات اليوم وجه الرئيس الأمريكي بوش الإبن إنذاراً نهائياً لصدام

[1]- الغريري، **المرجع نفسه**، ص63.
[2]- جون كولي، **التحالف ضد بابل**، ت: ناصر عفيفي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص226.
[3]-أرشد مزاحم الغريري، **مرجع سابق**، ص ص 65-67

حسين رئيس جمهورية العراق قبل احتلاله يطالب فيه بمغادرة العراق مع نجليه خلال **48** ساعة، كما طالب في نفس الخطاب العسكريين و رجال المخابرات و الأمن العراقيين بألاّ يقاتلوا من أجل نظام في طريقه للفناء، و في تمام الساعة الخامسة و النصف من صباح يوم **20** مارس بتوقيت بغداد بدأ الهجوم الأمريكي البريطاني بهجوم صاروخي مكثف على العراق، و ترتب عليه احتلال العراق، دون أن يعثروا على أية آثار لأسلحة الدمار الشامل، و بدأوا يتذرعون بذريعة أخرى تتمثل في أنهم دخلوا العراق من أجل القضاء على نظام الحكم في العراق[1].

إن الحجج الأمريكية المعلنة لإضفاء الشرعية على غزوها العراق و احتلاله هي حجج غير صحيحة، فكون العراق حسب ما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية يملك أسلحة دمار شامل هو دليل غير مؤكد، و هذا ما ثبت فعلا عندما لم تتمكن القوات الأمريكية من جراء وجودها هناك بعد الغزو أن تجد أي دليل يثبت ذلك، أما بخصوص تغيير نظام الحكم الدكتاتوري في العراق و إقامة نظام ديمقراطي حر[2].

فإنه يتعارض تعارضاً تاماً مع مبدأ من أهم مبادئ القانون الدولي العام و الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة بين نصوصه و هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة سواء كان التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[3].

و بناءاً على ما تقدم يمكن تلخيص الأهداف الأمريكية من احتلال العراق في النقاط التالية:

- تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية، و إظهار التفوق العسكري الساحق و القوة الطاغية التي تتمتع بها الولايات المتحدة على المسرح العالمي، بالإضافة إلى تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بصورة دائمة.
- السيطرة على احتياطات النفط العراقية التي تعد ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم.
- فرض العزلة على إيران و تطويقها، و التلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها أما الأذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة، و إما تعرضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية و تشجيع قوى سياسية بديلة للحكم الإسلامي فيها.

---

[1]- محمد يونس يحيى الصائغ، **مرجع سابق**، ص ص 261-262.
[2]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص 221.
[3]- الصائغ، **المرجع سابق**، ص 265

- منح "إسرائيل" صكاً أمريكيا يجعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، و الحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة فيها، و التعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق التوازن الجديد الذي ستفرضه نتائج الحرب في المنطقة.
- إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة و ما يلاءم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة و ما يتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها[1].

المطلب الثاني: تأثير أحداث 11 سبتمبر2001 على العلاقات السعودية الأمريكية.

شهدت العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** نوعا من المد و الجزر و ذلك بسبب أن منفذي الهجمات معظمهم سعوديين، إضافة إلى ذلك أصبحت هذه العلاقات من أهم المواضيع التي يتناولها المحللون من مختلف الجوانب السياسية و الأمنية و الاقتصادية[2].

و يرى "وليام كريستول" وهو من المحافظين الجدد أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في علاقاتها مع النظم التي تصفها بالمعتدلة، في حين أنها أنظمة استبدادية ترفض القيم و النموذج الأمريكي، و عن طريق قمعها و سياساتها الثقافية تدفع مواطنيها إلى تبني العنف و الإرهاب، حيث يركز هذا الأخير على السعودية التي تم إتهام خمسة عشر من مواطنيها من بين تسعة عشر ممن قاموا بالهجمات، و يرى كذلك أن العقيدة الوهابية في السعودية هي المنبع الأول للإسلام الثوري و العداء لأمريكا، و أنه لابد من فرض إصلاحات عميقة داخليا لتغيير النموذج السعودي و تطويره، و ضرورة التخلي عن الراديكالية الوهابية و إدخال النهج الديمقراطي التعددي و الذي يجب تعميمه على الصعيدين العربي و الإسلامي[3].

قامت السعودية في **25** سبتمبر **2001** بصفة رسمية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة طالبان الأفغانية، و قالت المملكة أن سبب قرارها هو إيواء طالبان و تسليح ما تسميهم السعودية

---

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص223-225

[2]- هنادي فؤاد، "سقوط العقد الاجتماعي السعودي التاريخي: سقوط قاعدة الرفاه"، **مجلة الحدث العربي** ، ع26، (2003)، ص21.

[3]- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالية الفكرية و الاستراتيجية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص127.

"المغرر بهم" من كل الدول و خصوصا السعوديين، و هذا ما أدى إلى الإساءة للإسلام حسب السعوديين[1].

قام الباحث " لوران موراويك" بتقديم دراسة إلى مجلس السياسات الدفاعية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية بعد أحداث **11** سبتمبر، و هذا ما فجر حملة في الولايات المتحدة مناهضة للسعودية و التي تم اعتبارها مصدرا للإرهاب انطلاقا من البيئة الثقافية التي تغذي التطرف، و لم تكتف واشنطن في ضغوطها التي تمارسها على المملكة بمطالبتها بضرورة التعاون معها لتقديم معلومات لإلقاء القبض على أشخاص مطلوبين لديها، و إنما يتعدى ذلك إلى أنه لابد من إدخال الكثير من التعديلات على المناهج التعليمية، و وضع حد لنشاط الجمعيات الخيرية و مراقبة أنشطتها المالية، و جعل المجتمع منفتحا و إجراء إصلاح سياسي و فسح مجال للمشاركة السياسية، و هذا ما سبب حرجا للسلطات السعودية[2].

طلبت الولايات المتحدة من الدول العربية عامة و السعودية خاصة، غلق مدارس التعليم الديني و تغيير المناهج التعليمية و التربوية و هذا ما يدل على أن الولايات المتحدة أصبحت لا تقيم أي اعتبار لمفهوم السيادة الوطنية للدول دون أن يؤدي ذلك إلى احتجاج رسمي على المستوى العالمي، حيث أنه في السابق كان يعتبر المساس بالسيادة الوطنية تهديدا للنظام الدولي[3].

أصبحت السعودية تحت عدة ضغوط منها الدعوات الأمريكية للدعم والدخول ضمن ما يعرف بـ " الحرب على الإرهاب"، و الضغوط الأمريكية كذلك على السعودية بضرورة انتهاج سياسة طاقوية (نفطية) عقلانية تهدف إلى تخفيض أسعار البترول[4].

---

[1]- محمد سلامة النحال، **الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك و وواشنطن و انعكاساتها الاقليمية و الدولية**، (عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2007)، ص37.

[2]- هاني رسلان، **"تعقيدات التحول السياسي في السعودية"، ملف الأهرام الاستراتيجي**، ع102،(2003)، ص65.

[3]- برهان غليون، **العرب و تحولات العالم: من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، (بيروت، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2003)، ص ص75،76.

[4] - Gregory Gause , THE Forgien Policy of Saudia Arabia:in anoushivan ehteshamin. The forgien policies of middle East states (London : lynneRienner publishers and Raymond Busch , 2002), P 208.

أبرزت تقديرات "اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا" التابعة للأمم المتحدة أن أحداث **11** سبتمبر **2001**، أدت إلى تدني معدل النمو في المملكة العربية السعودية من **4,5**% عام **2000** إلى **2,5**% عام **2001**، و إلى **1,8**% عام **2002**.

و عرفت أسواق الأسهم هي الأخرى تدنياً كبيراً بعد الهجمات و حتى النهاية سنة 2001 بنسبة 9,3% في السعودية، إضافة الى تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي و آثار **11** سبتمبر على حركة السياحة و الطيران، و شهد متوسط برميل البترول تراجعاً من **27,6** دولار سنة **2000** إلى **22** دولاراً سنة **2001**، بتدني يصل إلى **20**%، و بالتالي انخفضت عائدات البترول في البلدان العربية بحوالي 23% و انخفض دخل السياحة العربية بمقدار عشرة مليارات دولار و كذلك تراجع الاستثمارات في المنطقة العربية و غيرها [1]

لقد أضحت السعودية في قلب المواجهة في الحرب ضد الإرهاب خاصة بعد انتهاء حركة طالبان و تنظيم القاعدة في أفغانستان، حيث وجهت أصابع الاتهام طبقا للقائمة الأولى من المتهمين بالأحداث إلى خمسة عشر شخصا من منفذي العملية التسعة عشر ممن يحملون الجنسية السعودية يتقدمهم قائد تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، و نتيجة ذلك و بسبب تركيز الحملة الموجهة في واشنطن على مسألة التمويل السعودي للهيئات التعليمية و الدينية في العالم الإسلامي و العربي تصاعد الاتهام لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية بدعمها الإرهاب و الجماعات الإسلامية المتطرفة[2].

وقد صعد الإعلام الأمريكي حملته ضد السعودية بتعاون و دعم من التيار اليميني المتعصب في اللوبي الصهيوني مستغلين أحداث سبتمبر و تداعياتها لزيادة البغض و الكراهية ضد السعودية و سائر الدول العربية و الإسلامية من خلال إيجاد علاقة بين السعودية و الإرهاب، و لذلك ظهر الإعلام الغربي و الأمريكي بعشرات المقالات الصحفية التي تندد بالإسلام و الوهابية على أنها

[1]- إبراهيم نافع، **انفجار سبتمبر بين العولمة و الأمركة**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2003) ص ص18،19

[2]- عباس فاضل عطوان، **العلاقات السعودية التركية 2002-2010**،(القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2015) ص ص80،81.

ذات صلة و علاقة بأحداث سبتمبر، و تحميل من ينتمي إلى تيار الوهابية مسؤولية التطرف الإسلامي أينما وجد[1].

و نتيجة للضغط الأمريكي استجابت المملكة العربية السعودية و أظهرت تعاونها في الحرب الثقافية ضد الإرهاب من خلال تبني المجموعة الفقهية لرابطة العالم الإسلامي التي اجتمعت في مكة في جانفي **2002** تعريفا حول مفهومي الإرهاب و الجهاد، و يقتصر الجهاد على ظروف محددة للغاية، كما أدانت السعودية الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة و نفت في ذات الوقت تقارير تتهمها بأنها تدعم و تمول الإرهاب، و ذلك على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل من خلال نفي الاتهام الذي وجهه الصحفي الأمريكي سيمون هيرش في جريدة النيويورك تايمز بأن السعودية مولت أسامة بن لادن و أوجدت تنظيم القاعدة، و في نفس السياق أعلنت السعودية عن تدابير جديدة من خلال تجميد أرصدة الأشخاص و الجمعيات المشتبه بعلاقاتها بتمويل الإرهاب و إيقاف الدعم المالي للفلسطينيين، و إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد مؤتمره في الفترة بين **05-08** فيفري **2005**.

ثم جاءت مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله عبد العزيز متوجةً لكل ما قدمته السعودية في محاولة لتخفيف الضغط الغربي الأمريكي من خلال ما عرف بمبادرة السلام العربية والتي اعتمدتها قمة بيروت العربية في مارس 2002.

و صرح الملك فهد بتاريخ **2003/11/10**، أن المملكة ستضرب الإرهابيين و أنها عازمة على التصدي للأعمال الإجرامية، وفي تصريح ثان نهاية عام 2003 أكد الملك فهد بأن الموقف العالمي الرافض لكل أشكال الإرهاب يتطلب من مختلف دول العالم المزيد من تعزيز الجهود لمواجهته و القضاء عليه.

و في تصريح لولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز في قمة الدول الصناعية الثمانية الكبرى في بداية عام **2003** أن ما يواجه العالم من خطر الارهاب يمثل تهديداً للأمن و الاستقرار العالميين و إعاقة جهود التنمية، و في تصريح ثان بتاريخ **2003/11/09** قال:" إن

[1]- أشرف أسعد العيسوي،" أبعاد و دلالات الحملة الإعلامية الصهيونية و الأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب"، **مجلة شؤون** ، ع32،(2003)، ص123.

موقف الدولة الواضح و الثابت هو محاربة الإرهاب حتى القضاء عليه و استئصال نهائياً و أن الإرهابيين لن ينجحوا في زعزعة الاستقرار في المملكة ".

و يمكن القول أن المملكة العربية السعودية قد تعرضت لحملة شرسة شنها الإعلام الغربي الأمريكي و كان الهدف منها هو الضغط باتجاه أن تغير السعودية موقفها من القضية الفلسطينية و حماية حقوق الشعب الفلسطيني إلى الحد الذي ظهرت فيه أصوات متطرفة من داخل الولايات المتحدة تطالب بالتخلي عن النفط السعودي كونها داعمة للإرهاب و الدعوة إلى احتلال المملكة و تقسيمها و السيطرة على منابع النفط فيها اذا اقتضت الضرورة[1] .

و في إطار التعاون الأمريكي السعودي لمحاربة الإرهاب و الحيلولة دون وصول الأموال إلى الإرهابيين، أكد وزير الخزانة الأمريكية "جون سنو" عن رضا بلاده تجاه السياسات السعودية الهادفة لتقوية القرصنة على الإرهابيين في الحصول على التبرعات[2].

و قد بدأ اختيار العلاقات السعودية الأمريكية عندما قام رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز بزيارة المملكة العربية السعودية لمناقشة إمكانيات استخدام القواعد العسكرية و الجوية في السعودية لشن الهجوم المتوقع على العراق، و استمرت المفاوضات المكثفة حوالي خمسة أشهر، و انتهت بالسماح باستخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية لانطلاق هجمات الطائرات الأمريكية على العراق، بل و توفير نقطة انطلاق للقوات الخاصة الأمريكية من قواعد في عرعر و تبوك شمال المملكة للإستلاء على القواعد الجوية غربي العراق، و سمحت السعودية بتحليق و طيران القاذفات الأمريكية في مجالها الجوي و بعبور الصواريخ الأمريكية من البحر الأحمر عبر الأجواء السعودية نحو أهدافها في العراق، و تم كل هذا التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فيما كان المسئولون السعوديون يصرحون لشعبهم بأن المملكة لن تشارك في تسهيل الحرب على العراق، كما مارست السعودية قبل و خلال الحرب الأمريكية على العراق الدور الذي تحتاجه الولايات المتحدة و هو استخدام احتياطات البترول السعودي و زيادة المطروح من البترول في الأسواق العالمية

[1]- عباس فاضل عطوان، **مرجع سابق**، ص ص81،82.

[2]- أمين رزق، "وزير الخزانة الأمريكي يطالب بمراقبة زكاة المسلمين"، **مجلة الأهرام العربي**، ع(340)، (سبتمبر، 2003)، ص10.

لضمان استقرار أسعار النفط، و بالفعل نجح الجهد السعودي في احتواء الأسعار و خفضها من **37** دولار إلى **27** دولار برميل.

و في المقابل حصلت السعودية على تنازل متواضع من الولايات المتحدة و هو إنهاء الحظر الذي كان مفروضا على نشر طائرات **F15** السعودية في قاعدة تبوك في الشمال، و التي كانت "إسرائيل" تخشى من أن تكون في متناول تلك الطائرات المقاتلة، و لكن المقابل الأهم الذي وعدت به الولايات المتحدة المسئولين السعوديون كان التعهد بالقيام بدور نشيط يكفل تنفيذ خطة (خارطة الطريق) التي تستهدف تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، و إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام و أمن مع إسرائيل[1].

1– قانون جاستا:

أصدر الكونغرس الأمريكي في **28** سبتمبر **2016** قانون " العدالة ضد رعاة الإرهاب" الذي يعرف اختصارا بالعربية باسم " جاستا"، و لقي تأييدا ساحقا من أعضاء مجلس النواب و الشيوخ، سواء ممن ينتمون إلى الحزب الجمهوري أو إلى الحزب الديموقراطي، و اعتمد المشرع الأمريكي من أجل إصدار قانون " جاستا" على القانون **1373** الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ **28** سبتمبر **2001**، على إثر الهجمات التي وقعت في نيويورك و واشنطن في **11** سبتمبر **2001**، و أعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال، التي تشكل تهديدا للسلام و الأمن الدوليين، و ضرورة التصدي بجميع الوسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام و الأمن الدوليين.

و عمد القانون إلى تعديل الفصل **2333** من المادة **18** من القانون الأمريكي الخاص بالحضانة السيادية للدول الأجنبية، و اعتبر القانون أن الأشخاص أو الدول أو الجهات التي تساهم أو تشارك في تقديم دعم أو موارد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لأشخاص أو منظمات تشكل خطرا داهما أو ترتكب أعمالا إرهابية تهدد سلامة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أو أمنها القومي أو سياستها الخارجية أو اقتصادها، يتوقع جلبها للمثول أمام المحاكم الأمريكية[2].

---

[1]- العلاقات السعودية الأمريكية بعد حرب العراق، 29 أفريل 2003

[2]- لؤي بن بكار الطيار، **تقرير عن: تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات السعودية الأمريكية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016) ، ص ص02-08.

و كان الكونغرس بمجلسيه النواب و الشيوخ صوت بأغلبية ساحقة على تجاوز حق النقض "الفيتو" الذي استخدمه الرئيس باراك أوباما ضد هذا القانون، الذي يسمح لعائلات ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر **2001**، رفع قضايا تعويض مدنية ضد السعودية أمام المحاكم الفدرالية الأمريكية، وعلى الرغم من أن معارضة أوباما و إدارته للقانون على أساس أن إسقاط الحصانة السيادية لدول أجنبية في المحاكم الأمريكية يعرض الولايات المتحدة و جنودها الى المعاملة بالمثل أمام محاكم أجنبية، و يؤدي الى انصراف حلفاء مهمين في فترة اضطراب سياسي، فضلا عن عواقبه الوخيمة على الأمن القومي للولايات المتحدة، فإن الحقيقة أن أوباما هو نفسه من دفع بالتمايز الأمريكي–السعودي إلى هذه النقطة، فأوباما اتهم السعودية أساسا بتعبئة ما وصفه "بالغضب الإسلامي" عبر نشر "المذهب الوهابي"[1].

سبب القانون توترا كبيرا في العلاقات الثنائية، فهددت السعودية بخفض حجم استثماراتها في الولايات المتحدة و دفعت أموالا طائلة لمنع صدور القانون، كما أنها تملك أوراقا للضغط على الولايات المتحدة كالضغط المالي بسحب الأرصدة المالية من البنوك الأمريكية و الضغط الأمني بوقف التعاون الإستخباراتي و الضغط العسكري من خلال إغلاق المجال الجوي السعودي أمام النشاط العسكري الأمريكي و وقف شراء الأسلحة و سلاح النفط، و لكن رغم كل هذا لا يكون بمقدورها التصعيد و إدارة ظهرها لأمريكا فهذا يجعلها عارية في مواجهة إيران، و بالتالي لا يوجد أمام السعودية سوى دفع

التعويضات كما سبق و دفعت مليارات الدولارات للإدارة الأمريكية في شكل صفقات شراء أسلحة و استثمارات أو غيرها[2].

[1]- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات، "تداعيات قانون جاستا على العلاقات الأمريكية-السعودية "تقييم حالة"، ، الدوحة، (أكتوبر، 2016)، ص ص1-4.

[2]- سهام أشطو، "قانون جاستا: عبء على ترامب في سياسته مع السعودية"، على الرابط:
https://amp.dw.com/ar/

خلاصة و استنتاجات:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء إقامة علاقات مع المملكة العربية السعودية لتحقيق أهدافها السياسية و الاقتصادية من خلال اعتماد السعودية عليها، و العمل على زيادة المصالح المتبادلة بين البلدين، و اعتماد السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من النواحي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط السعودي، من مرحلة التنقيب مرورا بالتسويق و حتى الاستفادة من العوائد المالية، فيما تعتمد السعودية على الولايات المتحدة لتثبيت نظامها السياسي و أمنها و شرعيتها كلاعب أساسي في الخليج العربي و الشرق الأوسط.

أعادت أحداث **11** سبتمبر **2001** ترتيب أولويات السياسة الأمريكية، إذ أصبح الإرهاب و كيفية محاربته و التصدي له أبرز القضايا و الموضوعات التي باتت تشغل ذهن صانع القرار الأمريكي، و زاد الاهتمام بتأمين مصادر النفط على السياسة الأمريكية، حيث أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في كل من أفغانستان و العراق هي حروب بالنيابة عن شركة البترول الأمريكية unocal صاحبة الامتيازات الاحتكارية في بحر قزوين.

الفصل الثاني

منطقة الخليج العربي في ظل تحولات العلاقات الأمريكية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر

تمهـــيد

سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي إلى إجهاض محاولات الدول الكبرى التدخل في المنطقة لا سيما الاتحاد السوفياتي (سابقا)، و عملت على ترسيخ وجودها و بناء منظومة من العلاقات مع دول المنطقة، و محاولة الاستحواذ على المخزون الهائل من النفط فيها، بالإضافة إلى تعزيز التواجد العسكري الأمريكي لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، الذي خلق أوضاعا جديدة بالمنطقة كانت لها انعكاساتها المباشرة على تطور الأوضاع السياسية فيها، و كشف عن رؤية أمريكية جديدة للنظام الإقليمي الخليجي تصب في سبيل عسكرة منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في السياسة الأمريكية.

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة و منفردة عن بقية أقاليم العالم، و تنبع هذه الخاصية من ناحيتين الأولى: أهمية الموقع الجغرافي، إذ تمثل منطقة محورية و ملتقى المياه الدافئة، فكان ذلك أحد أسباب الصراع الدولي على هذه المنطقة، و الثانية: كونها مصدرا للموارد الأولية و لاسيما النفط الذي يعد شريان الحياة في العالم الغربي الرأسمالي، و هذه الأهمية جعلت من منطقة الخليج العربي موضعا لتحرك الاستراتيجية الأمريكية منذ أن توسعت مصالحها وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية لتشمل أنحاء مختلفة من العالم و في مقدمتها منطقة الخليج العربي، لذا باتت هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي[1].

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

تلعب المحددات الداخلية و الخارجية دورا كبيرا في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، و لفهم تلك السياسة لابد من معرفة تلك المحددات التي تسير عليها السياسة الخارجية الأمريكية داخليا و دوليا.

أ- المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية:

هناك العديد من المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية نذكر منها:

1- **الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية الحاكمة (المحافظون الجدد)**: عرفت الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة متنوعة من التيارات و القوى بشكل لم تشهده دولة من قبل بهذه القوة و النفوذ، و كان تيار المحافظين الجدد من أبرز هذه المجموعات التي تحكمت بسياسة الولايات المتحدة خارجيا، و ماتزال و لاسيما على صعيد المنطقة و الشرق الأوسط بكل عام.

و المحافظون الجدد هو الإسم الأمريكي لمجموعة من الناس، كانوا معروفين في مطلع السبعينيات و دخلوا الإدارات الأمريكية المتعاقبة و عملوا فيها، لكن قوتهم العددية و نفوذهم الواسع لم يظهر إلا في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، و برز كمجموعة يهودية فاعلة في الإدارة الأمريكية، لها أفكار و

[1]- مصطفى الشمري، **عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2012)، ص12.

مفاهيم عنصرية واضحة ضد العرب و المسلمين، مقابل تمجيد "إسرائيل" و ديمومة أمنها و وجودها و تفوقها.

و ينطلق هؤلاء في تفكيرهم من فرضية مقلقة وهي أن الفرصة باتت مواتية لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم و خلق أوضاع إقليمية جديدة تخدم المصالح الأمريكية[1].

و قد تمحورت رؤية هؤلاء للسياسة الخارجية في العالم و الشرق الأوسط فيما يلي:

- المناداة بأن يكون لأمريكا القيادة في الساحة الدولية كقوى عظمى وحيدة.

- التركيز على السياسات العسكرية و الأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الأهداف الأمريكية.

- توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديدا محتملا لأمريكا.

- العمل على نشر قيم الديموقراطية و حرية الإنسان و بناء المجتمع المدني (و هذه هي كذبة المحافظون الجدد الكبرى).

- حماية أمن "إسرائيل" و سلامتها عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة، و التحكم بخيراتها و ثرواتها و ناسها[2].

2- **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:** يمثل الدين عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي. رغم أن الدستور الأمريكي ينص على فصل الدين عن الدولة، فإن للدين دور مهم في صنع القرار السياسي الأمريكي، و خصوصا عندما يتعلق الأمر بمسألة الشرق الأوسط. و من أبرز الجماعات الدينية التي انخرطت في الحياة السياسية الأمريكية و أثرت فيه بشكل ملحوظ الصهيونية المسيحية و هي حركة قومية تعمل من أجل عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين و ذلك بزعم نبوءة الكتاب المقدس[3].

---

[1]- شاهر اسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص27.

[2]- **موسوعة الإمبراطورية الأمريكية: المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية**، صالح زهر الدين، ، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص ص10،11.

[3]- النذير غلاب، **السياسة الخارجية الأمريكية و مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل الماستر ،(جامعة محمد بوضياف: كلية العلوم السياسية)، ص61.

و تعتقد الصهيونية المسيحية بأن النهاية المأساوية للتاريخ سوف تتم في العام الأول من الألفية الثالثة، و لذلك كان لأحداث **11** سبتمبر **2001** صدى هز المشاعر الدينية للمؤمنين بالنهاية الكارثية للتاريخ، كما نجحت المنظمات المسيحية في ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لـ "إسرائيل" ليس فقط التزاما سياسيا، و إنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا[1].

استخدمت الإدارة الأمريكية المتلاحقة الحس الديني و مصطلحاته لتحقيق أهدافها، حتى أن الرئيس الأمريكي جورج الإبن أعلن بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** أنه سيخوض حربا صليبية مقدسة ضد قوى الشر، و من خلال الخطاب السياسي يظهر دور الدين في السياسة الأمريكية القائمة على الهيمنة[2].

كما أن قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس تم بضغط من الحركة الصهيونية المسيحية، و كذلك قرار الكونغرس بالموافقة على جعل القدس عاصمة لـ "إسرائيل"، و هذا يدل على مدى قدرة الحركة الصهيونية المسيحية في التأثير على صناعة القرار السياسي الأمريكي[3].

3- دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي: يلعب اللوبي الصهيوني دورا بارزا في رسم السياسة الخارجية الأمريكية لما يمليه من إملاءات على صناع القرار السياسي الأمريكي و لهم تأثير كبير في اختيار الرئيس الأمريكي.

و لعل ما أعطاهم تلك الأهمية في التأثير على القرار السياسي هو ثراء اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنهم يشكلون قوة انتخابية تؤثر في مجريات العملية الانتخابية و يسيطرون على وسائل الإعلام بشكل كبير.

و من أبرز منظمات اللوبي الصهيوني المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية (مؤتمر الرؤساء) و له هدف أساسي و هو التأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، و يعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية و الإسرائيلية فيما يخص العلاقات بينهم، و المنظمة الأخرى

[1]- شاهر اسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص49،50.
[2]- غلاب، **المرجع نفسه**.
[3]- الشاهر، **مرجع سابق**، ص53.

هي (إيباك) تشكلت عام **1959** و اعتمدت لدى الدوائر الأمريكية بما يعرف باللوبي الصهيوني[1]، و هي المنظمة الوحيدة المسجلة رسميا في الكونغرس الأمريكي على شكل لوبي فيما يختص بالتشريعات التي تمس الكيان الصهيوني، و هي غير معفاة من الضرائب، و لا تقبل أي تمويل من "إسرائيل" حتى لا تسجل في وزارة العدل الأمريكية على أنها وكالة أجنبية.

و بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** ازداد نفوذ اللوبي الصهيوني و ازداد تأثيره، و قد تجلى ذلك بوضوح من التأييد الأمريكي شبه المطلق لكل ما تقوم به "إسرائيل" ضد الفلسطينيين و حملات التضييق الأمريكية ضد المسلمين داخل الولايات المتحدة و خارجها[2]، و نتيجة لأحداث سبتمبر فقد حقق اللوبي الصهيوني مزيدا من المكتسبات و في مقدمتها الضغط على الكونغرس الأمريكي في ماي **2005** للموافقة على تقديم **200** مليون دولار لدعم القوات الإسرائيلية بعد اقتحامها الضفة الغربية، حيث وافق الكونغرس بأغلبية ساحقة على تقديم هذا الدعم الإضافي[3].

4- دور مؤسسات الفكر و الرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية: إن النظام الأمريكي يسمح لمختلف القوى و التيارات المجتمعية الإدلاء برأيها و التأثير في السياسة الخارجية دون أن يعني ذلك بالضرورة حدوث انقلاب حاد في التوجهات العامة للحكومة الأمريكية.

و تحظى دراسة مؤسسات الفكر و الرأي باهتمام خاص لأنها منبع لمختلف الأفكار و النظريات التي تؤثر بشكل أو آخر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، و قد تظهر هذه المؤسسات نتيجة دعوات لجعل عمل الحكومة الأمريكية عملا مؤسساتيا قائما على الحرفية و متلائما مع أحدث النظريات السياسية و الاقتصادية.

إن هذه المؤسسات تؤمن لصانع القرار السياسي خمس فوائد رئيسية:

1- تولد تفكير جديد لدى صانعي السياسة الأمريكية.

2- توفر براء للعمل في الحكومة و الكونغرس.

---

[1]- نبيل السهلي، **اللوبي اليهودي و سباق الرئاسة الأمريكي**، على الرابط : https://www.amin.org/articles.php (10/06/2020)

[2]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص68-72.

[3]- عبد الكريم الزبيدي، **سقوط دعائم دولة "إسرائيل"**، على الرابط: https://www.qmalaormah.net . (2020/08/12)

3- تأمن لصانع السياسة حيزا لإيجاد تفاهم مشترك على الخيارات السياسية المختلفة.

4- تثقف المواطن الأمريكي عن العالم.

5- توفر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين طرفين متنازعين[1].

و يعد دور مؤسسات الفكر و الرأي من أكثر المؤثرات في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة و أقلها فهما و تقديرا، فقد قامت هذه المؤسسات التي تعد مراكز أبحاث سياسية مستقلة بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب 100 عام، و تجلى نشاط هذه المؤسسات بإصدار الكتب و المجلات العلمية المحكمة و غيرها من المنشورات التي هدفت منها إلى التأثير في الشأن العام.

ب- المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية:

تعد المحددات الخارجية محورا أساسيا لرسم السياسة الخارجية الأمريكية، و تؤثر بشكل فعال على صانعي القرار، و لمعرفة تلك المحددات لابد من دراسة بنية النظام الدولي لما لها من تأثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول.

1- بنية النظام الدولي: شهدت البيئة الدولية في نهاية القرن الماضي سلسلة من التغيرات العميقة أبرزها انهيار نظام الثنائية القطبية و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على الشؤون الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و اندلاع حرب الخليج الثانية عام **1991**.

و يقصد بالنظام الدولي الإطار الناظم لحركة التفاعلات بين وحدات النظام الدولي و أشخاصه، و أثر ذلك على النظم الوطنية على المستوى الوطني و تأثير هذه التطورات خارج حدود الدول على المستوى الاقليمي و الدولي[2].

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص74،75.
[2]- محمد المصالحة، "تطورات في البيئة الدولية و تأثيرها في ظاهرة الإرهاب"، **المجلة العربية للعلوم الإسلامية**، ع21، (2009)، ص101.

و قد اختلف المفكرون في تحديد مفهوم شامل للنظام الدولي الجديد، فيعرف الدكتور محمد بجاوي النظام الدولي من الناحية القانونية بأنه "مجموعة القواعد التي تحدد سلوكات في المجال الاقتصادي الدولي دون افتراض قيام انسجام و توافق بينهما"[1].

و بعد نهاية الحرب الباردة طغت الأفكار الليبرالية على السياسية الأمريكية فقد نادى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب فكرة النظام الدولي الجديد و ضرورة العمل الجماعي، و الذي ظهر جليا هذا التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع المجموعة الدولية ضد العراق في حرب الخليج، وكذلك سياسة كلينتون الخارجية و التي اطلق عليها البعض بالإنسانية، فقد اتسمت بالالتزام إزاء القضايا الخارجية بالعمل على بناء منظومة دولية منسجمة و متعاضدة مع توطيد دور الهيئات و المؤسسات الدولية في الرهانات العالمية الكبرى، و لعل ادارة بوش الابن اتخذت من الامن مصلحة قومية رئيسية و اصبح هناك عدو يهدد الامن القومي الامريكي بدلاً من العدو السابق (المتمثل في الخطر الشيوعي)، عُرف هذا العدو فيما بعد بالإرهاب، فأعلنت الحرب عليه، و لعل أحداث **11** سبتمبر **2001** ارجعت بقوة مفاهيم واقعية كالأمن و القوة و الهيمنة و التوسع.

و النظام الدولي الجديد أتاح للولايات المتحدة الأمريكية العديد من الفرص للقيادة في ظل الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية، و لعل ما حدث يوم الحادي عشر من سبتمبر من هجمات على الولايات المتحدة الأمريكية أوجد لها المبرر في استثمار هذا الحادث لمصلحتها، و يقول في هذا الصدد وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد " إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم"[2].

2**– النفط و دوره في السياسة الخارجية الأمريكية:** النفط عماد الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، و هو نقطة الضعف التي تخشى أن تؤتى من قبلها، ففي الولايات المتحدة ينام الناس و يصحون على استهلاك البترول، حيث يبلغ نصيب المواطن الأمريكي من النفط عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة في العالم.

[1]- مبروك غضبان، **"النظام الدولي الجديد بين الطموح الأمريكي لقيادة العالم و تحديث الاستعمار"، مجلة العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية**، ع01، (1994)، ص104.
[2]- النذير غلاب، **مرجع سابق**، ص ص96،95 .

و في عام **1924** قال الرئيس الأمريكي كولدرج " إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط و منتجاته"، و تأتي أغلب الواردات الأمريكية من النفط من منطقة الشرق الأوسط و هو ما وضع المنطقة بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي، و ليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال أنتوني زيني عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأمريكية عام **1999**، حيث ذكر أن "منطقة الخليج و ما تحويه من كميات هائلة من احتياطات النفط تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل في الإقليم و الاستفادة من هذه الثروة الهائلة"[1].

و يعد اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، و يقوم أعضاء هذا اللوبي بتمويل العديد من الحملات الانتخابات لصالح الحزب الجمهوري في مختلف المستويات.

3- تأثير الإرهاب الدولي على السياسة الخارجية الأمريكية: عملت الولايات المتحدة على عولمة الإرهاب، عندما دعت إلى قمة لمكافحة الارهاب في مدينة شرم الشيخ عام **1996** (قمة صانعي السلام)، و شاركت فيها دول الاتحاد الأوروبي و **14** دولة عربية و اليابان و "إسرائيل" و الولايات المتحدة الأمريكية.

و في العام نفسه صدر القانون الأمريكي لمكافحة الارهاب، الذي تم بموجبه السماح لرئيس الدولة بوقف المعونة عن الدول راعية الارهاب، و إعلان أن المنظمات بذاتها إرهابية، و بالتالي تجريم دعمها، و تمكين السلطات الأمريكية من تحويل أي أجنبي يشتبه به إلى المحاكمة و تحويلها في الوقت عينه حق ترحيل أي أجنبي دونما إبداء للأسباب، فضلا عن اعتماد مليار دولار من أجل إعمال بنود هذا القانون[2].

و بعد وقوع أحداث **11** سبتمبر**2001**، استلهم المشرع الأمريكي بعض عناصر قانون عام **1996** لكن مع توسيع صلاحيات الرئيس وتقليص ضمانات العدالة، و منذ هده الأحداث

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص95،96.
[2]- محسن عوض، **العلاقات العربية- الأمريكية في التسعينيات**، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2002)، ص151.

تخضع أمريكا إلى كل شيء للحرب ضد الارهاب، و تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات هده الحرب، من منطلق الشك و الارتياب في الآخر، من منطلق إرجاع كل تحركاته إلى أغراض شريرة، و من منطلق انعدام الثقة[1].

كما أن الإدارة الجمهورية لبوش حافظت على المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية، و التي تتفق بشكل عام مع توجهات التيار المحافظ الجديد النافذ فيها، إلا أن أحداث**11** سبتمبر أتاحت الفرصة لهذا التيار لكي يمضي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار "قيادة الحملة الدولية لمكافحة الارهاب"، و بالتالي جعل الحرب ضد الإرهاب مرتكزا أساسا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية[2].

المطلب الثاني: الأهمية الجغرافية و الاقتصادية للخليج العربي.

يشكل النفط و الغاز الطبيعي أهم الموارد الطبيعية في منطقة الخليج، علاوة على ذلك تتواجد دول الخليج ضمن منطقة استراتيجية من خلال تموقعها بين ثلاث قارات و قربها من أهم الممرات المائية في العالم.

1- الأهمية الجغرافية:

يشغل الخليج العربي موقعا جغرافيا متميز فهو امتداد مائي للمحيط الهندي، متوغل داخل الأراضي اليابسة، و يقع جغرافيا بين شبه الجزيرة العربية غربا و إيران شرقا و مضيق هرمز و خليج عمان جنوبا و العراق شمالا[3]، و تبلغ مساحته حوالي **ألف239** كلم[2]، و يمتد ساحله العربي لمسافة **1500** كلم، أما ساحله الإيراني فيمتد لمسافة **1060** كلم، و يتراوح عرضه ما بين **290** كلم في أوسع نقطة فيه عند قسمه الجنوبي و **47** كلم في أضيق نقطة عند مضيق هرمز في حين يصل متوسط هذا العرض **150** كلم، أما معدل عمقه فهو **40** م لذا فهو في الغالب بحر ضحل[4].

[1]- السيد ولد أباه، **مرجع سابق**، ص79.
[2]- شاهر اسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص119.
[3]- سوسن جبار عبد الرحمن الشريف، **مرجع سابق**، ص17.
[4]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص13.

أما الدول المطلة على الخليج العربي فهي جمهورية العراق، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، الكويت و سلطنة عمان، قطر و دولة الإمارات العربية المتحدة، و من الناحية الاستراتيجية فإن منطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية كبيرة و تأتي هذه الأهمية من استراتيجية الموقع الجغرافي للمنطقة حيث تقع بين القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا)، و يستمد الخليج العربي قيمته الاستراتيجية من كونه يمثل ذراعا بحريا للمحيط الهندي حيث يتألف هذا الذراع من خليجين كبيرين هما خليج عمان و الخليج العربي[1].

– الممرات المائية (مضيق هرمز): مما يزيد من أهمية الخليج العربي وجود مضيق هرمز في القسم الجنوبي منه و الذي يشكل وسيلة المرور إلى المحيط الهندي عن طريق خليج عمان، و يبلغ طول المضيق بمحاذاة خط الوسط **104** ميلا بحريا، و يضيق المضيق بعض الشيء إلى أن يصبح عرضه **20,75** ميلا بحريا عند نهايته الشمالية الشرقية، و يعد مضيق هرمز من أهم المضايق في العالم، إذ يتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثير من دول العالم و ذلك لكونه معبرا حيويا للسفن المحملة بالبضائع و مصادر الثروة المختلفة و يعد النفط جوهر هذه الأهمية الاقتصادية، فهو البوابة التي يمر عبرها **60%** من واردات أوروبا الغربية، و **76%** من واردات اليابان النفطية، و **30%** من واردات الولايات المتحدة، و تعبره يوميا أكثر من **100** سفينة و بمعدل سفينة واحدة لكل **15** دقيقة[2]، كما أنه يمثل عنق الزجاجة الاستراتيجي الذي يتدفق منه **40%** من نفط العالم، أي **20** مليون برميل بمعدل **800** ألف برميل كل ساعة إلى الغرب[3].

كما أن انتشار الجزر العديدة على سواحل دول الخليج العربي، قد زاد من قيمة موقعه الجغرافي و الاستراتيجي، لاسيما أن هذه الجزر صالحة لبناء القواعد العسكرية و من هذه الجزر جزيرة مصيرة و طنب الكبرى، كما أن طبيعة الخليج العربي و البحر الأحمر و شواطئهما المحمية تجعلهما صالحين لأن يكونا مأوى للسفن الحربية و التجارية و لحركة القوات العسكرية بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي و المحيط الهندي و ما يمكن أن يوفر هذا الموقع من قدرة على المناورة و التحرك

[1]- سوسن جبار شريف، **مرجع سابق**، ص18.
[2]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص ص13-14.
[3]- عبد القادر حمود القحطاني، **"**مضيق هرمز و أمن الخليج العربي**"**، **مجلة الوثيقة**، ع38، (2000)، ص52.

لحشد القطعات و ما يمكن أن توفره موانئ المنطقة على هذين البحرين من تسهيلات للقطع البحرية[1].

– المناخ و مصادر المياه: تتميز منطقة الخليج العربي بالتشابه في الظروف المناخية لعدد كبير من دولها، حيث يسود المناخ الصحراوي القاري و المناخ المداري، و هذا ما أدى إلى تنوع المحاصيل و النباتات و النشاط الاقتصادي في منطقة الخليج، و بخصوص مصادر المياه تعتمد دول الخليج أساسا على مياه الأمطار و المياه الجوفية بالإضافة إلى تحلية مياه البحر بضفة كاملة.

– السكان: تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة جذب للسكان، و بالتالي تكونت العديد من القوميات منها قوميات إيرانية و إفريقية و آسيوية (خصوصا من الهند و باكستان)، حيث اختلطت بالبناء الديموغرافي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي، و يبلغ إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي حوالي **46** مليون نسمة طبقا للنشرة الإحصائية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي عام **2013**، و ينقسم السكان في منطقة الخليج العربي إلى ثلاثة أقسام رئيسية (البدو الرحل، سكان القرى، سكان المدن)، و تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بارتفاع نسبة الشباب في المجتمعات الخليجية مما يمكنها من تأهيل مواردها البشرية لصنع مستقبل التنمية في دول المجلس، أما التركيبية العقائدية نجد أن غالبية السكان من المسلمين بالإضافة إلى نسبة قليلة من المسيحيين و الديانات الأخرى، و تختلف نسب السنة و الشيعة بين دول المنطقة فمثلا في السعودية نجد الغالبية العظمى من السنة، بينما تبلغ نسبة الشيعة في الكويت من إجمالي السكان حوالي **30**% و في البحرين **60%** و في الإمارات **20**%[2].

2– الأهمية الاقتصادية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية في:

أ– النفط: إن أهمية منطقة الخليج العربي لم تكن مقتصرة على أنه ممر ملاحي فحسب، بل ازداد ذلك بعد اكتشاف النفط في مسجد سليمان جنوب بلاد فارس عام **1908**، و كما هو معروف

[1]- شريف، **مرجع سابق**، ص20.
[2]- يحي الزهراني، "تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، **مجلة الدراسات المستقبلية**، ع02،(2016)، ص ص8،9.

فإن اقتصاديات دول الخليج كانت تعتمد بشكل رئيسي قبل اكتشاف النفط على التجارة الداخلية بين أقطار و دول الخليج نفسها أو مع الدول الأخرى خارج المنطقة، فضلا عن صيد الأسماك و استخراج اللؤلؤ، إلا أنه ما إن بدأت بوادر وجود النفط بكميات كبيرة في المنطقة حتى زاد التنافس الاستعماري للسيطرة عليها و نهب خيراتها، و أصبح الغرب ينظر إلى المنطقة كأنها اسفنجة مشبعة بالنفط.

لقد لعب نفط الخليج دورا بارزا في الحياة الاقتصادية لدول المنطقة من جهة، و الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، فالعوائد النفطية عملت على أحداث نقلة كبيرة لمجتمع الخليج العربي و تحولت من طابعه البدوي إلى مجتمع حضري يتمتع بكل مقومات الترف و العيش الرغيد، و لقد ظل النفط إلى يوما هذا مصدر الدخل الرئيسي لدول المنطقة[1].

تعد منطقة الخليج العربي من المناطق القليلة في العالم التي تشهد تزايدا مستمرا في احتياطها المؤكد من النفط، إذ يزداد حجم الاحتياطي النفطي الخليجي بمعدل **20** مليار برميل سنويا على الرغم من كل الانتاج و التصدير اليومي، و بهذا تحتل منطقة الخليج العربي مكانة و مركزا متقدما من حيث الاحتياطات النفطية الهائلة و المتزايدة مقارنة بأقاليم العالم[2].

كما تتصدر منطقة الخليج العربي بقية مناطق العالم من حيث معدل إنتاجها، فحسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية بلغت حصة دول الخليج العربي من تصدير النفط العالمي **45%** عام **1998**، و سترتفع إلى **65%** في عام **2020**[3]، و يمكن هنا الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تعتمد على أكثر من **50%** من نفط المنطقة، أما اليابان تستورد أكثر من **70%** من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج، كما أن أوروبا هي الأخرى تعتمد على حوالي **50%** من احتياجاتها من نفط المنطقة و هذه النسبة معرضة للزيادة نتيجة الطلب المتزايد على النفط[4].

---

[1]- سوسن جبار شريف، **مرجع سابق**، ص ص22،23.
[2]- محمد السعيد ادريس، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص24.
[3]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص24.
[4]- شريف، **مرجع سابق**، ص ص23،24.

و فضلا عما تقدم فإن حقول النفط في الخليج العربي تمتاز على سائر الحقول النفطية في العالم بمميزات متعددة أبرزها:

– سهولة العثور على الآبار النفطية، إذ يوجد في مناطق قريبة من سطح الأرض، مما أدى إلى انخفاض كلفة استخراجه.

– غزارة إنتاجه و نوعيته الجيدة إذ تقل نسبة الكبريت فيه و كونه ذات كثافة عالية.

– قربه من مناطق الاستهلاك في أوروبا الغربية و اليابان، إذ يقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله و خزنه.

– يقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مئة عام مقارنة بالدول الأخرى.

– سيطرتها على النصيب الأكبر من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم، إذ يشكل نفط الخليج العربي نحو ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط[1].

إن القيمة الاقتصادية لنفط الخليج العربي لا تكمن فيما تحصل عليه الدول الصناعية و لا سيما أمريكا من أرباح بل يضاف إليها أن أكثر المداخيل النقدية للبلدان المنتجة الغنية تودع في المصاريف الأمريكية وتقدر هذه المداخيل بمليارات الدولارات (البترو دولارات) وتوظف داخل الغرب الرأسمالي حيث توفر فرص العمل والازدهار الاقتصادي هناك على حساب الدول المنتجة الخليجية[2].

و قد اعتادت الأقطار الخليجية على اعتبار كل من الولايات المتحدة و دول أوروبا الغربية و اليابان أفضل المستودعات لعائداتها المالية، و لا سيما بعد أن وجدت ترحيبا و تشجيعا من قبل هذه الدول لدفع الدول الخليجية و باستمرار لزيادة فوائضها المالية المستثمرة لدى هذه الدول من خلال زيادة تصدير النفط بدلا من المحافظة عليه كاحتياطي.

ولما كانت منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق الغنية بالعالم بهذا المصدر الحيوي فإن الولايات المتحدة لا تتوانى عن ممارسة جميع الوسائل التي من شأنها أن تحقق لها ضمان تدفقه و بأسعار زهيدة.

[1]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص ص22،23.
[2]- سوسن جبار، **مرجع سابق**، ص25.

أما الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من وراء محاولة هيمنتها على أغلب نفط الخليج هي:

– الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام.

– استنزاف قدرات المنطقة الاقتصادية و إعاقتها عن قيام بأي دور عالمي بسبب تعاظم الأهمية العالمية للنفط في المستقبل من خلال التحكم في الإنتاج و الأسعار.

– استدراج الدول النفطية الخليجية إلى حالة ارتهان كلي، عن طريق السيطرة على انتاج النفط و تصديره و من ثمة توجيه فوائضه المالية صوب استثمارات داخل الولايات المتحدة خاصة و الدول الغربية عامة.

– منع النفط من أن يكون عامل قوة و حسم في المشروع النهضوي العربي و الحيلولة دون استخدامه كسلاح في المعركة ولا حتى وسيلة ضغط، من خلال جعله محاطا بشبكة واسعة من المحددات.

– بناء نظام نفطي عالمي جديد يحول دون السيطرة الكاملة و الدائمة للدول على مصادرها الطبيعية و جميع فعالياتها الاقتصادية المتصلة بهذه الموارد، و بما يحقق مصالح الدول الرأسمالية و لا سيما الولايات المتحدة.

من هنا أصبحت مسألة الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي على درجة كبيرة من الأهمية لحماية مصالحها الحيوية أولا و من ثم مصالح حلفائها ليس لاعتبارات أمنية فحسب بل لاعتبارات اقتصادية تتعلق بضرورة مصادر نفطية ثابتة و مستقرة تعتمد عليها الولايات المتحدة لتعزيز مركزها النفطي بوصفها دولة متفوقة على الصعيد العالمي، و من هنا يبدو واضحا مدى التداخل و الترابط بين المتغيرين الاستراتيجي الأمني و المتغير الاستراتيجي النفطي، بحيث أصبح كل منهما يكمل الآخر، فمن دون النفط لا يمكن للولايات المتحدة أن تحافظ على تفوقها العالمي، مما يظهر لنا الأهمية الفائقة التي احتلتها منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية العالمية[1].

[1]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص ص31،32.

و قد عبر القادة الأمريكيين عن الأهمية المتزايدة لنفط الخليج العربي، إذ صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبيغينو بريجنسكي قائلا "إن منطقة الخليج العربي بما تمتلكه من ثروات نفطية حيوية لبقاء الغرب تقع في صلب اهتمامات الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية و العالم الغربي ككل" و في نفس الإطار صرح هارولد سوندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى و جنوب آسيا في بيان ألقاه أمام اللجنة الفرعية الخاصة بشؤون اوروبا و الشرق الأوسط في عام **1980** قائلاً "لقد ازدادت مصالحنا اتساعاً حيث اننا و مع الدول الديمقراطية الصناعية نعتمد على نفط الخليج و لقد اتسعت علاقاتنا التجارية و الثقافية مع هذه الدول التي بدأت تلعب دوراً مهماً في الشؤون الاقليمية و الدولية[1].

ب– الغاز الطبيعي: تعد منطقة الخليج العربي إلى جانب النفط من المناطق المهمة جداً التي يتوافر فيها الغاز الطبيعي باحتياطات كبيرة، فضلاً عن إنتاجها المتزايد من هذه المادة و لهذا أقيمت العديد من المشاريع ذات الكلف العالية و ذلك لتحسين استخراجه و عدم إهدار كميات كبيرة منه كما كان عليه الحال في السابق.

وفيما يخص العمر المتوقع للغاز الطبيعي عالميا قصير على العكس من ذلك يقابله تضاعف هذا العمر في منطقة الخليج العربي نتيجة الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي، و يعد اكتشاف الغاز الطبيعي بمثابة الثروة الكبيرة للصناعات البتروكيماوية فهو أنسب و أرخص المواد الخام لهذه الصناعات، لأجل ذلك أخذت الدول الصناعية بتوجيه استثمارات كبيرة لغرض الاستفادة الكاملة من حقول الغاز الطبيعي ذات الاحتياطي الجيولوجي الكبير و المصاحبة للنفط[2].

و لا يمكن التغاضي عن أهمية الغاز في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فكل من إيران و قطر تمتلكان اثنين من أكبر ثلاث احتياطات للغاز[3].

[1] - رافد أحمد محمد، **"الولايات المتحدة الأمريكية و دول الخليج العربي: مصالح استراتيجية متواصلة"، مجلة** تكريت للعلوم السياسية، م03، ع08، ص ص36،37.
[2]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص ص32-34.
[3]- يحي الزهراني، **مرجع سابق**، ص07.

المطلب الثالث: الأهمية السياسية و العسكرية للخليج العربي.

يعد الخليج العربي البوابة الشرقية للوطن العربي، و يشكل حزاما أمنيا و عسكريا و مركزا للاستطلاع المتقدم في منطقة الشرق الأوسط و الأقصى أيضا، و هو منطقة عسكرية استراتيجية هامة في المقام الأول[1].

1- الأهمية السياسية:

تنبع الأهمية السياسية أو أهمية الدور السياسي لدولة ما أو نظام إقليمي معين من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية و الاقتصادية و الجغرافية و الديموغرافية التي تتشكل في إطار هذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي، و بذلك فإن الأهمية السياسية لإقليم منطقة الخليج العربي هي تفاعل بين مفرزات هذه المعطيات المختلفة و التي بدأت بالظهور و التبلور منذ فترة طويلة لتشكل نظام إقليمي ذو أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر، و تنبع هذه الأهمية أساسا من الثروة النفطية التي تتميز بها المنطقة.

و يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي تتشابه إلى حد كبير في أنظمتها السياسية، و هو النظام الملكي أو الأميري و الذي يعني تركز الحكم في عائلة واحدة و يكون الحكم وراثيا من الأب إلى الإبن أو الأخ الأكبر، و قد أخذت معظم تلك الدول في الفترة الأخيرة بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية و وجود مجلس للوزراء إضافة إلى جهاز تشريعي و سيادة استقلال القضاء.

و داخل إطار مجلس التعاون الخليجي حدث تقارب بين تلك الدول الأعضاء من خلال أوجه التعاون المشتركة على كافة الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الاجتماعية و الصحية ...

و من ثم يمكن إيجاز الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من المنظور السياسي كالتالي:

- أن منطقة الخليج تعتبر مجالا حيويا على المستويين الإقليمي و العالمي.

- أن دول الخليج تشكل أساسا يركز عليه النظام العربي.

- أن سياسات دول الخليج حققت توازنا هاما.

[1]- رافد أحمد محمد ، **مرجع سابق**، ص33.

– أن هناك فوارق سلبية على الناحية السياسية من خلال التواجد الأجنبي بدولها.

– أن حالة التواجد تؤثر بشكل واحد على النظام.

– أن حالة التصادم بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى اضطراب خليجي جديد[1].

2– الأهمية العسكرية:

على الرغم من كل التقدم الذي حدث في تكنولوجيا التسليح يظل لحجم الجيوش البشرية دور مهم في الميزان العسكري، وفقا لآخر إحصائيات أوردها موقع "غلوبال فاير باور" المختص بالشأن العسكري للدول، إذ تتصدر المملكة العربية السعودية القائمة حيث حلت في المرتبة الأولى في ترتيب القوى العسكرية لهذه الدول.

يضم جيش المملكة العربية السعودية حوالي **230** ألف جندي، كما تمتلك الرياض قوة جوية ضاربة تضم **848** طائرة عسكرية متنوعة، و لدى جيشها **1062** دبابة و أكثر من **11** ألف عربة عسكرية مدرعة.

و من جهة أخرى حلت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بين دول مجلس التعاون الخليجي، و يتألف جيشها من **64** ألف جندي، كما تمتلك أبوظبي أكثر من **540** طائرة عسكرية متنوعة، و لدى جيشها **510** دبابة و **5900** عربة عسكرية مدرعة.

و احتفظت سلطنة عمان بتصنيفها العسكري بين دول التعاون الخليجي إذ حلت المرتبة الثالثة، في حين يضم جيشها قرابة **42** ألف جندي، كما تمتلك مسقط **175** طائرة عسكرية متنوعة، و لدى جيشها **117** دبابة و أكثر من **730** عربة عسكرية مدرعة.

أما الكويت حلت المركز الرابع، يضم جيشها **39** ألف جندي، و تمتلك **85** طائرة عسكرية متنوعة، و **567** دبابة و اكثر من **700** عربة عسكرية مدرعة.

[1]- محمد صادق اسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، (القاهرة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2010)، ص ص20،21.

و من جهة حافظت البحرين على المرتبة الخامسة، يضم جيشها **3200** جندي، كما تمتلك المنامة **107** طائرة عسكرية متنوعة، و **180** دبابة و **850** عربة عسكرية مدرعة.

و في المرتبة السادسة تأتي دول قطر، يتكون جيشها من **12** الف جندي، و تمتلك **100** طائرة عسكرية متنوعة و **95** دبابة و **465** عربة عسكرية مدرعة[1].

1- التعاون و التنسيق العسكري:

لقد خلفت البيئة الاستراتيجية الخليجية المتسمة باستمرارية الصراع و احتمالات الحرب، ظروف محفزة للأطراف الدولية الخليجية نحو التنسيق الأمني و العسكري، أخذ هذا التنسيق أشكالا متعددة من التنسيق حول المسائل العسكرية التقليدية إلى المسائل الاستراتيجية الحساسة المتعلقة بجمع المعلومات و معالجتها و مشاريع الإنذار المبكر و الدفاع الصاروخي الاقليمي.

إن التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي هو قائم على اعتقاد أساسي منتشر بين صناع القرار في حكومات المنطقة مفاده أن تعرض أي دولة للهجوم أو عدم استقرارها الداخلي هو بالضرورة تهديد لأمن الدول الأخرى، و قد اختبرت دول المنطقة هذا الافتراض بشكل عملي في أزمة **1990** عند غزو العراق للكويت و التهديد بالسيطرة على حقوق النفط في المنطقة الشرقية من السعودية.

إن أهم المبادئ الاستراتيجية الدفاعية التي تقوم عليها سياسة التعاون العسكري منذ عام **1981** لمنطقة الخليج هي:

- السعي وراء حماية أمن و سلامة منطقة الخليج و توفير الاستقرار ضد التهديدات المختلفة.

- إنجاح عملية الدفاع الجماعي بين دول مجلس التعاون، سواء تعلق الأمر ببناء القوات المسلحة أو المساعدة على تنسيق عمليات صناعة القرار الجماعي أثناء إدارة الأزمات الاقليمية.

- الحد من تأثير و تدخل القوى الكبرى في عمليات صناعة القرار الخليجية.

[1]- عربي، "بين دول الخليج.....ترتيب القوة العسكرية"، على الرابط:
(2020/07/10)
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020.

– تطوير القوات الخليجية إلى المستوى الذي تصل فيه إلى تحقيق الردع و التوازن مع الأطراف الاقليمية، على أن يكون دور هذه القوات دفاعي و ليس هجومي،

مما يحدد خاصيتها في بناء السلم و ليس إثارة الحروب[1].

2– الإنفاق العسكري:

لعب النفط الدور الأساسي في ارتفاع معدلات الانفاق العسكري في دول الخليج، و تميز هذا الدور عن غيره بأنه كان مزدوج التأثير، فمن ناحية أدى وجود النفط بغزارة في إقليم الخليج إلى خلق و تكثيف عوامل الخطر و التهديد داخل الدول الخليجية، كما أدى إلى تسخين الأزمات و المشاكل الحدودية بين دول الخليج اعتقادا بوجود النفط في مناطق الخلاف، و كان النفط أيضا دافعا قويا لإغراء القوى الخارجية للسيطرة على الخليج، و لمواجهة هذه التهديدات و الأخطار كانت الحاجة ماسة لخلق قوة عسكرية للحفاظ على الأمن و تحقيق الاستقرار، و كان الانفاق العسكري من أهم وسائل خلق هذه القوة، و لكن النفط الذي خلق الدافعية للتسلح و زيادة الانفاق العسكري كان من ناحية أخرى الوسيلة الأساسية التي مكنت هذه الدول من رفع معدلات انفاقها العسكري و من زيادة مكانة المؤسسات العسكرية و القادة العسكريين داخل نظام الحكم في أغلب هذه الدول، و هذا بدوره أدى إلى التشجيع على المزيد من الانفاق العسكري[2].

كما أن الإنفاق العسكري شهد زيادة كبيرة بشكل مضطرد مع ارتفاع أسعار النفط منذ عام **2003**، فمجموع ما أنفقته دول الخليج الست في **2003** يصل إلى **31,4** مليار دولار، و هو يعادل ثلثي ما أنفقته السعودية فقط عام **2010** بنحو **45,2** مليار دولار، و أتى الإنفاق على السلاح في إطار تصريف عوائد النفط في الأطر الخارجية، مثل الاستثمارات الخارجية في أمريكا و أوروبا، إلا أن السعودية و الإمارات كانتا الأكبر من بين دول الخليج في الإنفاق العسكري، فالسعودية قفزت قيمة إنفاقها العسكري من **18,7** مليار دولار في عام **2003** إلى **62,6** مليار دولار في **2016**، أما بالنسبة للإمارات فقد زادت قيمة إنفاقها العسكري من دولار **5,8** مليار دولار في **2003** إلى **22,7** مليار دولار سنة **2014**.

[1]- حمد بن محمد آل رشيد، **مرجع سابق**، ص ص200،201.
[2]- محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص166.

تزايد حجم الإنفاق العسكري بدول الخليج بعد ثورات الربيع العربي، فعند مقارنة حجم الإنفاق بين عامي **2010** و **2014** نجد أن هناك زيادة واضحة، إذ بلغ الإنفاق العسكري الخليجي عام **2014** نحو **121,5** مليار دولار مقارنة بـ **74,8** مليار دولار سنة **2010** بزيادة قدرها **46,7** مليار دولار، و بنسبة زيادة قدرها **62,4** و ترجع هذه الزيادة للدور الرئيسي الذي قامت به كل من السعودية و الإمارات في الربيع العربي[1].

3- أهم الإنجازات و المكتسبات في العمل العسكري الخليجي المشترك:

- الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون التي أنجزت في الكويت ديسمبر **2009** كخطوة أساسية على طريق بناء المنظومة الدفاعية المشتركة لمجلس التعاون، و قد حددت الاستراتيجية رؤية واضحة لكيفية تنسيق و تعزيز الجهود العسكرية الخليجية و تكاملها و ترابطها و تطوير إمكانياتها للدفاع عن سيادتها و استقرارها و مصالحها، بل و ردع العدوان و التعاون لمواجهة التحديات و الأزمات، كما أكدت الاستراتيجية على الأسس و الثوابت التي تنطلق منها، و حددت الأهداف الدفاعية الاستراتيجية و طرق تحقيقها.

- القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس التي تم إنشاؤها في ديسمبر **2013**، كجهة معينة بتخطيط و إدارة العمليات العسكرية المشتركة، و مساندة و تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس.

- الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية و الأمنية التي تم إنشاؤها في ديسمبر **2013**، في مدينة أبو ظبي، لمواكبة التطور المتسارع في مجال العلوم و المعارف العسكرية و الأمنية.

- التمارين المشتركة لجعل القوات المسلحة بدول المجلس أكثر توافقا و تجانسا خلال تنفيذ العمليات المشتركة.

[1]- عبد الحافظ الصاوي، "الإنفاق العسكري بالخليج .....الدلالات و النتائج"، على الرابط: (2020/07/13)

https://www.gulfhouse.org/posts/2030/

– اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون، و وقعت في الدورة (**21**) للمجلس الأعلى بالمنامة ديسمبر **2000**، لبدء التحول من مرحلة التعاون العسكري التي دامت عقدين من الزمن الى مرحلة الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون[1].

– تشكيل قوات درع الجزيرة، فأوجدوها منذ عام **1982**، شكل أحد الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة لتوفير الأمن لحماية دول المجلس، ثم تطورت لتصبح بحجم فرقة مشاة آلية بكامل اسنادها القتالي و الإداري، ليتبعه تطويرها في عام **2006**، إلى قوات درع الجزيرة المشتركة بقوة تدخل سريع، و في ديسمبر**2013** تم تطويرها لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، و أن تكون بمسمى " قيادة قوات درع الجزيرة ".

– مركز العمليات البحري الموحد الذي تم إنشاؤه في ديسمبر**2014**، و مقره في مملكة البحرين للتعاون و التنسيق في مجالي الأمن و الدفاع البحري لتعزيز و تطوير قدراتها العسكرية و الدفاعية.

– التكامل الدفاعي عبر تسخير القدرات الشاملة و العمل على تنسيقها و تطويرها كقدرات جماعية لمواجهة مختلف التحديات و المخاطر و التهديدات كأحد اهم الغايات الاستراتيجية لمجلس التعاون.

– الاتصالات المؤمنة على مستوى القوات المسلحة بدول المجلس، وذلك بهدف رفع القدرات الجماعية لأنظمة القيادة و السيطرة و الاتصالات و تبادل المعلومات فيما بينها، و بدأ التشغيل الرسمي للمشروع في عام **2000**، كما تم في ديسمبر **2013**، تنفيذ مشروع المسار المكمل لشبكة الاتصالات المؤمنة.

– ربط مراكز عمليات القوات الجوية و الدفاع الجوي عبر المشروع المشترك " حزام التعاون " لربط مراكز عمليات القوات الجوية و الدفاع الجوي في القوات المسلحة بدول المجلس.

– الخدمات الطبية بالقوات المسلحة بدول المجلس، و ذلك بتوفير الخدمات العلاجية للأمراض المستعصية لمنتسبي القوات المسلحة بالدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية و المراكز التخصصية.

[1]- ظافر محمد العجمي، "العسكرية الخليجية201: فكر عسكري موحد و تفوق ناري رغم التحديات"، **مجلة آراء حول الخليج**، على الرابط:
(2020/07/13)
https://araa.sa/index.php.

– كما اهتم المجلس بإدارة الموارد البشرية و تنميتها و تدريبها، كما اعتمد تسهيل تنقل الكفاءات العسكرية و المدنية المؤهلة العاملة بالقوات المسلحة في دول مجلس التعاون و ايجاد بيئة عمل مشتركة[1].

– مجالات العمل العسكري الأخرى كتبادل المساندة الفنية في مجال الإمداد و التموين و الصيانة و التزويد الفني، و رفع مستوى الوعي البيئي للحفاظ على الموارد الطبيعية في نطاق القوات المسلحة بدول المجلس، وفي مجال التدريب و التعليم العسكري.[2]

[1]- العمل العسكري المشترك، 2020/06/09، على الرابط:
https://www.gcc.sg.org/ar-sa/cooperationandachievements/achievements
[2]- العمل العسكري المشترك، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: المشهد السياسي و الأمني في منطقة الخليج العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أدت أحداث 11 سبتمبر إلى خلق أوضاعا جديدة في منطقة الخل العربي كانت لها انعكاساتها المباشرة على تطور الأوضاع السياسية و الأمنية فيها، فالولايات المتحدة باتت تنظر إلى إقليم الخليج باعتباره مسرحا لعملياتها الاستعراضية، من أجل تكريس تفردها على الساحة الدولية، و هذا ما أسهم بدوره في تعقيد المشهد الأمني الإقليمي و السياسي في ضوء اتجاهات الولايات المتحدة إلى تكريس تواجدها العسكري في المنطقة.

المطلب الأول: مشروع الشرق الأوسط.

استغلت دوائر اليمين المسيحي المتطرف و خاصة الثنائي الخطر في إدارة جورج بوش الإبن ريتشارد بيرل و دوغلاس فايت هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة **2001**، و بعد العدوان على العراق و احتلاله لأن تفرض تصوراتها عما أسمته الشرق الأوسط الكبير، و الذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو استراتيجية للوطن العربي تتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي، و العمل على طمس المقومات الثقافية الحضارية للوطن العربي عبر تذويبه في نطاق استراتيجي أوسع[1].

كما تناولت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الإبن في تفسيرها لأحداث **11** سبتمبر **2001** منحى أن تلك الأحداث وقعت ب سبب غياب الديموقراطية في دول الشرق الأوسط، و التي جاء منها من اتهموا بتنفيذ تلك الأحداث، و من هنا أصبح لديها قناعة بضرورة تغيير النظم السياسية غير الديموقراطية في هذه الدول التي لم تقتصر شرورها في تصور الإدارة الأمريكية على داخل بلدانها، بل تعدته إلى خارج حدودها، فرأت الولايات المتحدة وجوب تدخلها لفرض الديموقراطية و الإصلاح على هذه الدول و لو بالقوة على أساس أن النمط الأمريكي سوف يجعل من يتبعوه موالين للولايات المتحدة، و لقد تولدت هذه القناعة لعدة أسباب أهمها:

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص49.

– أن معظم المتهمين بارتكاب الهجمات كانوا من منطقة الشرق الأوسط.

– أن دورا دوليا للولايات المتحدة يجب عليها القيام به لما تتمتع به من إمكانيات و وسائل لنشر الديموقراطية و إعادة هيكلة العلم على غرار نموذجها أو على الأقل بما يتلاءم مع مصالحها.

– رؤية الإدارة الأمريكية إلى الإصلاح في العالم العربي على أنه لم يعد شأن داخلي فقط، و لكنه أصبح يهم الولايات المتحدة و العالم لأن عدم الإصلاح هو الذي وفر التربة الخصبة للإرهاب،

– تحول سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة بدلا من الاهتمام بالجزئيات المتعلقة بأمن النفط و أمن "إسرائيل" إلى التركيز على الكليات التي تشمل السياسة و الاقتصاد و الثقافة في منطقة الشرق الأوسط، بل اعتبرت الإدارة الأمريكية أن تشجيع الممارسة الديموقراطية في المجتمعات المغلقة يمكنها أن توفر منظومة من القيم و الأفكار التي تشكل خيارا فعليا لاستبدال النمط المتطرف الذي يظهر اليوم بمظاهر إرهابية موجهة أساسا ضد مصالح الولايات المتحدة[1].

و بعد عام تقريبا على غزو العراق و احتلاله، قدمت الإدارة الأمريكية إلى قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى في جورجيا بالولايات المتحدة التي عقدت في جوان **2004** "مشروع الشرق الأوسط الكبير" ليصبح الشرق الأوسط الكبير يشمل إضافة إلى العالم العربي محيطه القريب (إيران، تركيا، باكستان و أفغانستان) مع تحيز واضح للكيان الصهيوني[2].

1– خصائص مشروع الشرق الأوسط الكبير:

– ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية العربية للسنتين (**2002–2003**) اللذين حددا النواقص الثلاثة و هي: الحرية و المعرفة و تمكين النساء، و هي حالات تعاني منها البلدان العربية و اعتبار هذه النواقص مسؤولة عن التطرف.

– يتكون مشروع الشرق الأوسط الكبير من مقدمة وثلاثة عناوين، و بعد المقدمة تتولى الإحصائيات المروعة التي تصف الوضع الحالي في المنطقة العربية بالكارثي و ذلك كالآتي:

[1]- محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير ، (جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية،2012)، ص ص64-65.
[2]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص270.

- ❖ مجموع إجمالي الدخل المحلي في دول الجامعة العربية أقل من نظيره في إسبانيا.
- ❖ 40% من العرب البالغين أميون تشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- ❖ من المتوقع أن يكون في المنطقة **25** مليون عاطل عن العمل بحلول سنة **2010**.
- ❖ يعيش ثلث العرب على مدخول دون الدولارين في اليوم.
- ❖ بإمكان **1,6%** فقط من السكان استخدام الانترنت و هي نسبة تقل عما عليه في أي بقعة في العالم بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- ❖ لا تشغل المرأة سوى **3,5%** من المقاعد البرلمانية العربية.
- ❖ عبر **15%** من الشباب عن رغبتهم في الهجرة و وجهتهم المفضلة البلاد الأوروبية.

ثم يستعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية و العناوين الثلاثة هي:

- ✓ تشجيع الديموقراطية.
- ✓ الحكم الصالح و بناء مجتمع معرفي.
- ✓ توسيع الفرص الاقتصادية[1].

2- أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير:

- إعادة رسم الملامح و الخصائص السياسية في دول المنطقة كي تصبح أكثر ديموقراطية و انفتاحا، باعتبار أن ذلك يشكل ضمانة أمريكية هامة لعدم تكرار أحداث سبتمبر.

- تعزيز النفوذ الأمريكي و الرغبة الاستراتيجية في السيطرة على العالم.

- إذابة الهوية العربية في مزيج متعدد الجنسيات و الإثنيات يجمع بين العربية و الفارسية و التركية و الإسرائيلية و الأفغانية و الباكستانية، و الهدف من وراء ذلك هو تسهيل فرصة السيطرة الأمريكية على الدول العربية و الإسلامية الكبرى[2].

[1]- عبد القادر رزيق مخادمي، **مرجع سابق**، ص ص60،61.
[2]- محمود حسن علي العفيفي، **مرجع سابق**، ص ص53،54.

– تجميد معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، و وضع عوائق أمام الدفاع المشترك العربي.

– اتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين مما يمكن "إسرائيل" من التغلغل في الدول العربية.

– ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لها.

– ربط "إسرائيل" بمعاهدات و اتفاقيات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي.

– الوجود العسكري الأمريكي البحري و الجوي الكثيف وفقا لمعاهدات و اتفاقيات عربية أمريكية أو بقرارات من الأمم المتحدة.

– التخزين المسبق للأسلحة و المعدات الأمريكية لتسهيل وصول القوات عند الضرورة.

– منع انتشار الأسلحة النووية و إنشاء مناطق منزوعة السلاح و مناطق حظر الطيران لتسهيل التوسع الإسرائيلي[1].

– إشغال الرأي العام و الشعب و النظم العربية و الإسلامية بقضية الإصلاحات المفروضة عليهم لإبعادهم عن القضايا الرئيسية مثل الصراع العربي الإسرائيلي.

– اختراق المجمعات العربية و الاسلامية، بإعلاء ثقافة الفرد و المجتمع ضد ثقافة الدولة، بما يعني إثارة الشعوب ضد النظم الحاكمة، و هذا ما حدث فعلاً عندما اندلعت ثورات الربيع العربي و مازالت في العديد من البلدان العربية و ذلك منذ نهاية عام **2010**.

– تتركز المصالح الأمريكية نحو مصادر الثروة النفطية خاصة منطقة الخليج و ايران و بحر قزوين بما يحقق لها السيطرة الكاملة على سوق النفط العالمي و الاقتصاد العالمي[2].

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص276،277.
[2]- محمود حسن علي العفيفي، **مرجع سابق**، ص ص55،56.

3- ردود الفعل العربية على المشروع:

تميزت ردود فعل الدول العربية على مشروق الشرق الأوسط الكبير و حتى بعض الدول الأوروبية على تحفظاتها على المبادرة الأمريكية، و بدا أن أكثر تلك الدول لا تصدق ما تقوله الولايات المتحدة الأمريكية عن دوافعها و أهدافها من هذه المبادرة، كما أن مضمون هذا المشروع لا يقدم شيئاً ملموساً لتقدم شعوب المنطقة، لأنه مشروع يسعى بكافة الوسائل السلمية و العسكرية لوضع اليد على المنطقة و لمصادرة ثرواتها الطبيعية، و هذا هو السبب الذي شنت أمريكا الحرب من أجله على أفغانستان وعلى العراق[1].

كما قامت السعودية ومصر معاً برفض المشروع الأمريكي المطروح، فقد أكد بيان سعودي مصري صدر عن المحادثات التي أجراها قادة المملكة مع الرئيس المصري في الرياض عقب الإعلان عن المشروع عدم قبول زعماء البلدين لفرض نمط اصلاحي بعينه على الدول العربية و الإسلامية من الخارج، مؤكدين أن الاهتمام بتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يستلزم إيجاد حلول عادلة و منصفة لقضايا الأمة العربية و الاسلامية و على رأسها القضية الفلسطينية و قضية العراق، كذلك أشار البيان الى ان الدول العربية تمضي على طريق التنمية و الاصلاح و التحديث، بما يتفق مع مصالح شعوبها و قيمها و تلبية لاحتياجاتها و خصوصيتها و هويتها العربية .

إن طرح المشروع أدى إلى انقسام الدول العربية حول الموقف من المشروع، و ظهرت أربعة مواقف:

المجموعة الأولى: رفضت المشروع وعلل بعضها سبب الرفض بأنها لم تشارك في صياغته و أنه جاء من الخارج.

المجموعة الثانية: أيدت المشروع و طلبت فتح حوار بناء مع الولايات المتحدة.

المجموعة الثالثة: نادت بالتريث و الانتظار و إجراء الاتصالات مع الولايات المتحدة.

المجموعة الرابعة: تحفظت على المشروع طالبت بإيضاحات و تفسيرات من الولايات المتحدة[2].

---

[1]-عبد القادر رزيق، **مرجع سابق**، ص ص70-73.

[2]- زهير قواس، "مشروع الأوسط الكبير: الأهداف الحقيقية و المواقف العربية"، **شؤون استراتيجية**، ع11،(2004)، ص ص78،79.

كما أعرب مجلس التعاون الخليجي في الدورة الخامسة و العشرون و السادسة و العشرون من القمة الخليجية العربية حرص دول المجلس و جهودها لاستكمال عمليات الإصلاح الجارية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، و أن رؤية المجلس تتطابق مع الموقف العربي و التي تم التعبير عنها في القمة العربية التي عقدت في تونس و التي تنص على:

– أن التطوير و التحديث يكون نابعا من دول المنطقة و ليس مفروضا من الخارج.

– أن لهذه الدول خصوصيات و ظروف لا تتطابق مع الخصوصيات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الدينية مع الدول التي تنادي بالإصلاح وفق منظورها.

– أن التدرج في التطوير و التحديث يؤدي إلى تحسين فرص الاستقرار و الأمن و الرخاء، أما تطبيق الإجراءات بتعجل و دون تخطيط قد يؤدي إلى نتائج عكسية و كارثية[1].

و أخيراً فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير، فهو فصل جديد تجاه المنطقة غايته إضعاف المنطقة و زيادة النفوذ و الهيمنة و السيطرة الأمريكية على مقدرات هذه المنطقة، و بالتالي التحكم في مصيرها. فكانت البداية في أفغانستان ثم تلته العراق و لبنان، و هنا نشير إلى تصريحات كوندوليزا رايس عشية الحرب الإسرائيلية على لبنان عام **2006** إذ تقول: " نرى اليوم ولادة شرق أوسط جديد"، حيث وصفت العدوان الظالم على لبنان بأنه آلام مخاض لولادة شرق أوسط جديد[2].

المطلب الثاني: القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة.

تعد القواعد العسكرية من أهم أدوات الدول في بسط نفوذها الخارجي و تحديد تخوم نفوذها الإقليمي و الدولي و إثبات قدرتها العسكرية، بالإضافة لما تلعبه هذه القواعد من مهام عسكرية و لوجستية و استخبارية[3].

[1]- محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، (القاهرة: دار العلوم للنشر و التوزيع 2010)، ص ص78،79

[2]- الشاهر، **المرجع نفسه**، ص 278.

[3]- رانيا أبو شمالة، "أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية- التواجد و النفوذ"، على الرابط: (2020/05/15)

http://www.Alsiyasat.Com.

و لا يخفى أن الولايات المتحدة الأمريكية اتسمت بالقوة العسكرية الهائلة إذ تمتلك أكثر القوات العسكرية حجما و تقنية، و تستطيع إدارة عملياتها العسكرية في نطاق واسع و بفعالية عالية و هي بعيدة عن حدودها و تتمتع بالاقتصاد الأكبر من بين اقتصاديات الدول، و من داخل حدودها تنبثق اتجاهات اجتماعية و ثقافية تؤثر تأثيرا كبيرا في المجتمعات الأخرى.

كما أنها تحتل مرتبة متقدمة على القوة العالمية، حيث تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيق أهدافها التي تتمثل في إعادة انتشار القوات العسكرية ، تغيير و زيادة عدد القواعد العسكرية ، الحرب على الإرهاب[1].

تكمن أهمية القوة العسكرية الأمريكية كونها تمثل أحد العناصر الأساسية في تحديد مركز الدولة و مكانتها في النظام الدولي، فضلا على ما تمثله من مفتاح للأمن و الاستقرار.

حيث تملك أكبر قوة عسكرية لا يمكن منازعتها بأي دولة، إذ يبلغ عددها نحو **1,483,800** مليون جندي، موزعة على مختلف الصفوف العسكرية، أما من الناحية النووية فهي تعد من الدول الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أو على مستوى ما تتمتع به أسلحته النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية حوالي **15** ألف رأس نووي.

كما تمتلك أكبر عدد من الغواصات النووية **800** غواصة، و تحتفظ بحوالي مليون جندي منتشرة في **4** قارات و حوالي **50** ألف جندي في أساطيل بحرية و هناك حوالي **800** منشأة عسكرية أمريكية في الخارج منها **60** قاعدة رئيسية فضلا عن التزامات قوية بالدفاع عن **31** دولة، و هو ما حتم وضع ميزانيات ضخمة للدفاع من خلال تخصيص نسبة متواضعة جدا من ناتجها المحلي في ميزانيتها العسكرية حوالي **6**% من الدخل القومي في أوساط الثمانينات، و أن ميزانية البنتاغون تساوي الميزانيات العسكرية لأثنا عشر أو خمسة عشرة دولة مجتمعية و بعبارة أخرى انفاق الولايات المتحدة الأمريكية يشكل **40**% إلى **50**% من الإنفاق الدفاعي في دول العالم كافة، فدول الاتحاد الأوروبي تنفق حوالي **140** مليون دولار أما الولايات المتحدة **400** مليون دولار و أن آلتها

[1]- قاسم محمد عبو و آخرون، "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001"، **مجلة السياسات الدولية**، ع26-27، (مارس،2015)، ص104.

العسكرية منتجة أيضا و ليس استغلالية حيث تحتل المرتبة الأولى في تصدير الأسلحة حيث تشكل **20**% من صادرات الأسلحة[1].

منذ أن ورثت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذ الإمبراطوريتين البريطانية و الفرنسية في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية و خاصة بعد حرب السويس (العدوان الثلاثي على مصر) عام **1956**، و هي تضع الشرق الأوسط في صلب المناطق الأكثر حيوية و أهمية لمصالحها الاستراتيجية في العالم، و تعود هذه الأهمية إلى عدة أسباب و هي:

- وجود أكبر احتياطي عالمي للنفط و الغاز.

- قيام الكيان الصهيوني.

- ملتقى ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، إفريقيا)[2].

- تتميز منطقة الخليج العربي بتنوع جغرافي يجعل من مواردها مطمعا للعديد من القوى، فتتميز بالأراضي الشاسعة و امتداد الرؤيا، و تتحكم في أهم الممرات كباب المندب و مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي و خليج عمان، و ممرا لناقلات النفط التي لا غنى لها عن هذا المحور الاستراتيجي الذي يمتد اتساعه غلى حوالي 3 أميال بحرية ما يعني سهولة إغلاقه و السيطرة عليه في حالة نشوب نزاع[3].

- الاستراتيجية الأمريكية البعيدة التي تكرس احتلالها للعراق كقاعدة متوسطة.

- الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط بأنه منبع للإرهاب و يجب تجفيف مصادره.

و تكمن القيمة الاستراتيجية العسكرية للخليج العربي من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية في ربطها لقواعدها العسكرية الممتدة من جنوب شرق آسيا مع قواعد حلف الشمال الأطلسي (الناتو)

[1]- حاكم خليد، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015**، مذكرة ماستر، (جامعة مولاي طاهر: كلية العلوم السياسية، 2015/2014)، ص ص13،14.
[2]- تركي الحمد و آخرون، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص07.
[3]- محمود محمد علي، **التدخل الأمريكي في الخليج العربي**، (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2018)، ص05.

المنتشرة في أوروبا الغربية بما يضمن استمرار حرية حركة السفن و الطائرات الأمريكية من منطقة الخليج العربي و إليها[1].

كذلك أدت تداعيات حرب الكويت عام **1991** و الفترة التالية لها إلى تحول كبير في تشكل الوجود العسكري في الشرق الأوسط باتساع نطاق التسهيلات المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد و محطات و موانئ و مطارات و معسكرات و مراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بواشنطن، ما أدى إلى تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، و قبل أحداث **11** سبتمبر **2001** كانت معظم القوات العسكرية الأمريكية تتمركز في أوروبا و شرق آسيا، لكن ارتفع عدد عمليات الانتشار في الشرق الأوسط و الخليج العربي بشكل كبير خصوصا خلال الهجمات العسكرية الأمريكية في كل من أفغانستان و العراق.

و تستهدف هذه القواعد تحقيق عدة أهداف و هي:

– الحفاظ على الحكومات الموالية لواشنطن و التلويح باستخدام القوة ضد أي دولة تعارض الوجود الأمريكي في المنطقة.

– الحفاظ على أمن "إسرائيل" ضد أي محاولة تهدف إلى حكم جهاد الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المغتصبة في الأرض و الوطن.

– تأمين طرق عبور مصادر الطاقة من المنطقة إلى مختلف مناطق العالم.

– يعتقد الكثير من المراقبين أن العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط تقوم بمهمة خاصة منذ نحو أربعة عقود و حتى الآن تتلخص بمراقبة إيران في مختلف المجالات العسكرية.

– توفير الحماية للمؤسسات التي تعمل على نشر الثقافة المادية الغربية لاسيما الأمريكية في أوساط شعوب المنطقة، و هذا الأمر يمكن ملاحظته بوضوح بعد الغزو الأمريكي للعراق في **2003**.

– دعم الحكومات الديكتاتورية في المنطقة ضد أي محاولة شعبية للإطاحة بها.

[1]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص75.

كما سعت الإدارة الأمريكية إلى زرع حكام عملاء لها في الكثير من دول المنطقة، وظيفتهم الأساسية تقديم تسهيلات للقوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في بلدهم و رفض أي مطالب شعبية لإخراج هذه القوات بحجج و ذرائع مختلفة منها أن هذه القوات تمنع حصول أي هجوم من جانب أي دولة أخرى في المنطقة، في حين أثبتت الوقائع التاريخية بأن هذه القوات لن تبقى ليوم واحد في مجال صدرت لها الأوامر خصوصا إذا ما تعرضت لهجمات من قبل قوى محلية كما حصل في لبنان عام **1982** عندما تم مهاجمة قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) و التي أضفرت عن مقتل و جرح المئات منهم[1]، و كما حصل في الصومال عندما تمكن محتجون من سحل طيار أمريكي في شوارع العاصمة "مقديشو" عام **1993** مما أرغم واشنطن على سحب قواتها بسرعة من هذا البلد[2].

و يعد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي حاليا أضخم وجود مباشر من نوعه تمتلكه الولايات المتحدة في هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فلم يسبق أن كانت منطقة الخليج العربي مسرحا لتجمع ضخم هائل من القوى العسكرية البرية و البحرية و الجوية كالذي تشهده في الوقت الحاضر، مما جعل هذا الوجود يحتل أهمية خاصة و مساحة كبيرة من الاهتمام سواء من حيث حجم هذا الوجود العسكري أو من حيث مستقبله و مداه الزمني و نفقاته و الحساسيات التي يثيرها، بالوقت الذي أكدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عزمها على الاحتفاظ بحجم وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي للتعامل مع مخاطر و تهديدات تبالغ في تصويرها لدول المنطقة، و من أجل ذلك تطرح الإدارة الأمريكية مشاريع عسكرية متعددة مع دول مجلس التعاون الخليجي[3].

---

[1]- الوقت، "أهداف أمريكا من إنشاء قواعد عسكرية متعددة في المنطقة"، على الرابط:
https://alwaght.com/ar:news/67581/
(2020/06/11)

[2]- الوقت، **مرجع سابق**.

[3]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص56.

تتمثل القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي كالتالي:

1- السعودية:

أ- قاعدة جدة الجوية: تقع قاعدة جدة الجوية في الجانب الغربي من السعودية ، و هذه القاعدة مزودة بثلاث بطاريات صواريخ (هوك) و بطاريتي صواريخ (اورليكون) و بطارية صواريخ (كروتيل) و بطارية (شاهين) و كتيبة (اورليكون) و بطاريات (سابر)، و قد أدت هذه القاعدة أثناء حرب الخليج الثانية عام **1991** دورا حاسما في ثلاثة مجالات رئيسية و هي: توفير الانتشار لقوات التحالف العسكري، توفير الدعم و المساعدة لهذه القوات من هذه القاعدة، استخدام هذه القاعدة في عمليات قتالية كبيرة و معقدة.

و يوجد في هذه القاعدة بعثة التدريب العسكري الأمريكية (USMTM) التابعة للقيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) لأغراض التدريب، إذ يقدم أفراد هذه البعثة التدريب و المساعدة لأفراد القوة الجوية الملكية السعودية حول مختلف عمليات الكيران و لاسيما على طائرات النقل (C-130)، إذ تعد قاعدة جدة الجوية موطنا لهذه الطائرات ، علما أن هذه القاعدة ذات طبيعة مزدوجة فهي لأغراض الانتشار الرئيس و لأغراض التدريب. و من الجدير بالذكر أن هذه القاعدة مزودة بكافة المستلزمات الطبية و المرافق الترفيهية[1].

ب- قاعدة الأمير سلطان الجوية: تقع هذه القاعدة في الخرج، و هي مقر القوات الجوية الأمريكية و البريطانية و الفرنسية الآن ، تم تطويرها و توسيعها لاستقرار القوات الجوية الأمريكية[2]، و هي تستضيف 4500 جندي أمريكي و عدد غير معروف من الطائرات، و هذه القاعدة كبيرة جدا إذ تقدر مساحتها بـ 80 ميلا مربعا، و فيها منشآت كبيرة لحفظ الطائرات.

و تحظى قاعدة الأمير سلطان الجوية باهتمام خاص من قبل القيادة العسكرية الأمريكية، لذا عملت على تزويد قواتها الموجودة في هذه القاعدة بمئات الكومبيوترات و بمركز للاستخبارات، كما يوجد في

[1]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص77.
[2]- معتز الديس، "أهم القواعد الأمريكية في منطقة الخليج العربي"، على الرابط:
(2020/07/29)
www.Safsaf.Org/word/2011/nov/183.html

هذه القاعدة عناصر من وكالة اتصالات القوة الجوية الأمريكية (AFCA) و يقع على عاتقها مسؤولية هندسة و تصميم البنية التحتية لشبكة العمل التي تدعم أنظمة القيادة و السيطرة لهذه القاعدة، و تتضمن البنية التحتية لشبكة العمل ثلاث خدمات شبكية و هي: شبكة أنترنت خاصة بالقاعدة، شبكة لمعالجة المعلومات عالية السرية، شبكة لمعالجة المعلومات الخاصة بالقوات الإضافية أو الثانوية.

2- الكويت:

تنتشر أيضا بعض الوحدات العسكرية الأمريكية في دولة الكويت، في قاعدة أحمد الجابر الجوية و جزيرة فيلكا و مطار الكويت الجوي و ميناء الأحمدي، و أهم القواعد[1]:

أ- قاعدة علي السالم الجوية: وهي قاعدة مهمة و صغيرة و مقامة على أرض منبسطة، و يقع على عاتقها مسؤوليات المتابعة و الاستطلاع و السيطرة و الحماية و إدارة العمليات الجوية و توجيه الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية من خلال منظومة "باتريوت" المكلفة بحماية القوات الأمريكية من أي تهديد جوي وفقا لبرامج محددة[2].

ب- معسكر العريفجان: وهو مشروع مشترك بين المؤسسات الهندسية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) و قوات الجيش الأمريكي (ARCENT) و مركز برامج عبر الأطلسي (TAC) و دائرة المشاريع الهندسية العسكرية الكويتية (MEP) و الجيش الكويتي، كما تقوم قوات الجيش الأمريكي بدعم و تقديم المساعدة و المشورة بشأن المعلومات التقنية لكل المهندسين المقيمين في هذه القاعدة[3].

و يبلغ عدد القوات الأمريكية في الكويت **10** آلاف عسكري و حوالي **522** دبابة و معدات لواء مدرعة و حوالي **52** مقاتلة و **75** طوافة أباتشي و وحدات باتريوت.

[1]- حمد محمد آل رشيد، **مرجع سابق**، ص227.
[2]- الشمري، **مرجع سابق**، ص ص82،83.
[3]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص81.

3- البحرين:

هناك وجود مكثف في مملكة البحرين عبارة عن قواعد لوجيستي للقوات الأمريكية المنتشر في محيط المنطقة مثل قاعدة الجفير و تضم ما بين **860** و **1200** عسكري أمريكي[1]، و قاعدة الشيخ عيسى الجوية وهي الحقل الجوي الأمريكي الرئيسي و تستضيف حاليا طائرات الاستطلاع و المخابرات الأمريكية بشكل أساسي[2].

4- قطر:

أ- قاعدة العديد: تعتبر أهم قاعدة عسكرية أمريكية في الخليج، كما أنها أكبر قاعدة جوية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، تضم أطول مدرج و مهبط طائرات في الخليج بطول يصل لنحو **12** ألف قدم يستوعب نحو **120** طائرة، وهي مقر القيادة الوسطى الأمريكية و مركز القوات الجوية المشتركة و مقر قيادة العمليات الخاصة الأمريكية، فضلا عن كونها مركزا مشتركا للعمليات الجوية و الفضائية و الجناح **379** مشاة.

ب- السيلية العسكرية: تعد إحدى المنشآت العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، كانت مركزا للقيادة الوسطى الأمريكية أثناء حرب العراق، و تستدم كمستودع للمعدات العسكرية، فضلا عن تقديم الدعم اللوجيستي، كما أنها مقر لإمداد و تهيئة المعدات العسكرية اللازمة للاستخدام في العمليات العسكرية الأمريكية في كل من العراق و أفغانستان[3].

5- الإمارات العربية المتحدة:

أ- قاعدة الظفرة الجوية: يتمركز في هذه القاعدة مجموعة الإرضاع الجوي (**763**) و مجموعة (**4413**) المؤقتة للإرضاع الجوي المرتبطة بمجموعة الإرضاع الجوي في جنوبي غربي آسيا و مزودة بطائرات (**KC-10**) الخاصة بالإرضاع الجوي لدعم و مساندة الطائرات الحربية الأمريكية، و هي

---

[1]- حمد محمد آل رشيد، **مرجع سابق**، ص ص226،227.
[2]- معتز ديس، **مرجع سابق**.
[3]- محمد إسماعيل، "خريطة القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط"، على الرابط : (2020/06/14)
https://m.youm7.com/amp/2020/1/13/

أكبر قاعدة في أبو ظبي، فالإمارات قدمت دعما كبيرا للولايات المتحدة حيث سمحت لها بنشر الطائرات و استخدام مجالها الجوي و منحها كافة التسهيلات من قواعدها العسكرية و حتى عملية توفير المعدات و الوقود كجزء من عمليات المراقبة على جنوب العراق[1].

بالإضافة إلى مطار إمارة الفجيرة الدولي و ميناء زايد بأبوظبي و مينائي راشد و جبل علي بدبي و ميناء الفجيرة، و يتواجد في دولة الإمارات خوالي **500** جندي أمريكي تقريبا، و بعض طائرات الاستطلاع.

6- سلطنة عمان:

هناك أيضا انتشار للقوات الأمريكية في عمان، بحيث تتلقى تسهيلات عسكرية في ميناء قابوس بمسقط و ميناء صلالة و مطار السبيب و قاعدة مثنى الجوية و قاعدة تيمور الجوية، و تمثل قاعدة مصبرة العسكرية واحدة من أقوى مواقع التمركز العسكري الأمريكي، و يقدر مجموع الوجود العسكري الأمريكي في عمان بحوالي **3000** عسكري من العناصر المختلفة التابعة للقوات الجوية و البحرية الأمريكية[2].

المطلب الثالث: "إسرائيل" و العلاقات مع دول الخليج العربي.

إن حركة "إسرائيل" تجاه منطقة الخليج العربي لم تكن محض مصادفة بل تقع ضمن تصور استراتيجي صهيوني للمنطقة له جذوره التاريخية في الفكر الصهيوني و عبر المشاريع الداعية في بعض منها إلى ضم المنطقة لحدود ما يدعى بـ "إسرائيل الكبرى".

و في الوقت نفسه فإن الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة الخليج ينبع من أهمية المنطقة ذاتها بوصفها جزءا مهما من الوطن العربي تمتاز بموقعها الاستراتيجي المهم فضلا عن ثرواتها الهائلة المتمثلة بمخزونها من الموارد الطبيعية النفط و الغاز، و تتمتع أقطارها بثروات مالية كبيرة جعلت منها سوقا استهلاكية مغرية شكلت و لاتزال عامل جذب و تنافس دولي عليها[3].

---

[1]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص93.
[2]- حمد محمد آل رشيد، **مرجع سابق**، ص227.
[3]- عبد الطيف علي مياح و حنان علي الطائي، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، (دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2002)، ص6.

لعبت الأهمية الجيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي دورا في دفع "إسرائيل" لممارسة دور حيوي في منطقة الخليج العربي، سواء في ظل السلم و الأمن الخليجي أو ظل الصراع و النزاع و الأزمات، و كان لها دور في معظم الأحيان في تزكية و إشعال فتيل النزاع كلما سمحت فرصة للتهدئة أو السير باتجاه الأمن و الاستقرار، فإسرائيل تدرك أهمية منطقة الخليج العربي في دعم الموقف العربي في النزاع العربي– الإسرائيلي، و وجدت في حرب تشرين **1973** و سلاح النفط الخليجي مثالا حيا على ذلك، و أيضا تعتبر أن استقرار الخليج يعني زيادة الوفرة المالية و النفطية في المنطقة على حساب أمنها ناهيك عن خططها المستمرة للتدخل في شؤون الدول الخليجية، و محاولة الحصول على فوائد تجارية و نفطية تعزز من دورها الاقتصادي في الشرق الأوسط عموما، لذا لم تتوان "إسرائيل" عن لعب دور مميز في مختلف حروب الخليج التي شهدتها المنطقة، و المشاركة في صياغة و تحديد المفهوم الغربي الأمريكي لأمن الخليج وفقا للمصالح الإسرائيلية و لو بشكل غير مباشر[1].

و كان دخول "إسرائيل" الأجندة السياسية و العسكرية في العراق يعني بوضوح محاولة لتفكيك كامل لمنظومة الأمن الخليجي، و إحداث هزة كبرى في معادلة الأمن القومي العربي و التوازن العسكري و الاستراتيجي مع "إسرائيل"، خاصة في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام أمني إقليمي جديد توكل لإسرائيل فيه مهمة دور الرادع الإقليمي، و في إطار ذلك الدور فإن "إسرائيل" لن تتردد في الضغط على دول المجلس بأدوات مختلفة[2].

و أثار التحرك الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام **1991** و حتى الآن الإنتباه، بعد أن استغلت تل أبيب المتغيرات الإقليمية و الدولية لصالح هذا التحرك، حيث انتهاء مرحلة القطبية الثنائية في هيكل النظام الدولي، و تحجيم دور القطب السوفييتي في هرم القوة العالمية، ثم حرب الخليج الثانية و الثالثة و انتشار مفاهيم كالعولمة و احترام حقوق الانسان و تفعيل الديموقراطية، خصخصة الاقتصاد و التجارة و الانتشار المذهل لأجهزة الاتصالات و وسائل الاعلام كشبكة المعلومات الدولية، و في اطار تلك التحولات برز التحرك الإسرائيلي كمتغير إقليمي

[1]- عبد المحسن لافي الشمري، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي و تحدي الوحدة**، رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية، 2012/2011)، ص65.
[2]- أحمد شكارة، **مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي و سياسات الأمن لديها**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2010)، ص35.

مهم تجاه دول التعاون، ذلك أن هذا التحرك يبغي النفاذ إلى عمقها الجغرافي و جعلها بمثابة سياج أمني خاضع لسيطرتها سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر[1].

تقوم استراتيجية "إسرائيل" الثابتة على منع أية دولة عربية على ركائز متكاملة للقوة، و هذا الأمر ينطبق على الجميع و ليس على دول الطوق فقط، ف"إسرائيل" بنت تصورها على التفوق العسكري على الجميع، فلما وجدت أن للقوة المسلحة حدودا راحت تطرح مشروع الشرق الأوسط الذي يراد منه أن تقود "إسرائيل" المنطقة برمتها اقتصاديا و سياسيا و عسكريا، لذا فإن تل أبيب ستحاول محاربة أية دولة خليجية تسعى إلى بناء قدرات اقتصادية فوق العادة أو حيازة إمكانيات عسكرية كبيرة، كما تعارض دوما حصول دول الخليج على أسلحة متقدمة، إلا بشروط قاسية و مجحفة، في مطلعها عدم استخدامها في الهجوم على إسرائيل أو إهدائها لأية دولة عربية تدخل في حرب معها[2].

إن جوهر استراتيجية التطبيع في الفكر الإسرائيلي هو إحداث تغيير على الجانب العربي، يبدأ بضرورة تقبل "إسرائيل" في المنطقة العربية كحقيقة واقعة، و يمتد إلى تقييد قدرات العرب العسكرية و تغيير معتقداتهم السياسية من أجل تحقيق السلام و ليس تعزيزه فقط، مما يعزز بالنتيجة أمن "إسرائيل"[3].

و على مستوى حركة "إسرائيل" في منطقة الخليج العربي يمكن ملاحظة خطوات ملموسة قد حدثت على طريق التطبيع بين هذا الكيان و عدد من العواصم الخليجية، فإسرائيل حاضرة اليوم في الخليج العربي من خلال مكتب تمثيل تجاري و معرض منتوجات و أحيانا موجود حيثما توجد المؤتمرات و اللقاءات الاقتصادية و السياسية في الخليج العربي.

و يمكن إرجاع هذا التطور الذي أدى إلى تسريع وتيرة التقارب الخليجي – الإسرائيلي إلى عدة أسباب و عوامل أبرزها:

---

[1]- جاسم يونس الحريري، **السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة**، (دار الجنان للنشر و التوزيع، 2013)، ص5.

[2]- عمار علي حسن، **"**جوانب الارتباط بين أمن الخليج و الصراع العربي- الإسرائيلي**"**، **مجلة آراء حول الخليج**، ع46، (2008)، ص25.

[3]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص221.

– الخلل الكبير في موازين القوى بين أطراف الصراع، فقد كان الوضع الفلسطيني في أضعف حالاته و كذلك الوضع العربي العام و من ثم فهو لا يملك أية قدرة على الاحتفاظ و لو بقدر بسيط من شروطه.

– استقلالية القرار السياسي الخارجي و لاسيما قطر و سلطنة عمان عن النظام الإقليمي العربي بصورة عامة و عن دول الخليج العربي بصورة خاصة.

– الضغوط الأمريكية المتزايدة على الدول العربية و لاسيما الخليجية لتطبيع العلاقات الاقتصادية و السياسية مع "إسرائيل".

فقد كانت حرب الخليج الثانية و انهيار الاتحاد السوفييتي من أهم الدوافع وراء انطلاق عملية التسوية العربية – الاسرائيلية، فضلا عن تعاظم الحضور العسكري و السياسي الأمريكي في منطقة الخليج العربي مما سهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض تسويتها لأزمة الشرق الأوسط بالصورة التي وضعتها، فمنطقة الخليج العربي تعد في مقدمة الدوائر الإقليمية التي أولتها مراكز بحوث "إسرائيل" اهتماما واسعا منذ مدة مبكرة تعود إلى بداية تحوله إلى كيان سياسي رسمي في منتصف القرن الماضي، فقد أدركت الاستراتيجية الإسرائيلية الدور المهم الذي تسهم به دول الخليج العربي و المسماة (بدول الأطراف) في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي، إذ تمثل هذه المنطقة عمقا سوقيا و اقتصاديا لدول المواجهة مع هذا الكيان من ناحية الأرض و الشعب و الموارد، لاسيما القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية، و إن دول الخليج العربي قد قدمت دعمها المستمر للقضية الفلسطينية و دول المواجهة و بشكل خاص الدعم المادي و العسكري و السياسي، كما أن عددا من دول الخليج قد وفرت فرصا جيدة للوجود الفلسطيني و دعمه[1].

و بعد انتهاء حرب الخليج الثانية و البدء بالمسيرة السلمية تضاعفت أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الإسرائيلية، و أخذت تحتل مكانة مهمة في كل المشاريع و التصورات و الترتيبات الأمنية المستقبلية.

[1]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص ص221،222.

لذلك حاولت "إسرائيل" الدخول إلى المنطقة و تطوير علاقاته مع دول هذه المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية خدمة لمصالحه، لاسيما أن منطقة الخليج العربي تتمتع بالعديد من المزايا الاستراتيجية و الاقتصادية[1].

فمنذ اتفاقية أوسلو **1993**، بدأت "إسرائيل" في إقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، و في عام **1994** أعلن المجلس وقف المقاطعة الاقتصادية المفروضة على الشركات و البضائع الإسرائيلية ما أسفر عن تأسيس علاقات و مؤسسات تجارية كما قامت بعض خطوط الطيران الخليجية بتخفيف القيود المفروضة على المسافرين و البضائع القادمة من "إسرائيل"، و منذ اشتداد الصراع بينها و بين إيران، سعت دول الخليج إلى تطوير علاقاتها مع "إسرائيل" لإيمانها منها بالدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة العبرية في مواجهة الخطر الإيراني الذي يهدد كليهما، و سعت "إسرائيل" غلى التغيير من سياسات علاقاتها الخارجية مع بعض دول الخليج من السر غلى العلن[2].

كما تسارعت في الآونة الأخيرة وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية و دولة الاحتلال الإسرائيلي، و تراوحت خطوات التطبيع بين لقاءات و زيارات و نشر مقالات في صحف إسرائيلية و غيرها، ففي أكتوبر **2019** قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأول زيارة علنية إلى سلطنة عمان، و في السابع عشر من الشهر نفسه شارك وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش في المؤتمر الافتراضي السنوي للجنة اليهودية – الأمريكية، و ألقى كلمة قال فيها "إن التواصل مع إسرائيل مهم و سيؤدي لنتائج أفضل من مسارات أخرى اتبعت في الماضي"[3]، و قد أصدر رئيس دولة الإمارات مرسوما يلغي قانونا صدر عام 1972 بشأن مقاطعة "إسرائيل"، و تسارعت الإمارات و "إسرائيل" في تطبيع العلاقات الرسمية بينهما منذ 13 أوت، حيث تم الإعلان عن

---

[1]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق** ، ص223.

[2]- منية فاضل، "دول الخليج و إسرائيل "، على الرابط:
(2020/08/02)
https://gulfhouse.org/posts/author/author708/

[3]- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، "التطبيع العربي الخليجي مع "إسرائيل": على الرابط:
(2020/08/20)
https://www.almodon.com/author/ec735111-79e4-4827-6094

التوصل لمعاهدة سلام بينهما برعاية أمريكية[1].

فالزيارات الأمنية و السياسية المتبادلة باتت أمرا معهودا، كما أن الفعاليات الرياضية و المؤتمرات التي تشارك فيها "إسرائيل" على أرض الخليج لم تعد أمرا مستغربا و لن يكون آخرها مشاركتها المرتقبة لحضور معرض إكسبو **2020** الدولي في أكتوبر القادم في الإمارات المتداول بخصوص هذه المشاركة أنه تم الاتفاق على رفع العلم الإسرائيلي و السماح بجميع المعروضات الإسرائيلية في مرافق أبوظبي، بما فيها الفنادق و المعارض[2].

و لفتت هيئة البث الإسرائيلية العامة إلى أن العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج، و لا سيما الإمارات العربية المتحدة لأنها تعد من أكثر الدول الخليج انفتاحا على "إسرائيل"، تزدهر على صعيد التعاون الأمني و العسكري و السياسي، و من شأن الاتفاق بين الدولتين تحسين مكانة "إسرائيل" السياسية في الأمم المتحدة، أما على الصعيد الاقتصادي، فإن ذلك سيتيح أمام رجال الأعمال و الشركات الإسرائيلية تسويق نفسها في دولة الإمارات العربية المتحدة، و تكريس التعاون في مواجهة لإيران وفق الهيئة.

و قالت الإذاعة الإسرائيلية التي استلهمت نشرتها الصباحية المطولة في السابعة صباحا بالتوجه بالعربية بعبارات "صباح الخير لسكان الإمارات من أورشليم القدس، نبارك لكم الاتفاق التاريخي"، إن البحرين ستكون الدولة المقبلة التي ستقيم علاقات مع "إسرائيل"، و إن هناك دولا أخرى مثل سلطنة عمان التي زارها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين و زوجته و رئيس الموساد العام الماضي[3].

---

[1]- عربي، لماذا تتسارع الإمارات و "إسرائيل" في تطبيع العلاقات؟ ، على الرابط:
(2020/08/22)
www.bbc.com/arabic/amp/inthepress-53964166

[2]- وفاء العم، "التطبيع الخليجي مع "إسرائيل": عوائد غير مضمونة"، على الرابط:
(2020/08/20)
https://www.almayadeen.net/amp/articles/article/1398236/

[3]- نضال محمد وند، "توقعات أمريكية إسرائيلية بتطبيع 3 دول عربية علاقاتها مع الاحتلال على خطى الإمارات"، على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/
(2020/08/18)

و يبدو التعاون السعودي الإسرائيلي محتشما، و لطالما وضعت السعودية شروطا عسيرة للتعاون مع "إسرائيل" تتمثل في رضوخ تل أبيب لمبادرة السعودية للسلام في الشرق الأوسط[1]، فالسعودية ترغب في التطبيع مع "إسرائيل" و لكن موقعها كحام للمقدسات الإسلامية يضعها في حرج هذا ما يدفعها وضع شرط التسوية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين، لأن إقدام الرياض على اتفاق سلام مع "إسرائيل" قبل أي تسوية حقيقية للملف الفلسطيني[2]. كما رفضت البحرين فكرة وجود علاقات تجارية مع "إسرائيل" معللة موقفها بـ"إقامة دولة فلسطين المستقلة"، كما كانت لقطر و عمان مبادرات أولية تجاه "إسرائيل"، لكن كلا البلدين أغلقا مكاتب التمثيل التجاري بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة عام **2009**، فعمان رغم إغلاق تمثيليتها التجارية في تل أبيب بقي التعاون البيني في مجالات حيوية قائما مثل مشروع تحلية المياه في سلطنة عمان الممول من "إسرائيل" بثلاثة ملايين دولار لإقامة مركز إقليمي للأبحاث و تحلية المياه في الخليج. و تعتبر الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تعترف قط بوجود دولة "إسرائيل"، و يحظر القانون الكويتي على الكويتيين التعامل مع الإسرائيليين أفرادا و شركات، و غالبا ما تكرر مقاطعة الوفود الكويتية لـ"إسرائيل" في المحافل الدولية[3].

و هكذا نجحت "إسرائيل" و بمساعدة أمريكية في سحب دول الخليج العربي نحو مسيرة التسوية، و لاسيما أن الأخيرة لا تحبذ الحرب مع "إسرائيل" خوفا على مصالحها و سياساتها الداخلية لذا سارعت إلى تطبيع علاقاتها مع هذا الكيان[4].

[1]- منية فاضل، **مرجع سابق**.
[2]- وفاء العم، **مرجع سابق**.
[3]- فاضل، **مرجع سابق**.
[4]- مصطفى الشمري، **مرجع سابق**، ص224.

المبحث الثالث: واقع العلاقات الأمريكية السعودية بعد وصول الرئيس ترامب و تأثيره على مستقبل لخليج العربي.

بعد فوز ترامب برئاسة الولايات المتحدة بدأت الأمور بخصوص السياسات الأمريكية تعود إلى طبيعتها في الشرق الأوسط بشكل متسارع، فيما انتقل ملف عودة العلاقات الأمريكية السعودية إلى شكله التقليدي كحليف موثوق إلى صدارة اهتمامات تلك السياسة.

و مع وصوله البيت الأبيض في جانفي **2017** وضع ترامب على قائمة أولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، العثور على أرضية لعلاقات ثنائية و استراتيجية منسجمة مع بلدان المنطقة ضمن إطار أكثر واقعية في التعاطي مع تهديدات مشتركة من طرف نفوذ إيران، و تنظيمات إرهابية ك "داعش" و "القاعدة".

بنى الرئيس الأمريكي استراتيجيته تجاه منطقة الخليج العربي على ثنائية استثمار العلاقات مع الدول الغنية مثل السعودية لتعزيز الاقتصاد الأمريكي، و إعادة دور الولايات المتحدة في المنطقة بعد تراجعه في عهد أوباما[1].

اختار ترامب زيارة السعودية في أول رحلة خارجية له، و زادت العلاقة بين الإدارة الأمريكية و السعودية رغم المواقف المعارضة في الكونغرس بسبب حرب اليمن، و بعدها مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

المطلب الاول: قضية مقتل خاشقجي.

قُتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي بطريقة وحشية في **02** أكتوبر **2018**، داخل القنصلية العامة لبلاده في اسطنبول على أيدي أفراد ينتسبون إلى أجهزة أمن الدولة السعودية.

قامت تركيا بحراك دبلوماسي مكثف و ناجح في إطار المسؤولية الملقاة على عاتقها في القانون الدولي من أجل الكشف عن ملابسات الجريمة و تحديد مرتكبيها، بدورها اطلعت وكالة الأناضول

[1]- "العلاقات الأمريكية السعودية: برود في عهد أوباما و دفئ يعود مع ترامب"، على الرابط: (2020/08/15)
https://www.aa.com.tr/ar/

الرأي العام في تركيا و العالم على جميع التطورات المعلقة بالجريمة[1]، و قد نجحت تركيا في توظيف ما لديها من أدلة على عملية اغتيال الخاشقجي و تمكنت من حشد الرأي العام الدولي ضد الرياض[2].

أثارت قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال الخاشقجي جدلاً كبيراً داخل الولايات المتحدة الأمريكية على أثر الانقسام الذي ظهر بين تيارات المؤسسات الحاكمة الأمريكية، الكونغرس و البيت الأبيض و دوائر صناع القرار لدى وزارتي الخارجية و الدفاع و وكالة الاستخبارات (سي أي إيه) حيث ظهر الخط العام للدبلوماسية الأمريكية بين مدافع عن نظام الحكم السعودية من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب و بين الكونغرس الأمريكي الممثل بحزبيه الجمهوري و الديمقراطي و التي تزعمت قضية خاشقجي في الضغط على الرئيس الأمريكي بغية الكشف عن المتورطين في القضية و محاسبتهم دون استثناء حتى إن قاد ذلك لرأس الهرم في المملكة العربية السعودية، و لعل المبعث الهام الذي كان مولدا لردود فعل ديناميكية لكلا التيارين هي تركيا التي مارست دور المحرك لكل مواقف المجتمع الغربي من خلال الاعتماد على سياسة التسريبات الجنائية على دفعات، و هو ذات الأمر الذي ولد تضارب في الروايات للأجنحة الأمريكية من جهة و المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، و مع استمرار كل طرف في محاولة إثبات صحة موقفه من منطق الحفاظ على العلاقات و المصالح تحولت مسألة خاشقجي إلى قضية دولية و رأي عام، و فتحت أبوابا على الأطراف المنخرطة بعد استحضارهم و توظيفهم لقضايا و ملفات تتعلق بالسياسات الإقليمية و المحلية كحصار قطر و حرب اليمن و صفقات التسليح و غيرها من القضايا التي تم ربطها مع أزمة خاشقجي و التي أخذت أبعادا إقليمية ألقت بظلالها على سير العلاقات الأمريكية السعودية[3].

أقر مجلس الشيوخ الأمريكي بشقيه الجمهوري و الديمقراطي في ديسمبر **2018** قرار يربط مباشرة اسم ولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان بالمسؤولية عن عملية اغتيال خاشقجي، و من ثم و بعد يومين فقط قدم مجلس الشيوخ الأمريكي أيضا مذكرة للمطالبة بإلغاء كل المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى السعودية لدعمها في حربها في اليمن[4]، و رغم مرور المذكرة في مجلس

[1]- شنول قازانجي، **جمال خاشقجي جريمة قتل**، منشورات وكالة الاناضول -48- انقرة
[2]- سينيزيا بيانكو، **الخليج في 2019: المعضلات الأمنية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2019)، ص 5
[3]- يمان دابقي، **مرجع سابق**.
[4]- بيانكو، **المرجع نفسه**.

النواب إلا أن ترامب استخدم الفيتو لوقفه، و رأى بأن قطع المساعدات العسكرية عن السعودية يضر بالمصالح القومية الأمريكية.

و عن إمكانية فرض واشنطن عقوبات على الرياض بسبب قضية اغتيال الخاشقجي قال ترامب "إذا كان سيتم شكل من أشكال العقوبة أو أمر قد نقرر القيام به، إذا كان هناك ما سنقرره فأنا أفضل ألا نقوم كإجراء عقابي بإلغاء أعمال بقيمة **110** مليارات دولار، ما يعني **600** ألف وظيفة" في إشارة إلى صفقة تسليح ضخمة أبرمتها الولايات المتحدة مع السعودية[1].

في **06** ديسمبر **2018**، قدم الأعضاء الجمهوريون في مجلس الشيوخ الأمريكي "ليندسي غراهام" و "ماركو روبيو" و "تود يونغ"، و الديمقراطيون "داين فينستين" و "إيد ماركي" و "كريستوف كوونس"، مشروع قرار إلى المجلس لإدانة ولي العهد السعودي بجريمة قتل الخاشقجي، و قالوا في مشروع القرار إنهم متأكدون بنسبة كبيرة من اشتراك ابن سلمان في الجريمة، و جاء في مشروع القرار أن الطاقم الذي نفذ جريمة القتل يخضع لسيطرة ابن سلمان، و أن هذا الأمر يشير إلى أن ولي العهد على رأس خطة جريمة القتل الشنيعة، و في هذا الأمر قال السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام " منذ اليوم الأول لا أصدق أن **15** شخصا أو مهما كان العدد، توجهوا إلى تركيا و قطعوا معارضا مهما لولي العهد من دون علم و أمر هذا الأخير".

و في **13** ديسمبر **2018** وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع القرار، و طالب حكومة الرياض بمحاسبة كافة المتورطين في الجريمة و تحميل ولي العهد المسؤولية، في الوقت ذاته راوغ ترامب في محاولة منه لإنقاذ ولي العهد و إبعاد الحادثة عنه و أكد ذلك بقوله " أن الذين قتلوا خاشقجي هم ربما قتلة مارقون" و قال أيضا "تحدثت مع ولي العهد السعودي و قد نفى علمه بأي شيء حول ما جرى في مبنى القنصلية السعودية بتركيا"[2].

[1]- "دونالد ترامب يعتبر تفسيرات الرياض بشأن مقتل خاشقجي جديرة بالثقة"، على الرابط:
(20 /07/ 2020)
https://amp.france24.com/ar/20181020

[2]- شنول قازنجي، **مرجع سابق**.

و بعد إعلان النيابة العامة السعودية عن تبنيها موقفا رسميا عن مقتل خاشقجي، أعرب ترامب حينها ثقته بالسعودية التي شددت على محاسبة المجرمين و تقديمهم للعدالة مقابل نفي كل التهم الموجهة للأمير محمد بن سلمان.

و بخلاف كل الرهانات المتوقعة في تحقيق حدة العداء الغربي تجاه النظام السعودي إلا أنها لم تفسر إلا عن المزيد من الضغوط على الرئيس ترامب وصلت آخرها لاتهام مباشر من وكالة المخابرات الأمريكية (سي أي إيه) للأمير محمد بن سلمان بضلوعه المباشر بقتل خاشقجي، و سبب التقرير إحراجا كبيرا للرئيس ترامب و للنظام السعودي حتى وصل المطاف بترامب لرمي الذرائع نحو "إسرائيل" التي دخلت على الخط و أعلنت عن حرصها على حماية أمن السعودية و الحفاظ على العلاقات التي تربطها بالمنطقة، الأمر الذي دفع ترامب بنهاية المطاف إلى تبني مطلب "إسرائيل" و أعلن بشكل علني ضرورة استقرار المملكة و نظامها حرصا على أمن "إسرائيل"، لذا فإن التركيز على مواقف ترامب و تفاعله في قضية خاشقجي بالتوازي مع الموقف السعودي يظهران مدى رهان الطرفان الأمريكي و السعودي على الحفاظ على العلاقات الثنائية، فترامب يرى في محمد بن سلمان شريكا استراتيجيا في تمرير سياسات بلاده و تنفيذها في الشرق الأوسط بما يتعلق باحتواء إيران و حل القضية الفلسطينية و محاربة الإرهاب[1]، و يرى ترامب أن المزيد من الإجراءات لإضعاف ولي العهد السعودي الشريك في مواجهة تهديدات إيران يمكن أن تساهم في تدمير الاستراتيجيات الأمريكية بما فيها العقوبات للحد من نفوذ إيران في المنطقة و في مضيقي هرمز و باب المندب، و ستظل حاجتها للسعودية قائمة في شراكة استراتيجية تبدو في العقل السياسي الأمريكي أكبر من تخريبها لمقتل صحفي سعودي بأوامر من ولي العهد أو من دونه[2].

تحولت قضية خاشقجي إلى مادة خصبة في التراشق الأمريكي المحتمل في أثناء الانتخابات الرئاسية، و جعل الديمقراطيين هذا الملف ذخيرة للنيل من ترامب السعي للحفر عميقا في تفاصيل حملة ترامب الرئاسية و البحث في مزاعم التدخل السعودي و الإماراتي في العملية الانتخابية، و قياسا على ذلك، فإن مركز محمد بن سلمان السياسي لدى الاتحاد الأوروبي تهاوى نحو الحضيض في

[1]- يمان دابقي، **مرجع سابق**.
[2]- عبد الأمير روبح، "أمريكا و السعودية: خلاف في العلن و وفاق في السر"، على الرابط: (2020/07/13)
https://amp.annabaa.org/arabic/reports/18607

أعقاب قضية مقتل خاشقجي، خاصة على مستوى الرأي العام الأوروبي، و على الرغم من أن العلاقات الدولية المتوترة لن تسمح بطرد محمد بن سلمان من منصبه في خط خلافة ولاية العهد، لكنها أثرت على السياسات السعودية الدولية و الإقليمية عام 2019[1]، و رغم مساعي ولي العهد لمقاومة الضغوط التي يتعرض لها بجانب الدعم الكبير من ترامب لترميم الصورة، لا تزال مؤسسات واشنطن ترى في مقتل خاشقجي ذريعة منطقية لإعطاء السعودية صورة قائمة تستحق المقاطعة و الإدانة[2].

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من التدخل العسكري السعودي الإماراتي في اليمن.

أولا– عاصفة الحزم: مثل سقوط العاصمة اليمنية صنعاء بيد جماعة الحوثي المعروفة باسم "أنصار الله" نقطة تحول في الصراع الدائر في اليمن منذ اندلا ع الثورة في فيفري **2011** و ازداد المشهد تعقيدا مع انقلاب الحوثيين و حليفهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح على الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي، و دفع حكومته إلى الاستقالة عقب اقتحام دار الرئاسة في جانفي **2015**، و ازدادت حدة الصراع مع محاولة الحوثيين و حليفهم الإقليمي إيران الهيمنة على اليمن و تحويله إلى محطة أخرى تهدد أمن دول الخليج و استقرارها، وقد أدت هذه التطورات إلى ردود فعل إقليمية حادة تمثلت بتدخل عسكري قام به تحالف "عاصمة الحزم" الذي ضم عشر دول بقيادة السعودية.

انطلقت عاصفة الحزم في **26** مارس **2015** قبيل ساعات من اقتحام الحوثيين مدينة عدن الجنوبية، و التي اعتمدها الرئيس عبد ربه منصور الهادي بعد هروبه من الإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون، و هو ما أعاق مساعي الحوثيين للحسم عسكريا، و ألغى مفاعيل "إعلانهم الدستوري" الذي أصدروه بعد استقالة عبد ربه منصور بمنزلة أمر واقع لا فكاك منه، كما جاءت العاصفة قبل أيام قليلة من توقيع اتفاق الإطار في لوزان بين إيران و الغرب، بما هو خطوة نحو اتفاق نهائي حول البرنامج النووي الإيراني، قد ينطوي على تداعيات سلبية على دول الخليج العربي لجهة إطلاق يد إيران في الإقليم أو السكوت عن نفوذها المتنامي، حيث تزامنت التطورات السابقة مع

[1]- سينيزيا بيانكو، **مرجع سابق**، ص6.

[2]- نون بوست،"عام على الاغتيال....طيف خاشقجي يلاحق السعودية رغم جهود ترميم الصورة"، على الرابط: (2020/07/22)

https://www.noonposte;com/content/29598

وصول قيادة جديدة في السعودية أوحت و من خلال مؤشرات عدة أنها لن تسير على نهج السياسة الخارجية التقليدية، و بأن أولوياتها الخارجية تختلف لجهة وضع مواجهة التمدد الإيراني في المشرق العربي بدلا من التركيز على مواجهة حركات الإسلام السياسي في عدد من بلدان الربيع العربي[1].

رتبت السعودية تحالفا عشريا يضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان، باكستان، مصر، الأردن، المغرب، السودان، و هكذا بدأ التدخل العسكري في اليمن بشكل مفاجئ يوم 2015/03/26 ما تسمى بعملية عاصفة الحزم، و ذلك عن طريق غارات جوية على مواقع عسكرية و مخازن أسلحة تقع تحت سيطرة الحوثيين و القوات العسكرية الموالية للرئيس المخلوع علي عبد الله الصالح.

يتضح إجمالي المشاركة المعلنة في العملية في موجتها الأولى **185** طائرة مقاتلة، من بينها **100** طائرة سعودية و التي تحشد أيضا **150** ألف مقاتل، و وحدات بحرية على استعداد للمشاركة إذا تطورت العملية العسكرية، و شاركت الإمارات بـ **30** مقاتلة، و الكويت بـ **15**، و البحرين بـ **15**، و شاركت قطر بـ **10** طائرات[2]، بالإضافة إلى الأردن التي شاركت بـ **6** طائرات، و المغرب بـ **6** طائرات، و شاركت السودان بـ **3** طائرات[3].

استمدت قوات التحالف مشروعية إعلان حربها على جماعة الحوثي من خلال أربعة مصادر قانونية هي:

1- المادة **51** من ميثاق الأمم المتحدة، و التي تنص على أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد الأعضاء.

---

[1]- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،" اليمن بعد العاصفة" ، الدوحة، 25 أفريل 2015، ص ص1-8.
[2]- محمد سالم الراشد، "دول الخليج: تباين في الرؤى و الإدارة و الإرادة و الاستراتيجية"، **مجلة رؤية تركية**، ع03،(2015)، ص27.
[3]- مركز الإمارات للدراسات و الإعلام، "عاصفة الحزم: تحالف 10 دول يضرب الأطماع الإيرانية"، على الرابط:
(2029/07/23)

https://www.emasc-uae.com/news/tag/140

2- معاهدة الدفاع العربي المشترك، و وفقا لهذه المعاهدة تلتزم جميع الدول العربية بمساعدة أي دولة عضو تتعرض لتهديد أو اعتداء بجميع الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية.

3- الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث أقرت قمة مجلس التعاون الخليجي في دورتها الثلاثين التي عقدت بالكويت في **15** ديسمبر **2009**، الاستراتيجية الدفاعية، مما شكل نقلة نوعية في التعاون الدفاعي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي و ترسيخ بناء القوة الذاتية.

4- الطلب الرسمي الذي تقدم به الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور في الرسالة التي وجهها لقادة دول الخليج العربية، بتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل و التدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري، لحماية اليمن و شعبه من العدوان الحوثي.

أما عن الأهداف التي أريد تحقيقها من عملية "عاصفة الحزم" تتمثل في التالي:

- ردع إيران كقوة إقليمية و منعها من بسط هيمنتها على اليمن، من أجل جعلها منصة لنفوذها انطلاقا من جنوب شبه الجزيرة العربية، لاسيما بعد أن نجحت طهران في التغلغل في دول عربية أخرى بشكل مباشر كما في العراق و سوريا، و غير مباشر من خلال حلفائها في لبنان.

- وقف تمدد جماعة الحوثي في اليمن، و منعها من الاستيلاء على "مدينة عدن"، و على "باب المندب" الذي يعتبر شريان الحياة لكل من ميناء العقبة الأردني و قناة السويس المصرية.

- إعادة الشرعية إلى مؤسسات الدولة اليمنية التي استولى عليها الحوثي بعد اعتماده الإعلان الدستوري الذي يعد بمثابة انقلاب على الشرعية في البلاد.

- إجبار جماعة الحوثي على العودة إلى طاولة الحوار، وفق المبادئ التي اتفق عليها الفُرقاء اليمنيون في المبادرة الخليجية التي وقعت في الرياض في نوفمبر **2011**[1].

لم تتوقف محاولات التحالف العربي، تحديداً الإمارات التي أنشأت قوات ميليشيا مسلحة في المحافظات الجنوبية لمواجهة الحوثين، بقوات يفوق عددها قوام الجيش الحكومي، حيث كشفت

[1]- جمال عبد الله، **السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم و مواقف الدول الخليجية منها** ،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015) ص ص4-5.

مصادر إماراتية عن تدريبها لأكثر من **90** ألف عنصر مسلح في الجنوب، كما خلقت لهم كيانا سياسيا و هو المجلس الانتقالي الجنوبي الذي اسسته عام **2017**[1].

شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة و دعمت بقوة الميليشيات الانفصالية الجنوبية مثل قوات الحزام الأمني و الحركات السياسية مثل المجلس الانتقالي الجنوبي لتعيد بذلك فتح جبهة تصدع قديمة داخل البلاد، و بدأت الإمارات و السعودية مع نهاية **2017** بزيادة منسوب انخراطهما في المنطقة عبر إنشاء قوات النخبة المهرية على غرار قوات الحزام الأمني الممولة من قبل الإمارات، و قد كان الهدف المعلن لكل من الإمارات و السعودية في منطقة المهرة هو مكافحة انشطة التهريب، و تحديداً تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين، و مع ذلك لا يمكن فصل السعي للتأثير على سواحل المهرة عن المصالح السعودية و الإماراتية الأخرى، بما في ذلك تطوير مرافئ الميناء الجديد و البنى التحتية للطاقة، يأتي هذا السعي في سياق الاستراتيجية البحرية لأبوظبي التي تتطلع إلى إقامة جسر نحو شرق إفريقية و بالأخص نحو إريتيريا و جمهورية أرض الصومال و دولة الصومال، حيث للإمارات موطئ قدم فعلي على الأرض هناك[2].

ثانيا– الموقف الأمريكي: تقع اليمن في إطار جغرافي مهم و حيوي لمصالح الولايات المتحدة، و هي تبدي اهتماما بالسيطرة على مضيق باب المندب الذي يمر عبره كل يوم **4,7** مليون طن من النفط الخام، لذلك حرصت الولايات المتحدة منذ اندلا ع الأزمة على أن تكون قريبة من جميع الأطراف المتحاربة في اليمن.

منذ بدء العمليات العسكرية في اليمن دعمت الولايات المتحدة الحرب ضد اليمن، و قد أثنى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري على العمليات العسكرية التي تخوضها السعودية هناك، كما أشار إلى أن بلاده تدعم التحالف الذي تقوده السعودية من خلال مشاركة المعلومات الاستخبارية و الإسناد اللوجيستي إلى جانب المساعدة في عمليات التحديد و الاستهداف، فقد أنشأت الولايات المتحدة غرفة عمليات مع السعودية (خلية التخطيط المشترك) لتنسيق العمليات العسكرية و الاستخبارية في

[1]- خالد الحمادي، "التحالف السعودي الاماراتي يكمل عامه الخامس في تدمير اليمن"، على الرابط: (2020/06/22)

https://www.alquds.co.uk/

[2]- سينزيا بيانكو، **مرجع سابق**، ص5.

اليمن و توفير الدعم الأمريكي لتزويد طائرات التحالف بالوقود في الجو و التبادل المحدود للمعلومات.

كما قررت الولايات المتحدة في أفريل **2015** توسيع دورها في عمليات "عاصفة الحزم" لتشمل مشاركة واشنطن في اختيار الأهداف التي تضربها طائرات التحالف، إلى جانب الإسهام في تفتيش السفن و محاولة اعتراض شحنات الأسلحة الإيرانية التي قد تكون متوجهة إلى اليمن، من جهة أخرى شنت الولايات المتحدة هجمات صاروخية على مقاتلي تنظيم القاعدة في اليمن، و ذلك انطلاقا من اعتقادها بأن إيران تقوم بتزويد جماعة الحوثيين بالأسلحة و المستشارين و بدعمها مقاتلي تنظيم القاعدة في اليمن أيضا.

إن الإدارة الأمريكية ترى أن اليمن مسرح الحرب المفتوح للمواجهة مع إيران، و لذلك فمنذ مجيء إدارة ترامب إلى السلطة زادت دعمها المقدم إلى التحالف بقيادة السعودية في الحرب على اليمن، و بحسب تصريحات مسئولين أمريكيين فإن الدعم الاستخباري و اللوجيستي الذي يقدمه البنتاغون للرياض و أبوظبي ازداد بشكل ملحوظ مع مجيء إدارة ترامب، كما عمدت إدارة ترامب إلى رفع الحظر المفروض عن بيع صفقة الأسلحة الأمريكية للرياض و البالغ قدرها **1,3** مليار دولار.

كما جاء الدعم الأمريكي للسعودية خلال زيارة ترامب للسعودية و عقد اتفاقيات بقيمة **480** مليار دولار في مختلف المجالات، و قد استحوذت صفقات السلاح وحدها مبلغ **110** مليار دولار، فضلا عن إعلان الإمارات في فيفري **2017** عن عقد صفقة أسلحة قيمتها **3** مليار دولار[1].

في نفس الوقت، فإن هذه الحرب التي طال أمدها أثارت الكثير من الغضب تجاه استمرارها داخل الكونغرس الأمريكي من الدعم الأمريكي اللامحدود للرياض و أبوظبي في اليمن حيث يتعرض لضغوط من منظمات المجتمع المدني.

[1]- شيماء حسن، "تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن"، على الرابط:
(2020/06/22)
https://caus.org.lb/ar/

و في سبتمبر **2019** كانت اللقاءات السعودية الأمريكية مستمرة و متزايدة مع إعلان الحوثيين تبني استهداف معملي النفط لأرامكو في "بقيق" و "خريص" السعوديتين، و أدى إلى توقف نصف إنتاج السعودية من النفط الذي أدى بدوره إلى اضطرابات في أسواق النفط، و التقى مسئول ملف اليمن و نائب وزير الدفاع السعودي الأمير "خالد بن سلمان" بـ "مايك بومبيو" وزير الخارجية الأمريكي في واشنطن إلى جانب لقاءات مستمرة بين مسئولين أمريكيين و سعوديين في الرياض لبحث المشاورات مع الحوثيين.

أما من وجهة النظر الأمريكية على السعودية الانتقال من الحالة العسكرية مع الحوثيين إلى الحالة الدبلوماسية خصوصا مع انتقال الإمارات إلى ذات الاستراتيجية في جوان **2019**، و تعتقد واشنطن أن احتمال إجراء محادثات في الوقت الراهن أكبر من السابق، إذ يستفيد الجميع الأمريكيون و الحوثيين و السعودية من محادثات خفض التصعيد، إذ أن ذلك سيعني تخفيض الحوثيين لهجماتهم على السعودية وتهدئة على الحدود، لكن ذلك سيعني التفكير في خطط الأمريكيين و الأمم المتحدة لإزاحة الرئيس عبد ربه منصور من منصبه و هو ما ترفضه الرياض في الوقت الحالي على الرغم من المبررات الأمريكية بشأن هشاشة سيطرة الحكومة الشرعية على مناطق نفوذها، و لكن بدون رضا السعودية لا يمكن لهذه المحادثات أن تنجح.[1]

و بالنظر إلى مبادرات واشنطن بين **2016-2018** يمكن معرفة طبيعة هذه المبادرة:

أ- مبادرة كيري: قدم جون كيري المبادرة في أوت **2016** بعد عقده اجتماعا مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بمدينة جدة بالسعودية بحضور وزير بريطاني و مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد شيخ أحمد لمناقشة سبل إيقاف الحرب المستمرة في اليمن، و كشف جون كيري خطوطا عريضة بشأن خطته لتسوية النزاع باليمن، قائلا أنها تشمل في المرحلة الأولى تشكيلا سريعا لحكومة وحدة وطنية و تقاسم السلطة بين الأطراف، و انسحاب القوى العسكرية من صنعاء و غيرها من المدن، و تسليم جميع الأسلحة الثقيلة بما في ذلك الصواريخ الباليستية و قاذفاتها إلى طرف ثالث محايد.

[1]- شيماء حسن، **مرجع سابق**.

ب– مبادرة ماتيس/ بومبيو: في أكتوبر **2018** و بعد لقاءات مبعوث الأمم المتحدة الأمريكية إلى اليمن "مارتن غريفييث" مع "مايك بومبيو" وزير الخارجية الأمريكي، و جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، دعا الرجلان إلى إنهاء القتال و عن سُبل وقف الحرب في اليمن و تصور بلادهما لحل الأزمة و إيقاف الحرب، أبرز نقاط المبادرة كالتالي[1]:

– يوقف الحوثيون إطلاق الصواريخ و الطائرات المسيرة على السعودية و الإمارات، و بعد ذلك سيكون على التحالف وقف الغارات الجوية التي تستهدف الحوثيين في المناطق السكينة[2].

– عمل منطقة حدودية منزوعة السلاح بين اليمن و السعودية.

– سحب الأسلحة الكبيرة مثل الصواريخ الباليستية من اليمن.

– منطقة حكم ذاتي للحوثيين في شمال اليمن من أجل أن يتركوا إيران و يكون صوتهم مسموعاً[3].

ثالثا: نتائج التدخل العسكري السعودي الإماراتي على اليمن:

– تدمير البنية التحتية لليمن و تقسيمها إلى دويلات متناحرة في الشمال و الجنوب و الوسط.

– إن التدخل السعودي الإماراتي، دفع باليمن إلى التمزق و إلى ساحة صراع إقليمية و تصفية حسابات بين السعودية و إيران، و أفرغ القضية اليمنية من محتواها الحقيقي.

– عدم تحقيق اليمنيين أيا من أهدافهم للتحرر من قبضة جماعة الحوثيين، و لم يجنوا سوى تجييش الشارع و الاقتتال بعضهم ضد بعض، و الدفع نحو تقسيمه إلى طوائف و مجموعات عديدة، و حصد سقوط عشرات الآلاف من القتلى و الجرحى اليمنيين من الجانبين الحكومي و الإنقلابي.

---

[1]- مركز ابعاد للدراسات و البحوث، **"لعبة امريكا الخطرة بين الحوثيين و السعودية"**، على الرابط: (2020/07/03)
https://abaadstudies.org/news-59820.html.

[2]- مركز أبعاد للدراسات و البحوث، **مرجع سابق.**

[3]- خالد الحمادي، **مرجع سابق.**

– إن التدخل العسكري السعودي الإماراتي أدى إلى فشل عودة الشرعية لليمن و أجهضت كل المحاولات المستميتة للمقاومة و الجيش الوطني في تحرير المناطق و المحافظات التي سيطرت عليها جماعة الحوثي[1].

المطلب الثالث: مستقبل منطقة الخليج العربي في ظل الأوضاع الجديدة.

كثيرة هي تلك التحديات التي تواجه منطقة الخليج العربي، ليس فقط فيما تواجهه من أطماع إيرانية ولا حتى فيما تعيشه من أزمة مع أكثر الأعضاء فاعلية فيها، و إنما نتيجة التداخلات أيضا فيما بينها مع دول المنطقة التي تعيش الأزمات و منها اليمن، بالإضافة إلى ما تواجهه من تحولات ديمقراطية في المنطقة و ما تحمله تلك الديمقراطية من إفرازات و انعكاسات[2].

أولا– التهديد الإيراني: تعد أطماع إيران و رغبتها في السيطرة على المنطقة و الهيمنة على مقدراتها من أبرز التهديدات التي تواجهها دول الخليج العربي، و ذلك بسبب نزعة إيران التوسعية الفارسية و توجهاتها النووية، و تشجيعها للتطرف الديني، و إثارتها للأقليات الشيعية ضد حكومات دول مجلس التعاون لخلق حالة التوتر و زعزعة الاستقرار في هذه الدول، كما أن تحالفها مع كل من سوريا و حزب الله اللبناني يعد وسيلة إضافية لابتزاز دول الخليج العربي[3]، كما أن امتلاكها لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج و ذلك من خلال:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، إذ أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون للشمال أو للشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى، و في الشمال هناك روسيا، و بالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب[4].

---

[1]- ماجد هديب، "إستشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحديات المفروضة و المتغيرات العربية و الدولية"، على الرابط: (2020/06/30)
www.Democraticac.de/51756

[2] - ماجد هديب، **مرجع سابق**.

[3]- عبد الفاتح علي السالم الرشدان، **الأمن الخليجي: مصادر التهديد و استراتيجية الحماية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم و النشر، 2015) ص 63

[4]- وسام العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟**، (دمشق: دار سوريا الجديدة للطباعة و النشر، 2013) ص 345.

الثانية: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران و الأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران بضرب القواعد الجوية و القطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربي، و هو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة من إيران و الولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعيق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية و الولايات المتحدة، لأنه إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير النفط من المنطقة، فضلا من أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، و من ثم على استقرار الأسواق النفطية و هو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الذي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، و من ناحية أخرى قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد[1].

و من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية– الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس الخليج التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، و في ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعيق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج و ذلك لعدة اعتبارات تتمثل في إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب و إنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي، بالإضافة غلى سعي دول مجلس التعاون الخليجي لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد و أن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات

[1]- عدنان أبو ناصر، "الملف النووي الإيراني من التأسيس إلى التسيس"، **مجلة الفكر السياسي**، ع46-47، (2013)، ص149.

بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية و منها إيران، و أول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها[1].

يعد البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز المخاطر و التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي فقد خلق البرنامج فرض وقائع جديدة لا في سباق التسلح في المنطقة، بما يشكل تهديدا حقيقيا للمصالح القومية لدول الخليج، كما أن الاتفاق النووي بين إيران و الدول الغربية لم يضع حلولا للتحديات التي تواجه أمن دول مجلس التعاون الخليجي، بل يمكن اعتباره مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين دول مجلس التعاون و إيران، و بالتالي فإن ما تردد من أن الاتفاق النووي من شأنه تحقيق الاستقرار الإقليمي في المنطقة أمر ليس صحيحا، حيث أن ذلك الاتفاق يعد مؤسسة للدور الإقليمي السلبي لإيران، و يبقى الأثر المباشر لإرادة إيران من امتلاكها للبرنامج النووي من خلال سعيها في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج العربي، و هذا ما يزيد من معضلة التوصل إلى صيغة متفق عليها للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي و ذلك في ظل غموض النوايا الإيرانية، و استمرار الخلاف ما بين إيران و دول الخليج العربي حول ما يتعلق بالترتيبات الأمنية في المنطقة و عدم التدخل الإيراني بشؤون دول المنطقة[2].

ثانيا– تداعيات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي: جاءت الأزمة اليمنية لتمثل عبئا على دول مجلس التعاون الخليجي، و ذلك في ظل تحولات إقليمية و دولية جعلت للأزمة اليمنية تداعيات على دول الخليج العربي، و مع تطور الملف النووي الإيراني و فشل الأوضاع الداخلية في اليمن، و في ظل تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية و أيضا التقدم الحوثي المسلح في اليمن و تمكنه من أغلب مفاصل الدولة اليمنية و تداعياتها على دول الخليج[3].

---

[1]- إياد رشيد محمد الكريم، "أمن الخليج في ظل التحدي الإيراني"، **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، ع10، (2017)، ص17.

[2]- أميرة أحمد حرزلي و آخرون، **أثر المتغيرات الإقليمية و الدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية، 2020)، ص ص108،109.

[3]- عمرو صبحي، "تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011"، على الرابط: (2020/07/12)

https://democraticac.de/

و قال تقرير المجلس الأوروبي أن الحرب في اليمن أدت إلى تشققات في التحالف العربي الذي تقوده السعودية و أوجدت انقسامات داخل مجلس التعاون الخليجي، و أن صناع السياسة راقبوا عن كثب ظهور خلاف واضح بين السعودية و الإمارات[1]، و من ناحية وجود تقاطع في الأهداف و الاساليب و الاستراتيجيات و الأدوات العسكرية و الاقتصادية التي تخدم مصالحهما كل ذلك عبر اليمن.

اعتماداً على عدة مؤشرات و دراسات و تحليلات يمكن حصر مستقبل تحالف الإماراتي السعودي في سيناريوهات هي:

– سيناريو المواجهة: استمرار الخلاف و الوصول لمعركة بين القوتين، و هو سيناريو مستعبد للخسائر الكبيرة لكلا الطرفين.

– سيناريو خفض التعاون: و يتحقق عبر التغاضي عن الخلافات و التركيز على الأهداف المشتركة و محاولة تحقيقها دون إلحاق الضرر بمصالح الطرف الآخر.

– سيناريو زيادة التعاون: هو السيناريو المشروط ببقاء النظام في اليمن موالي للسعودية و محاولة توحيد الأجندات بين الطرفين حول مستقبل اليمن.

– سيناريو تفكك التحالف: فبناءاً على مؤشرات تلك الخلافات قد تؤدي إلى تفكك التحالف إمّا عبر الانسحاب الإماراتي أو الطرد السعودي، و هذا السيناريو مستبعد الحدوث فلكل طرف أهدافه التي لا يستطيع التنازل عنها و هو التنازل الذي سيكلف الكثير للطرفين كما سيعد انتصار للحركة الحوثية.

– سيناريو استمرار الوضع القائم: استمرار الوضع كما هو و بقائه على حالة سيكون سيناريو لصالح الإمارات أكثر.

[1]- المجلس الأوروبي: "الحرب على اليمن تسببت بتشقق دول الخليج"، على الرابط:
(2020/07/12)،
www.almawqeapost.net.

– سيناريو تراجع النفوذ الإماراتي: إذا زادت تعقيدات الصراع على مستوى الأطراف أكثر فأكثر و يؤدي إلى زيادة حجم الخسائر المادية و العسكرية و احتمالية تحول المواقف الإقليمية المنافسة للإمارات و التي تتقاطع مع أهدافها كتركيا و قطر و لإيران و عمان و السعودية[1].

و يمكن تحديد تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

– تهديد استقرار دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن نجاح الحوثيين في التماسك و الاحتفاظ بالمناطق التي يسيطرون عليها يمكن أن يغير معادلة التيارات الشيعية في منطقة الخليج ككل، فبروز الشيعة بهذه القوة في اليمن يجعل دول الخليج في مرمى أهداف الحركة الحوثية، كما يمثل تصاعد سيطرتهم دافعا لإذكاء النعرة الطائفية و عمليات التقسيم التي آلت إليها العديد من دول المنطقة.

– عدم استقرار اليمن و سيطرة الحوثيين يمكن أن يترتب عليه العديد من التداعيات الجيوسياسية و الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتحكم اليمن بموقعه الجغرافي في مضيق باب المندب التي تمر عبره تجارة الخليج مع الدول الغربية لا سيما النفط، كما أن اليمن يمثل حاجزا لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية و التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة.

– يمثل اليمن فرصة استراتيجية لإيران، فإذا قامت دولة حوثية مستقلة في الجنوب أو استمرت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء سيكون لإيران موطئ قدم استراتيجي مهم و مباشر على مضيق هرمز إلى بحر العرب، و كذلك موقع اليمن المميز على طريق الملاحة الدولية من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، و بالتالي الإضرار بالمصالح الخليجية و الغربية في المنطقة[2].

ثالثا– الأزمة القطرية و تداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك: إن الدور الإقليمي المتزايد لدولة قطر أصبح يشكل تهديدا لاستمرار التعاون الأمني الخليجي، خاصة بعد تبني قطر لسياسة إقليمية تتعارض مع مصالح مجلس التعاون الخليجي، مما خلق حالة من التنافس بين دول المجلس تقودها السعودية و الإمارات من جهة، و قطر من جهة أخرى، و التي أفضت إلى أزمة

[1]- أميرة أحمد حرزلي و آخرون، **مرجع سابق**، ص ص128،129.
[2]- محمد مقروف، **المتغيرات الإقليمية و الدولية و تأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2016)، ص ص178،179.

حقيقية في أعقاب فضيحة القرصنة الالكترونية في 23 ماي2017، بلغت تداعياتها مجالات إقليمية و دولية واسعة.

بدأت أزمة قطر في 23 ماي 2019 بعد التسريبات التي بثت عند اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية المتعلقة بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني و تأزمت بعد اتهام صحيفة واشنطن بوست الإمارات أنها وراء جريمة القرصنة الالكترونية و سعيها إلى تحجيم دور قطر الإقليمي و التحريض على استهدافها أمنيا و سياسيا[1]، و على إثر هذا قامت الدول الأربعة و المتمثلة في السعودية و الإمارات و البحرين و مصر بمقاطعة و حصار قطر و ذلك منذ 05 جوان 2017 إلى حين استجابة قطر لمطالبها و المتمثلة في إغلاق قناة الجزيرة و قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران و طرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، و الامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران، و إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر و إيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة، و قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين و مجموعات أخرى منها حزب الله، و أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي و العربي و قيامها بتفعيل اتفاق الرياض عام 2013 و اتفاق الرياض التكميلي علم 2014، و يبدو أن هذه الأزمة كانت متوقعة، و ذلك بالنظر إلى عدة أسباب يعود بعضها إلى خلافات تاريخية سابقة بين الدول الخليجية، و بعضها إلى فشل مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التعاون المشترك[2].

أظهرت قطر قدراتها المرنة في التعامل مع الحصار المفروض عليها، فقد نجحت قطر في تجاوز العزلة الاقتصادية و السياسية عير الاستفادة من مواردها المالية و ما تمتلكه من موارد للطاقة، مع دعم من البلدان الآسيوية و الأوروبية، و مع ذلك فإن القوى الفاعلة أوروبيا و آسيويا أعطت بالكاد الأولوية للقضية الخليجية، في حين كانت مقاربة الولايات المتحدة للمسألة مشوشة و متناقضة[3].

[1]- سامية بن يحي، "تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج"، على الموقع: العربي، (2020/07/16).
https://democraticac.de/

[2]- أميرة أحمد حرزلي و آخرون، **مرجع سابق**، ص321.
[3]- سينيزيا بيانكو، **مرجع سابق**، ص6.

أضحت الأزمة القطرية تشكل أكبر تحدي لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، سواء تعلق الأمر بقوة ردع الجزيرة أو نظام الدفاع الصاروخي الخليجي، مما يثير العديد من التساؤلات حول آفاقه المستقبلية في ضوء التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة خصوصا التهديد الإيراني.

إن استمرار الأزمة الخليجية سيفتح المجال إلى التدخل الخارجي من خلال إقامة نظام دفاعي غربي يتكفل بحماية الأمن الخليجي و المصالح الغربية في ظل غياب الاتفاق على محددات الأمن الخليجي بين دول مجلس التعاون، كما أن تجاهل بحث أسباب عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج و تحديدا الصيغ المناسبة لاستيعابها من شأنه تراكم الأزمات و بروز مشاكل إقليمية جديدة و تعقد جهود بناء الثقة المتبادلة.

إن الخلافات الخليجية ستؤثر على القضايا الإقليمية، فالمسائل الأمنية الناشئة في المنطقة المجاورة لمجلس التعاون الخليجي يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على هذا الأخير بسبب القرب الجغرافي، الأمر الذي يدفع بها إلى تحمل مسؤولية مباشرة و أخذ زمام المبادرة في تعزيز الأمن و الاستقرار الإقليمي الذي يعتبر ضرورة لأمن دول مجلس نفسها.

إن الدفاع الخليجي المشترك أضحى أكثر من ضرورة و ذلك بالاستفادة من التطورات الحاصلة بالمنطقة، و البحث عن آليات جديدة لتفعيله أو على الأقل الحفاظ على مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي، خاصة و أن المقاربة التكاملية باتت ذات أهمية كبيرة كمدخل لتحقيق الأمن الإقليمي.

على دول مجلس التعاون الخليجي و بما تمتلكه من مقومات أن ترفع مستوى خطابها الاستراتيجي من أجل مواجهة التحديات لصالح قضايا دول الخليج[1].

[1]- أميرة أحمد حرزلي و آخرون، **مرجع سابق**، ص337.

خلاصة و استنتاجات:

إن منطقة الخليج العربي هي محط أنظار دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، لما تتمتع به من مصادر الطاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي على أقل اعتبار، لذا سوف تبقى هذه المنطقة محط صراعات و تنافس تلك الدول على خيرات هذه المنطقة و بما لها من أهمية فائقة من زاوية حركة النقل العالمي و التجارة الدولية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من وراء وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي إلى إنجاز مجموعة من المهام التي تمثل ثوابت استراتيجية بعيدة المدى لا يمكن التنازل عنها، و لقد نجحت الولايات المتحدة إلى حد كبير في إنجاز تلك المهام لا سيما بعد أن دخلت بنقل عسكري و اقتصادي و سياسي كبير في هذه المنطقة.

عجز مجلس التعاون الخليجي عن لعب دور فعال في مجال تحقيق الأمن الإقليمي، فلم تتمكن الدول الأعضاء فيه من وضع تصور جماعي منسجم و موحد و تبني سياسة أمنية مشتركة، و ذلك بسبب غياب إرادة سياسة فعلية لهذه الدول لتحقيق ذلك، نتيجة التنافس و كثرة الخلاقات بينهما و إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة على حساب المصالح الأمنية المشتركة، فبعد أن كان الدافع الرئيسي من تأسيس هذه المنظمة هي مواجهة الخطر الإيراني، اشتد الخلاف بين الأعضاء المنظمة و قطر، مما دفع هذه الأخيرة إلى التقرب من إيران.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر العلاقات السعودية الأمريكية طويلة الأمد و قائمة على المصالح المتبادلة و قادرة على الصعود في وجه التقلبات الجيو سياسية و تعاقب الرؤساء و الملوك، و رغم الاختلاف الجوهري في العادات و التقاليد الثقافية بين البلدين، إلا أن الولايات المتحدة و السعودية عززتا علاقتهما التكافلية القائمة على البترودولار و على الضمانات الأمنية منذ بداية السبعينيات، و يجب ألا نتفاجأ إذا ما فشل حظر ترامب لدخول المسلمين إلى أمريكا و استمرار تعليقاته المهيمنة المعادية لهم في زعزعة العلاقة الأمريكية السعودية، ففي العلاقات السعودية الأمريكية يفوق الاقتصاد و الأمن على القيم و الأعراف الاجتماعية و حقوق الإنسان و حقوق الجنسين، إلى جانب طائفة من الأسباب الأخرى، و تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الأمريكية السعودية كانت توصف بانها علاقات استراتيجية تقوم على المنافع و تأمين إمدادات الطاقة بأسعار زهيدة في مقابل ذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الحماية للنظام الحاكم في السعودية، و قد مرت هذه العلاقات بأزمات عديدة أهمها تلك التي جاءت نتيجة هجمات **11** سبتمبر **2001** ، أثر سلبا على هذه العلاقات، و جاءت الضغوطات و التهديدات الأمريكية للسعودية، و منها ضرورة تبني الإصلاحات و الانفتاح السياسي و تجفيف منابع الإرهاب و حل الجمعيات الخيرية، و توقيف دعاء القنوت في المساجد و غيرها، لكن هذه الضغوطات الأمريكية باتجاه الإصلاحات كان الهدف منها هو الحصول على تنازلات من المملكة بما فيها تسهيلات للأمريكيين للحصول على البترول بأثمان زهيدة، و تقديم تنازلات فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي كمبادرة الملك عبد الله خلال مؤتمر القمة العربية في **2004**، إلا أن العلاقة بين البلدين بدأت صفحة جديدة بعد وصول الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب إلى الحكم عام **2017**، إذ توجت هذه البداية بزيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى البيت الأبيض عام **2017**، حيث أكد ترامب على دعمه لتطوير البرنامج الأمريكي-السعودي الجديد الذي يهتم بالطاقة و الصناعة و البنية التحتية و التكنولوجيا، و في أكتوبر 2018 وضعت قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي الولايات المتحدة في موقف صعب، حيث أن ترامب تربطه علاقات شخصية و رسمية قوية مع محمد بن سلمان و تعهد ترامب بالوصول إلى نهاية القضية، كما أثارت هذه الحادثة عديدا من التساؤلات حول تداعياتها على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية.

فالسعودية تمتاز بأهمية اقتصادية و سياسية كونها عضو في دول مجلس التعاون الخليجي، و عضو في الجامعة العربية و الأمم المتحدة، و في حركة عدم الانحياز، و رابطة العالم الإسلامي.....، كما أن موقعها الجغرافي المتوسط لدول الخليج و الطل على البحر الأحمر و المسيطر على العديد من المنافذ البحرية الهامة جعل منها قوة سياسية كبيرة في المنطقة و في العالم بأسره، كما ساهمت بشكل فاعل في حل الخلافات في البيت العربي و مساندة القضايا العربية الكبرى و في قضايا و أزمات العالم، بالإضافة إلى قدرتها الاقتصادية الهائلة التي مكنتها من الإقدام على تلك الأمور، و لها تأثير كبير على باقي دول الخليج العربي، و هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام الأمريكي بها و بدول الخليج عموما.

فمنطقة الخليج العربي تضم موارد كثيرة ذات أهمية لاقتصاد الولايات لمتحدة الأمريكية، مما يعزز من موقعه قبالة الاقتصاديات العالمية المنافسة، و على رأسها: النفط و الغاز الطبيعي، فضلا عن استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي و التي أسهمت هي الأخرى بتعزيز الاقتصاد الأمريكي، لذا أصبحت منطقة الخليج العربي في صلب الأمن القومي الأمريكي، و محور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي الذي تمتاز به جعلها ذات أهمية في إدراك و فكر مخططي و صناع القرار الأمريكي، لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف هذه المنطقة بما يخدم مصالحها.

إن تطبيع الإمارات و إسرائيل هو بدء مباشرة بين اثنين من أكبر القوى الاقتصادية في الشرق الأوسط، من شأنه أن يؤدي إلى النهوض بالمنطقة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، و تعزيز الابتكار التكنولوجي و توثيق العلاقات بين الشعوب، و نتيجة لهذا الانفراج الدبلوماسي و بناءا على طلب الرئيس ترامب و بدعم من دولة الإمارات ستتفوق "إسرائيل" عن خطة ضم أراضي فلسطينية وفقا لخطة ترامب للسلام، و ستنضم الإمارات و "إسرائيل" إلى الولايات المتحدة لإطلاق أجندة استراتيجية للشرق الأوسط لتوسيع التعاون الدبلوماسي و التجاري و الأمني، كما أعلن ترامب في 11 سبتمبر 2020 أن البحرين وافقت على تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" بعد التطبيع الإماراتي في خلال 30 يوما، في حين لا يمكن استبعاد قيام السعودية بتطبيع علاقتها مع "إسرائيل" بشكل رسمي على غرار الإمارات و البحرين، فإن فرض هذا الاحتمال يضل ضئيل في المستقبل المنظور، من جانبها ستكتفي "إسرائيل"

بالفوائد الكبيرة التي ستنجم عن التطبيع الضمني مع السعودية، و خاصة الشراكة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات الإيرانية بالمنطقة.

أما بالنسبة للإمارات و البحرين فإن تحولهما إلى العلاقات الرسمية مع "إسرائيل" قد يجلب فوائد كبيرة لهما، بما في ذلك امكانية توفير مقاتلات أمريكية من طراز(أف 35) للإمارات، ناهيك عن علاقة أوثق مع الإدارة الأمريكية، و بالتالي فإن مزيج التطبيع الضمني و الصريح هو صيغة رابحة مع خاسر رئيسي واحد فقط هم الفلسطينيين.

بغض النظر عن الحكم على سياسات الرئيس الأمريكي في الشرق الأوسط، كان ترامب هو الذي ضغط بقوة على الإمارات و البحرين بشأن التطبيع الصريح، و بالرغم أنه من غير المرجح أن تؤدي اتفاقيات السلام التي تم توقيعها في البيت الأبيض إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي، لكن هذا أقل أهمية بكثير لإدارة ترامب مقارنة بالفوز الاستراتيجي و السياسي الذي رحب به الكونغرس و جميع الشخصيات الرئيسية و الجماعات اليهودية الأمريكية في ضوء كل هذا، سيكون لدى القادة السعوديين سبب مقنع للتعاون الوثيق مع إدارة ترامب إذا فاز في الانتخابات، و بالتالي قد تزداد احتمالات قبولهم لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل".

يمكن القول أن التحول إلى التطبيع الصريح بين السعودية و "إسرائيل" سيقلب ميزان القوى الإقليمية إلى نقطة تزيد من المخاوف الإيرانية، ما يزيد من تعقيد قضية اليمن في الوقت الحالي، و قد يؤثر على مستقبل القضية الفلسطينية، لا يبدو أن السعودية مستعدة لتصعيد هذه التوترات مع إيران إلى حد الصراع الفعلي.

و يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– أهمية المملكة العربية السعودية لدى صناع القرار الأمريكان في التوجهات الجديدة تجاه المنطقة، باعتبار الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس ترامب بع فوزه بالانتخابات الرئاسية مباشرة كانت نحو المملكة العربية السعودية.

– تعزيز التعاون الاقتصادي و العسكري بين السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستثمارات الكبيرة و العقود التجارية الضخمة التي استفادت منها الولايات المتحدة في مقابل استفادة السعودية من صفقات اسلحة أمريكية ضخمة.

– الترابط العضوي ما بين حماية المصالح الأمريكية، و الحفاظ على أمن و سلامة المملكة و التنسيق الأمني المستمر، و الوجود العسكري شبه الدائم.

– أهمية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، لا ينبع مع كونه استراتيجية أمريكية لحماية مصالحها فقط، و لكنه يحمل ذات الطابع في حماية خلفاء الولايات المتحدة لمواجهة ظهور أية قوة راديكالية معادية تهدد المصالح الغربية و الإقليمية.

– استفادة النظام السياسي السعودي في عهد الرئيس الأمريكي ترامب من دعم أمريكي سياسي، سواء على صعيد الجبهة الداخلية و مشاكل الأسرة الحاكمة و نظام الحكم، و وقوف الولايات المتحدة مع الملك سلمان و ولي العهد ابنه محمد بن سلمان و هو ما أوجد حالة من الاستقرار السياسي النسبي، أو الصعيد الخارجي من خلال السماح بالتدخل العسكري السعودي الإماراتي في اليمن.

– تورط النظام السعودي و اهتزاز صورته لدى الغرب في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي بطريقة وحشية بمقر السفارة السعودية بتركيا، حيث بقي هذا الملف أداة ضغط كبيرة في يد الولايات المتحدة تبتز بها ولي العهد و النظام السعودي في كل مرة.

– اعتبار الرئيس ترامب السعودية شريكاً استراتيجياً في إحلال السلام في المنطقة و محاربة التطرف و الإرهاب.

– الترتيبات السياسية و الأمنية الجديدة التي عرفتها المنطقة و التي تمثلت أساسا في حملات التطبيع المتتالية لدول الخليج مع "إسرائيل" لا سيما الإمارات و البحرين و بمباركة أمريكية، و التي تمهد لتطبيع خليجي و سعودي كامل يلوح في الأفق و تحولات عميقة من الناحية الاستراتيجية على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا–باللغة العربية:

الكتب:

1- آغا حسين وآخرون، **قضايا الخليج العربي، سلسلة الدراسات الاستراتيجية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1982.

2- ابو غزالة حسن عقيل ، **الحركات الأصولية– الإرهاب و الشرق الأوسط إشكالية العلاقة**، دمشق: دار الفكر، 2002.

3- ادريس محمد السعيد ، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

4- اسماعيل محمد صادق ، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، القاهرة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2010.

5- الأعظمي وليد حمدي ، **العلاقات السعودية الأمريكية و أمن الخليج في وثائق غير منشورة**، بيروت: دار الحكمة، 1992.

6- التميمي عبد المالك خلف ، **التبشير في منطقة الخليج العربي– دراسة في التاريخ الإجنماعي**، الكويت: شركة الكاظمة للنشر، 1982.

7- الحريري جاسم يونس ، **السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة**، دار الجنان للنشر و التوزيع، 2013.

8- الحمد تركي و آخرون، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

9- الرشدان عبد الفاتح علي السالم ، **الأمن الخليجي: مصادر التهديد و استراتيجية الحماية**، بيروت: الدار العربية للعلوم و النشر، 2015.

10- الشاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

11- الشمري مصطفى ، **عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**، القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2012.

12- الشملان أسعد صالح و آخرون، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام**، الرياض: مؤسسة الإصطفاء للطباعة،1419هـ.

13- العقاد صلاح ، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1983.

14- العكلة وسام ، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟**، دمشق: دار سوريا الجديدة للطباعة و النشر، 2013.

15- الغريري أرشد مزاحم ، **تطور العلاقات العراقية الأمريكية**، بغداد: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013.

16- الغريري أرشد مزاحم ، **الإتفاقيات الأمنية العسكرية العربية الأمريكية و أثرها على الأمن القومي العرب**ي، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2012.

17- القباع عبد الله سعود ، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، 1986.

18- المخادمي عبد القادر رزيق ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

19- النحال محمد سلامة ، **الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك و وواشنطن و انعكاساتها الاقليمية و الدولية**، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2007.

20- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية، الأردن**، دار زهران للنشر و الطباعة، 2010.

21- النيرب محمد ، **أصول العلاقات السعودية الأمريكية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.

22- بطرس بطرس غالي، عيسى محمود حبري، **المدخل إلى علم السياسة**، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1956.

23- جبار سوسن، **الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية**، الأردن: دار المعتز،2016.

24- جريسون بنسون لي ، **العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط**، ت: سعد هجرس، بيروت: القاهرة: سينا للنشر، 1991.

25- دسوقي عيسى السيد، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الأحمدي لنشر و التوزيع، 2009.

26- ولد أباه السيد، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالية الفكرية و الاستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

27- ولد محمد محمد محمود ، **الهجمة المضادة الصليبية: جذور هجمات الحادي عشر من سبتمبر و تداعياتها**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011.

28- زهر الدين صالح، **موسوعة الإمبراطورية الأمريكية: المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية**، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.

29- حتى ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

30- حرزلي أميرة أحمد و آخرون، **أثر المتغيرات الإقليمية و الدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية، 2020.

31- كولي جون ، **التحالف ضد بابل**، ت: ناصر عفيفي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

32- مراد خليل علي ، **تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947**، بغداد: جامعة بغداد، 1979.

33- ملين محمد نبيل، **علماء الإسلام: تاريخ و بنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر و الحادي و العشرون**، ت: محمد سالم و عادل عبد الله، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2011.

34- عبد الطيف علي مياح و حنان علي الطائي، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2002.

35- نافع إبراهيم ، **انفجار سبتمبر بين العولمة و الأمركة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2003.

36- سنبل سميرة أحمد ، **العلاقات السعودية الأمريكية: نشأتها و تطورها 1931-1975**، السعودية: جامعة ام القرى، 1998.

37- غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية**، بيروت: معهد الانتماء العربي، 1989.

38- سيد محمد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، ط2، 2001.
39- عطوان عباس فاضل، **العلاقات السعودية التركية 2002-2010**، القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2015.
40- علي محمود محمد، **التدخل الأمريكي في الخليج العربي**، مصر: دار الوفاء دنيا لطباعة و النشر، 2018.
41- عوض محسن، **العلاقات العربية- الأمريكية في التسعينيات**، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2002.
42- فاسيليف ألكسي، **تاريخ العربية السعودية**، ت:جلال ماشطه، السعودية: دار التقدم، 1986.
43- شكارة أحمد، **مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي و سياسات الأمن لديها**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2010.
44- تشومسكي نعوم ، **الدول المارقة ... حكم القوة في الشؤون الدولية**، ت: محمد علي متي، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2003)
45- غليون برهان ، **العرب و تحولات العالم: من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، بيروت، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2003.

ثانيا-باللغة الأجنبية:

الكتب:

1- Gregory Gause , THE Forgien Policy of Saudia Arabia:in anoushivan ehteshamin. The forgien policies of middle East states (London : lynneRienner publishers and Raymond Busch , 2002),
2- DAVIDIGNATIUS, "REVISING THE FORECASTS FOR SAUDI OLL".
3- THE MIDDEL EAST AND NORTH AFRICA 1983-1984.

الدوريات العلمية:

1- أبو الناصر عدنان، "الملف النووي الإيراني من التأسيس إلى التسيس"، **مجلة الفكر السياسي**، ع46-47، 2013.
2- الجشعمي أحمد يونس زويد، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، م6، ع3، 2016.
3- الحسون سميرة إسماعيل ،" ملامح من العلاقات السعودية الأمريكية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود"، **مجلة الخليج العربي**، م37، ع1، 2009.
4- الراشد محمد سالم، "دول الخليج: تباين في الرؤى و الإدارة و الإرادة و الاستراتيجية"، **مجلة رؤية تركية**، ع03،2015.
5- الزهراني يحي، "تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، **مجلة الدراسات المستقبلية**، ع02، 2016

6- الصائغ محمد يونس يحي، "أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحرب الإستباقية"، **مجلة الرافدين**، م 11، ع40، أوت، 2009.

7- العيسوي أشرف أسعد، " أبعاد و دلالات الحملة الإعلامية الصهيونية و الأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب"، **مجلة شؤون**، ع32،2003.

8- القحطاني عبد القادر حمود، "مضيق هرمز و أمن الخليج العربي"، **مجلة الوثيقة**، ع38، 2000.

9- الكريم إياد رشيد محمد، "أمن الخليج في ظل التحدي الإيراني"، **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، ع10، 2017.

10- المصالحة محمد، "تطورات في البيئة الدولية و تأثيرها في ظاهرة الإرهاب"، **المجلة العربية للعلوم الإسلامية**، ع21، 2009.

11- حسن عمار علي، "جوانب الارتباط بين أمن الخليج و الصراع العربي- الإسرائيلي"، **مجلة آراء حول الخليج**، ع46، 2008.

12-محمد أسماء عيد عطية، "السياسة الأمريكية تجاه السعودية و إيران قبل عام 1955"، **مجلة البحث العلمي في الآداب**، ع 19، الجزء07، 2018.

13- محمد رافد أحمد، "الولايات المتحدة الأمريكية و دول الخليج العربي: مصالح استراتيجية متواصلة"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، م03، ع08، 2003.

14- نايس مايكل، "التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و السعودية"، **المرصد السياسي**، ع3036، نوفمبر، 2018.

15- عبو قاسم محمد و آخرون، "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001"، **مجلة السياسات الدولية**، ع26-27، مارس،2015.

16- فاعور سعد، "التسلح السعودي 80-87"، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، ع43، أفريل، 1989.

17- فؤاد هنادي، "سقوط العقد الاجتماعي السعودي التاريخي: سقوط قاعدة الرفاه"، **مجلة الحدث العربي** ، ع26، 2003.

18- فضلي نادية عباس فاضل، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان"، **مجلة دراسات دولية**،ع25.

19- قواس زهير، "مشروع الأوسط الكبير: الأهداف الحقيقية و المواقف العربية"، **شؤون استراتيجية**، ع11، 2004.

20- رزق أمين، "وزير الخزانة الأمريكي يطالب بمراقبة زكاة المسلمين"، **مجلة الأهرام العربي**، ع340، سبتمبر، 2003.

21- رسلان هاني، "تعقيدات التحول السياسي في السعودية"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، ع102،2003.

22-غضبان مبروك، "النظام الدولي الجديد بين الطموح الأمريكي لقيادة العالم و تحديث الاستعمار"، **مجلة العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية**، ع01، 1994.

الرسائل الجامعية:

1- آل رشيد محمد بن محمد، **السياسة الخارجية و الأمن في منطقة الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012/2011.

2- الشمري عبد المحسن لافي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي و تحدي الوحدة**، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية، 2012/2011.

3- العفيفي محمد الحسن علي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية،2012.

4- العلمي حفيظة، **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماستر ، جامعة جيلالي بونعامة، كلية العلوم السياسية، 2015.

5- يعقوب رزق عطا موسى، **الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990-1991**، رسالة ماجستير، جامعة القدس: كلية ،2012.

6- لعور سهيلة، **البعد الأمني في العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماستر،جامعة 08 ماي 1945: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013-2014.

7- مقروف محمد، **المتغيرات الإقليمية و الدولية و تأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2016.

8- خليد حكيم، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015**، مذكرة ماستر، جامعة مولاي طاهر: كلية العلوم السياسية، 2015/2014.

9- غلاب النذير، **السياسة الخارجية الأمريكية و مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل الماستر ، جامعة محمد بوضياف: كلية العلوم السياسية.

التقارير:

1- الطيار لؤي بن بكار ، تقرير عن: تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات السعودية الأمريكية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

2- سينيزيا بيانكو، الخليج في 2019: المعضلات الأمنية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2019.

3- جمال عبد الله، السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم و مواقف الدول الخليجية منها ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

4- شنول قازانجي، جمال خاشقجي جريمة قتل، منشورات وكالة الاناضول -48- انقرة

5- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،" اليمن بعد العاصفة"، الدوحة، 25 أفريل 2015.

6- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات، "تداعيات قانون جاستا على العلاقات الأمريكية-السعودية "تقييم حالة"، الدوحة، أكتوبر 2016.

الجرائد:

عبد الرحيم العرقان، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001"، **صحيفة الرأي**، الثلاثاء 2012/09/11.

محاضرات:

محمد الأمين سعدون، **السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي (السعودية نموذجا)**،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

المصادر الإلكترونية:

1- أبو شمالة رانيا ، "أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية- التواجد و النفوذ"، على الرابط:
(2020/05/15)

http://www.Alsiyasat.Com

2- سهام أشطو، "قانون جاستا: عبء على ترامب في سياسته مع السعودية"، على الرابط:

https://amp.dw.com/ar/

3- إبراهيم حسام ، "دلالات زيارة الرئيس الأمريكي "ترامب" إلى السعودية"، على الرابط:
(2020/05/20)

https://futureuae.com/ar/mainpage/item/2811/

4- إسماعيل محمد ، "خريطة القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط"، على الرابط :
(2020/06/14)

https://m.youm7.com/amp/2020/1/13/

5- أماني البكري، "العلاقات العسكرية الأمريكية السعودية"، على الرابط:
(2020/06/13)

https://al-ain.com/amp/article/us-saudi-military-relations

6- الحمادي خالد ، "التحالف السعودي الاماراتي يكمل عامه الخامس في تدمير اليمن"، على الرابط:
(2020/06/22)

https://www.alquds.co.uk/

7- الديس معتز ، "أهم القواعد الأمريكية في منطقة الخليج العربي"، على الرابط:
(2020/07/29)

www.Safsaf.Org/word/2011/nov/183.html

8- الزبيدي عبد الكريم ، سقوط دعائم دولة "إسرائيل"، على الرابط:
(2020/08/12)

https://www.qmalaormah.net

9- السهلي نبيل، اللوبي اليهودي و سباق الرئاسة الأمريكي، على الرابط :
(10/06/2020

https://www.amin.org/articles.php

10- الشمري فيصل ، "أبرز الاتفاقيات بين السعودية و أمريكا"، على الرابط:
(2017/05/20)

//www.arabiya.net/ar/amp/aswaq/economy:https

11- الصاوي عبد الحافظ ، "الإنفاق العسكري بالخليج .....الدلالات و النتائج"، على الرابط:
(2020/07/13)

//www.gulfhouse.org/posts/2030/:https

12- العجمي ظافر محمد ، "العسكرية الخليجية201: فكر عسكري موحد و تفوق ناري رغم التحديات"، مجلة آراء حول الخليج، على الرابط:
(2020/07/13)

https://araa.sa/index.php.

13- العم وفاء ، "التطبيع الخليجي مع "إسرائيل": عوائد غير مضمونة"، على الرابط:
(2020/08/20)

https://www.almayadeen.net/amp/articles/article/1398236/

14- بن يحي سامية ، "تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج"، على الموقع: العربي،
(2020/07/16).

https://democraticac.de/

15- دابقي، يمان "مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية بعد اغتيال خاشقجي"، على الرابط:
(2020/06/12)

https://www.alqudsco.uk/

16- هديب ماجد ، "إستشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحديات المفروضة و المتغيرات العربية و الدولية"، على الرابط:
(2020/06/30)

www.Democraticac.de/51756

17- حسن شيماء ، "تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن"، على الرابط:
(2020/06/22)

https://caus.org.lb/ar/

18- حقي توفيق سعد ، "نظرية صنع القرار السياسي الخارجي"، على الرابط:
(2020 /09/23)

https://www.balagh.com/mosoa/article/

19- ياسين بلال ، هل تسير العلاقات الأمريكية السعودية إلى الإنهيار؟، على الرابط:

https://m.arabi21.com/story/1263933/fb

20- يوسف حمود، حليف تحت المجهر ..... قضايا أمنية زعزعت علاقة السعودية بأمريكا، على الرابط:
(2020/07/03)

https://alkhaleejonline.net/

21- محمد لبنى عبد الله ، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية"، على الرابط:

https://democraticas.de/p=17140

22- نور الدين فايز ، "الدور الكبير للسعودية بصناعة النفط عالميا"، على الرابط:
(2020/06/10)

https://www.alaraby.co.uk/5

23- عبد الشافي عصام ، السياسة الأمريكية تجاه السعودية: ترسيخ التبعية، على الربط:
(2020/08/04)

https://eipss-eg.org/

24- فاضل منية ، "دول الخليج و إسرائيل "، على الرابط:
(2020/08/02)

https://gulfhouse.org/posts/author/author708/

25- صبحي عمرو ، "تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011"، على الرابط:
(2020/07/12)

https://democraticac.de/

26- روبح عبد الأمير ، "أمريكا و السعودية: خلاف في العلن و وفاق في السر"، على الرابط:
(2020/07/13)

https://amp.annabaa.org/arabic/reports/18607

27- خليل شيرين ، "تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية: التحول لصفقات سلاح"، على الرابط:
(2020/07/15)

https://www.noonposte.com/content/28104

28- وند نضال محمد ، "توقعات أمريكية إسرائيلية بتطبيع 3 دول عربية علاقاتها مع الاحتلال على خطى الإمارات"، على الرابط:
(2020/09/05)

https://www.alaraby.co.uk/

29- الوقت، "أهداف أمريكا من إنشاء قواعد عسكرية متعددة في المنطقة"، على الرابط:
(2020/06/11)

https://alwaght.com/ar:news/67581/

30- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، "التطبيع العربي الخليجي مع "إسرائيل": على الرابط:
(2020/08/20)

https://www.almodon.com/author/ec735111-79e4-4827-6094

31- المجلس الأوروبي: "الحرب على اليمن تسببت بتشقق دول الخليج"، على الرابط:
(2020/07/12)،

www.almawqeapost.net.

32- العربية، "ترامب يعلن صفقات بين السعودية و أمريكا"، على الرابط:
(2020/06/14)

https://arabic.cnn.com/amphtml/business/2017/05/21/saudi-us-agreements

33- القدس العربي، "علاقات أمريكا بالسعودية"، على الرابط:
(2020/05/14)

https://www.alquds.co.uk/

34- جريدة أخبار الخليج، "عوامل العلاقات الأمريكية السعودية"، ع15447، (08 يوليو 2020) ، على الرابط:
www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1141879

35- وكالة الأنباء السعودية ، "العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية"، على الرابط
(2020/06/10)

https://www.spa.gov.sa/1630283

36- مركز الإمارات للدراسات و الإعلام، "عاصفة الحزم: تحالف 10 دول يضرب الأطماع الإيرانية"، على الرابط:
(2029/07/23)

https://www.emasc-uae.com/news/tag/140

37- مركز ابعاد للدراسات و البحوث، "لعبة امريكا الخطرة بين الحوثيين و السعودية"، على الرابط:
(2020/07/03)

https://abaadstudies.org/news-59820.html.

38- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية: قراءة في مضامين خطابات الرئيس دونالد ترامب"،.على الرابط:
(2020/06/10)

https://fikercentre.com/political-analysis/

39- مركز الدراسات و البحوث، "واقع و آفاق العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية"، على الرابط:

.(2020/06 /11)

https://www.chamber.org.sa/sites/arabic/informationcentre/studies-documents/

40- نون بوست،"عام على الاغتيال....طيف خاشقجي يلاحق السعودية رغم جهود ترميم الصورة"، على الرابط:
(2020/07/22)

https://www.noonposte;com/content/29598

41- عربي، "بين دول الخليج.....ترتيب القوة العسكرية"، على الرابط:
(2020/07/10)

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020.

42- عربي، لماذا تتسارع الإمارات و "إسرائيل" في تطبيع العلاقات؟ ، على الرابط:
(2020/08/22)

www.bbc.com/arabic/amp/inthepress-53964166

43- العمل العسكري المشترك، 2020/06/09، على الرابط:
(2020/08/18)

https://www.gcc.sg.org/ar-sa/cooperationandachievements/achievements

44- "العلاقات الأمريكية السعودية: برود في عهد أوباما و دفئ يعود مع ترامب"، على الرابط:
(2020/08/15)

https://www.aa.com.tr/ar/

45- "العلاقات السعودية الأمريكية: تحالف دائم و اختلافات طارئة"، من موقع:
(2020/05/11)

https://www.bbc.com/arabic/middle-ast-40001070.

46- "دونالد ترامب يعتبر تفسيرات الرياض بشأن مقتل خاشقجي جديرة بالثقة"، على الرابط:
(20 /07/ 2020)

https://amp.france24.com/ar/20181020